الضوء المشرق على سلم المنطق للأخضري

تأليف

الشيخ العلامة محمد بن محفوظ بن المختار فال الشنقيطي

حققه وضبطه ونقحه

عبد الحميد بن محمد الأنصاري





DKI

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

الضوء المشرق

على سلم المنطق

للأخضري

تأليف

الشيخ العلامة محمد بن محفوظ بن المختار فال الشنقيطي

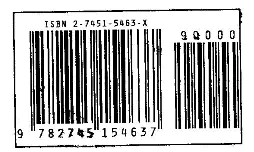
حققه وضبطه ووثقه

عبد الحميد بن محمد الأنصاري



الكتـاب : الضوء المشرق
على سلم المنطق للأخضري
المـؤلف : الشيخ محمد بن محفوظ بن المختار فال الشنقيطي
المحقق : عبد الحميد بن محمد الأنصاري
النـاشر : دار الكتب العلميـة ـ بيروت
عدد الصفحات 160
سنة الطباعة: 2007 م
بلد الطباعة: لبنـان
الطبعـة : الأولى

Title : AL-ḌAWʾ AL-MUŠRIQ ʿALĀ SULLAM AL-MANṬIQ LIL-ʾAḪḌARI
Author : Muḥammad Maḥfūẓ ben Al-Muḫtār Fāl Al-Šanqīṭī
Editor : ʿAbdul-Ḥamīd ben Muḥammad al-ʾAnṣārī
Publisher : Dar Al-kotob Al-Ilmiyah
Pages : 160
Year : 2007
Printed in : Lebanon
Edition : 1st


ISBN 2-7451-5463-X



مقدمة التحقيق

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد: فإن العلم سر نجاح الأمم، وخُبْر طوال الأَمَم، فليس لقوم التقدم عنه، ولا التطور بدونه، وهو من الكثرة بحيث لا يحصى عدا، ومتنوع تنوع الأفكار والأجناس، فلذلك عسر على فرد احتواؤه وعلى جنس استكماله!!!

ولما كانت العرب ـ بلا شك ـ أذكى الأمم عقولا وأنقاهم قلوبا وأحسنهم أخلاقا كانت منهم المبادرة لاحتواء علوم غيرهم ـ بعد علومهم ـ ولم يتفق ذلك لغيرهم في تاريخ الأمم، فكانت المبادرة الكبرى التي غيرت مجرى التاريخ ما فعله العباسيون من نقل تراث الروم والفرس لدار الحكمة في بغداد لترجمته فالاستفادة منه!!

وكان العلم الأجنبي الذي راج في ذلك العهد هو علم المنطق أو علم الكلام أو الحكمة ـ سمه ما شئت ـ وهو في الأصل قواعد عقلية يونانية تقودك إلى حقائق ونتائج مسلمات تعتقد بها ما تبين لك وترى الأمور كلها على نتائجها.

ولما كان للمسلمين عقيدتهم الشرعية التي لا يمكن لأي علم أن يحيدهم عنها، وكان المنطق اليوناني مبني على طرائق أقوام غير العرب (بداية ونهاية) وكانت قواعده تؤدي نتائجها الحتمية إلى كفريات في

شرعنا الحنيف ومخالفات صريحة لمعتقدنا كان كل من تشبث به على حالته الأولية يدعى زنديقا (واقرإ التاريخ) واستمر الأمر على ذلك حتى خرج خلط بين الفكرين أو قل المنطقين (اليوناني والإسلامي) وسماهم المسلمون بالمعتزلة؛ فكانوا يحكمون العقل تحت سقف يدعون أنه إسلامي!!!

وبرزت منهم زمرة من العلماء كانوا يفقهون حقائق المنطق اليوناني فشذبوه وهذبوه على مبادئ توافق المنهج الشرعي الذي اتبعوه ثم فرضوا الاعتناء به على أتباعهم، إذ به يدوم مذهبهم وبزواله يزول ذكر اسمهم على وجه الأرض.

ثم بعد ذلك اختلف العلماء في حكم تعلم هذا النوع المهذب؟؟

فحرمه بعضهم لما فيه - حتى بعد تهذيبه - من شوائب تؤدي بغير البصير إلى انحراف في المعتقد.

وأجازه آخرون - بل وأوجبوه - لأنه لا يمكن بغيره مجادلة علماء الأمم الأخرى، بل ولا فهم مبادئ أفكارهم العقدية، وهذا مقصد يجب على الأمة توفير من يكفيها شره.

وفصل آخرون فقالوا: من كان متترسا بسلاح القرآن الكريم وسنة المصطفى ﷺ **وكان مع ذلك عاقلا فطنا بحيث يأمن من التلبيس عليه ويفطن لدسائس الفكر جاز له تعلمه دون غيره!!**

وبقي سؤال: من يُقيِّم الأشخاص ليفرز للأمة من يصلح لمثل هذا العلم ممن لا يصلح له؟!!!

المهم أن من بين العلماء المتأخرين الذين ألفوا في تهذيب تهذيب المنطق اليوناني الأخضري في سلمه هذا، فاختصره من مهذبات الفن، وتعرض للمقدمات والأشكال والحجج وأشهر القضايا فقط!!

يعني يعتبر أبجد الفن الحقيقي، ولذلك سماه مؤلفه سلما، ومعروف أن السلم ليس هو العمارة ذاتها، بل السبب الموصل إليها، فالمنطق شيء وهذا الكتاب شيء آخر.

وقد شرح شيخنا محمد بن محفوظ بن المختار فال الشنقيطي هذا السلم في كتيب ينير ضوءا مشرقا على دياجر ألفاظه وغريب أقسامه، وقد لقي الكتاب رواجا كبيرا عند طلبة العلم في هذا البلد، فكان مني بعض اشتغال به لإخراجه لأهله مضبوطا مصححا محققا، فبذلت جهدي حتى وصل إلى ما تراه عليه الآن، فإن تكن الحسنى فمن الله، وإن تكن الأخرى فمني ومن الشيطان.

وهو الكتاب الثاني من سلسلة (مقررات محظرية) التي أشرف على إخراجها لطلبة العلم في المغرب العربي. واللهَ أسأل التوفيق في القول والعمل.

ترجمة الأخضري

نسبه

هو عبد الرحمان بن محمد بن محمد بن عامر الأخضري النطيوسي الجزائري (من جنوب الجزائر ـ منطقة بسكرة ـ) المالكي (الصدر) من كبار علماء القرن العاشر، حكيم، منطقي، مشارك في أنواع من العلوم.

توفي سنة: 918 هـ.

مصنفاته

له تصانيف كثيرة في شتى فنون اللغة، سارت في الآفاق ولقيت القبول المنقطع النظير، فمنها:

1 - السلم في المنطق.

2 - الجوهر المكنون في ثلاث فنون

3 - الدرة البيضاء في أحسن الفنون والأشياء

4 - مختصر في العبادات على المذهب المالكي

5 - شرح السراج في الفلك

إلى غير ذلك من المؤلفات الكثيرة.

نماذج من المخطوطة التي اعتمدت عليها

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء
والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد فيقول
أفقر العبيد إلى مولاه الغني به عمن سواه محمد بن محجوب
ابن المختار كان الله له ولوالديه ولأشياخه وليا ونصيرا
إنه قد تكرر على الطلب من بعض الإخوة الأحبة في الله الراغبين
لهم رغبة تامة في أخذ العلم وعزمة وهمة صادقة في طلبه
وتحصيله أحسبهم كذلك ولا أزكي على الله أحدا أن أضع
شرحا على منظومة [illegible] الأخضري في علم المنطق
فأجبتهم إلى ذلك مستعينا بالله تعالى فيما [illegible]
معتصما بحول الله تعالى وقوته وسميته هذا الضوء المشرق
على سلم المنطق راجيا من الله تعالى أن [illegible] وأن
يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به كما نفع بأصله إنه
ولي ذلك والقادر عليه وهذا أوان الشروع في المقصود فأقول
قال المؤلف رحمه الله تعالى (بسم الله) الباء في الاسم للاستعانة
التي كثيرة تتعلق بمحذوف يمكن تقديره متأخرا لإفادة التخصيص
ويمكن تقديره متقدما وعلى كل فعلا أو اسما أي ابتداء أو فعلا
أي ابتدئ كل موضع أو ابتدئ بعض المواضع أو ابتدئ المواضع
[illegible] الكل والجزء وجملة البسملة عندهم في تقديرها

الورقة الأولى من المخطوطة

الورقة الأخيرة من المخطوطة

كتاب السلم المرونق

أولا: التعريف بالكتاب

إن السلم للأخضري من شأنه أن يضع بين يدي الدارس الساعي إلى المفاهيم الفكرية القديمة، والتواق إلى رحاب البناء العقلي المتماسك ومجالات التركيب والتحليل في ميادين البحث والاستقراء المختلفة... إمكانات الاختيار في العلم الواحد بين نمطين أو مذهبين في العرض والتبسيط، يستنير بهما، وهو بحث الخطى في استقصاء ألوان المعرفة، وضروب المذاقات الثقافية. وقد حرص الشارح على أن يأتي شرحه على نظم الأخضري لسلّمه ذات مرتكزين: لغوي تفسيري وآخر منهجي فلسفي، بحيث تتعانق الصورتان وتتعاون لإيضاح المبهم من درجات السلّم، وتلقيان الضوء على الزوايا القاتمة والغامضة.

ثانيا: موضوعه

يشتمل هذا الكتاب على المنطق بصيغته الأرسطية وما أضافه تلامذة أرسطو وما استحدث بعدهم من المنطق الرمزي والرياضي والجبري واللوغاريتمي، وما هذبه المسلمون من نتائج ذلك كله.

ثالثا: منهجه

اتسم الأخضري في سلمه على تقديم القواعد المنطقية في أسلوب بسيط يفهمه كل شخص من غير تعقيد، فألفاظه بسيطة لأقصى الحدود، وأسلوبه مفهوم على كل المستويات.

رابعا: أهميته

تتمثل أهمية كتاب الأخضري في كونه:

أولا: نظم، والنظم يسهل حفظه على النثر.

ثانيا: سلس، لم يتبع فيه أساليب المناطقة في التعقيد.

ثالثا: كثرة الشروح عليه، فلا تكاد تعد كثرة.

رابعا: شهرته في المنطق شهرة الآجرومية في النحو.

خامسا: مراجعه

إن الأخضري - رحمه الله - لم يذكر لنا مراجعه، لكن يظهر لنا جليا أنه استفاد من إيساغوجي وما شاكله استفادة مباشرة أو غير مباشرة.

سادسا: صحة نسبة الكتاب إليه

إن المؤلف قد ذكر اسمه كاملا في النص مما لا يدع مجالا للشك في صحة نسبته إليه، فقال:

نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ
لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيمِ المُقْتَدِرْ

الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ
المُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ

دراسة عن كتاب الضوء المشرق على سلم المرونق

أولا: ماهيته

كتاب الضوء المشرق على سلم المنطق كتاب شرح فيه مؤلفه ـ الشيخ محمد محفوظ بن المختار فال ـ وقد تقدمت ترجمته ـ السلم المرونق ـ وقد تقدمت الدراسة عليه ـ شرحا وافيا استخلصه من كل ما اطلع عليه من شروح الكتاب.

ثانيا: منهجه

ويتلخص منهج الشيخ في شرحه في النقاط التالية:

1 ـ بساطة ألفاظه.

2 ـ توضيحه لكل القواعد المنطقية بأوجز عبارة وأوضحها.

3 ـ تتبعه لكل الألفاظ المنطقية وشرحها لفظا لفظا.

4 ـ استخلاصه كل الفوائد من جميع الشروح، فيأخذ الشواهد من هذا والمعاني من الآخر، فإن رأى زيادة مهمة أحال إليها وحث على مطالعتها.

ثالثا: مراجعه

لم يذكر الشيخ ـ حفظه الله ـ المراجع التي اعتمد عليها في هذه التعليقة اللطيفة، إلا أنه يظهر جليا أنه اعتمد عدة مراجع من شروح الكتاب، ولا يمكننا الجزم بتعيين شيء من ذلك، إلا أننا يمكننا القول بأنه ـ قطعا ـ استفاد من شرح المصنف لمنظومته، إذ يحيل إليه أحيانا في

تصحيح المتن، كما أنه استفاد من شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن البناني على الكتاب، والحواشي الموجودة عليه، وشرح القويسني، وقد مزج الشيخ ذلك كله بطراز من المنظومات العلمية التي تجمع الشتيت، والتي هي من نظم طلبة العلم القدماء في البلد، فأصبحت مجهولة القائلين، كما أنه استفاد من منظومة ابن بونه في المنطق وغيرها من الأنظام المحلية.

تعريف بشرح بديع الزمان النورسي

إن بديع الزمان من كبار علماء تركيا في هذا العصر بل بديع زماننا هذا الغريب!!

ألف كتابه في شرح السلم لينهض بالهمم من الحضيض إلى الثريا!!ولكن!!

صاغه بأسلوب يذكر بسيبويه والرماني وابن رشد وغيرهم من متميزي العصور الذهبية.

ولما كان كتابه من الجزالة والمتانة بحيث لا يفكه إلا ما يساويه أو يفوقه سلط الله عليه أخاه عبد المجيد ففل صخور ألفاظه بفأس فكره الثاقب، ولكن الحديد لا يفل إلا بالحديد فبقيت عليه ألفاظ لم يهتد إلى معانيها فأوكلها إلى فكر القارئ!!!

وبحكم انبهاري بهذا الشرح التراثي العجيب فإني قد اقتطفت شذره وانتبذت طرفه وألحقتها بحواشي هذا الشرح، وحشيته بحواشي أخيه عبد المجيد، لأكون مساعدا في استنهاض الهمم في زمن موتها، واستحداث العلم في عصر تطور فيه كل شيء غير العلم العربي الأصيل.

وأدعكم هنا مع إحسان قاسم الصالحي يشرح لكم معنى عنوان الكتاب (قزل إيجاز) فيقول:

(اسم الرسالة "قزل إيجاز" قد يثير القارئ الكريم فهو اسم مركب من التركية والعربية أو على الأقل الكلمة تركية التركيب. فكلمة "قزل" تعني بالعربية: العرج الشديد، أي أن اسم الرسالة يعني: الإيجاز الشديد العرج.

أما إذا اعتبرنا اسم الرسالة اسماً تركياً فهو يعني: الإيجاز المتقد، الإيجاز الأحمر إلى حدّ الجمرة).

فانظروا رحمكم الله إلى هذا الإيجاز، وأي إيجاز هو!!!!

رحمك الله يا بديع الزمان، فو الله لقد كنت بديعا.

وقد طبع هذا الكتاب النفيس مرة واحدة على نفقة السيد الفاضل محمد زاهد الملازكردي في مطبعة بركات بدمشق وذلك في محرم الحرام سنة 1387هـ، ولم ير النور بعدها، لأن عصر الظلام استمر.

وأيم الله إني لم أطلع على كتاب من معاصر أبلغ ولا أدق ولا أوسع علما من هذا الكتاب!!بل حتى في تاريخ الإسلام يعد أمثاله!!!

وخدمة مني للتراث الإسلامي المجهول حشيت به ليذكر على الأقل.

أما بديع الزمان فمن لم يعرفه فليقرأ تراجم محمد رمضان البوطي له، فقد فصل فيها حياته وعرف به أيما تعريف.

عملي في الكتاب

لقد عملت جهدي في ضبط الكتاب وتصحيحه وإخراجه إخراجا علميا، فكان مني:

1 - ضبطنا نص الأبيات بالحركات.

2 - غايرنا بين خط النص والشرح.

3 - بوبنا المنظومة كاملة تبويبا علميا، فنقول مثلا: الباب الأول:

4 - زدنا كل ما ذكره بديع الزمان النورسي في شرحه، وكل تعاليق أخيه.

5 - زيادة كلمة قوله عند بداية كل بيت ليناسب الطريقة المبتكرة.

6 - تقديم نص البيت أولا بخط مغاير مشكول ثم شرحه كلمة كلمة بخطين مغايرين.

7 - ترجمنا للأعلام الواردة في الكتاب

8 - خرجنا الآيات والأحاديث

إلى غير ذلك من المميزات التي يلحظها القارئ. وعساها أن تنال منه الرضا والقبول.

هذا وأرجو من الله سبحانه وتعالى التوفيق لما يحب ويرضى من القول والعمل. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كتبه: عبد الحميد محمد الأنصاري

انواكشوط في 1 يوليو 2004



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد: فيقول أفقر العبيد إلى مولاه الغني به عمن سواه محمد بن محفوظ بن المختار فال كان الله له ولوالديه وأشياخه وليا ونصيرا: إنه قد تكرر علي الطلب من بعض الإخوة الأحبة في الله الذين لهم رغبة تامة في أخذ العلم وجمعه وهمة صادقة في طلبه وتحصيله ـ أحسبهم كذلك ولا أزكي على الله أحدا ـ أن أضع له شرحا على منظومة الجزائري الأخضري في علم المنطق فأجبته إلى ذلك مستعينا بالله تعالى متبرئا من حولي وقوتي معتصما بحول الله تعالى وقوته، وسميت عملي هذا: الضوء المشرق على سلم المنطق، راجيا من الله تعالى أن ييسر لي إتمامه وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به كما نفع بأصله إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وهذا أوان الشروع في المقصود، فأقول:

مقدمة

قال المؤلف رحمه الله تعالى:

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قوله (**بسم الله**) الباء في الاسم للاستعانة التبركية، تتعلق بمحذوف، يمكن تقديره متأخرا لإفادة التخصيص، ويمكن تقديره متقدما، وعلى كل فهو إما اسم أي ابتداء أو فعل، أي يبتدئ كل مؤمن أو يبتدئ بعض المؤمنين أو يبتدئ المؤمن بقطع النظر عن الكل والجزء، وجملة البسملة عندهم يصح تقديرها إنشائية، وعليه فلا تسمى قضية كما تقرر عندهم، ويصح كونها خبرية، وعليه فتصح تسميتها قضية، وعلى ذلك فهي بالاعتبار الأول شخصية لتشخص موضوعها كما هو ضابط القضايا الشخصية، وعلى الثاني فهي كلية لكلية المحكوم عليه فيها وتسويره بسور كلي، كما هو ضابط القضايا الكلية، وعلى الثالث فهي جزئية لأن موضوعها جزئي مسور بسور جزئي كما هو ضابط القضايا الجزئية، وعلى الرابع فهي مهملة لأن المحكوم عليه فيها مهمل من السور كما هو ضابط القضايا المهملة مع أن الصحيح عندهم أنها في قوة الجزئية. والله علم على الذات الواجب الوجود الموصوف بالصفات المنزه عن الآفات الذي لا شريك له في المخلوقات، ففي الأول رد على الدهرية لنفيهم الصانع، وفي الثاني رد على المعتزلة لنفيهم صفات المعاني، وفي الثالث رد على المجسمة، وفي الرابع رد على القدرية والمجوس ونحوهم؛ وفيه الخلاف هل هو مشتق أم لا (**الرحمن الرحيم**) صفتان مشبهتان باسم الفاعل عدل إليهما عنه للمبالغة، والأولى أبلغ من الثانية،

لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى عند العرب، ومعناها **ذو الرحمة** العامة لجميع المخلوقات في الدنيا والآخرة، **فهي أخص مورداً الحرمة** إطلاقها على غيره شرعا، وأعم متعلقا لشمولها للمؤمنين وغيرهم والرحيم بالعكس فهي أعم موردا لصحة إطلاقها على غيره شرعا وأخص متعلقا لاختصاصها بالمؤمنين في الآخرة، فمعناها ذو الرحمة الخاصة بالمؤمنين، والرحمن قيل باسميتها لورودها في القرآن غير تابعة، قال تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢﴾ (الرحمن: 1 ـ 2).

* وابتداء المؤلفين بالتسمية والحمدلة في تآليفهم إنما هو اقتداء بالكتاب والسنة وعمل بقوله ﷺ **(كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر)**[1]. قال:

1 ـ اَلْحَمْدُ لِلَّهِ الذِي قَدْ أَخْرَجَا

نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

* قوله **(الحمد)** هو لغة الثناء بجميل الصفات على الجميل الاختياري على سبيل التعظيم، سواء كانت من باب الفضائل، وهي التي لا يتعدى أثرها إلى الغير كالحسن، أم كانت من باب الفواضل، وهي التي يتعدى أثرها إلى الغير كالكرم، ومفرد الفضائل فضيلة، ومفرد الفواضل فاضلة، قال الناظم:

فَضَائِلٌ صِفَةُ ذَاتٍ يَا فَتَى

فَوَاضِلُ صِفَةُ فِعْلٍ قَدْ أَتَى

مُفْرَدُ الأَوَّلِ أَتَى فَضِيلَهْ

وَالثَّانِي فَاضِلَةٌ خُذْ وَسِيلَهْ[2]

(1) حديث موضوع لا يصح.

(2) البناني على السلم (6).

* والحمد عرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث كونه منعما على الحامد أو غيره، فهو عرفا مرادف للشكر لغة، وأما الشكر عرفا فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه في مرضاته:

وَالشُّكْرُ صَرْفُ العَبْدِ مَا أَوْلَاهُ
مَوْلَاهُ مِنْ نُعْمَاهُ فِي رِضَاهُ

* ثابت (لله) تعالى، أي استحقاقا واختصاصا، فإن جعلت أل في الحمد للعهد فهي شخصية، وإن جعلت للاستغراق فهي كلية، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض فهي جزئية، وإن جعلت له في ضمن الإفراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية، فهي مهملة، وإن جعلت له بقطع النظر عن الأفراد كانت طبيعية، قال: (**الذي قد أخرجا**) أي أبرز وأوجد (**نتائج**) جمع نتيجة، وهي العلم بمدلول لازم قضيتين كما سيأتي (**الفكر**) يطلق على حركة النفس في المعقولات، وهو المسمى بالنظر اصطلاحا إن أدى إلى علم أو ظن بخلاف ما لا يؤدي إليهما كأكثر حديث النفس، وقد يطلق على المفكر فيه مجازا (**لأرباب**) أي أصحاب (**الحجا**) بالقصر، أي العقل، وهو نور روحاني تدرك به النفس المعلومات النظرية بواسطة الضرورية، وقيل: هو العلم ببعض الضرورات كوجوب الواجب وجواز الجائز واستحالة المستحيل، وفي البيت براعة الاستهلال، وهي أن يأتي المتكلم في الابتداء بما يناسب المقصود متضمنا معنى ما سيق الكلام له، ويسمى براعة المطلع، كقوله تعالى ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝١﴾ (النور: 1)، قال [الضرير المراكشي]:

وَبَرَعُوا أَيْضًا بِالاسْتِهْلَالِ
وَأَوَّلُ النُّورِ بِهَذَا الحَالِ

* ومنه في التهنئة قول [أبي محمد الخازن في أول قصيدته في التهنئة

للصاحب بولد ابنته]:

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الإِقْبَالُ مَا وَعَدَا
وَكَوْكَبُ المَجْدِ فِي أُفْقِ العُلَا صَعَدَا[1]

قال:

2 ـ وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ
كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

* **(وحط)** أي أزاح ونحى، وهو عطف على أخرج من عطف السبب على المسبب لأن حط الحجب سبب لإخراج النتائج **(عنهم)** الضمير لأرباب العقول **(من سماء العقل)** أل فيه خلف عن الضمير، أي عقولهم التي هي كالسماء علوا وارتفاعا، فهو بدل مما قبله، وهذا من إضافة المشبه به إلى المشبه على حد قوله:

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى
ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ المَاءِ

* ووجه التشبيه أن العقل محل لطلوع شموس المعارف المعنوية، كما أن السماء محل لإشراق الشموس الحسية **(كل حجاب)** أي ساتر يمنع ما وراءه **(من سحاب الجهل)** أي جهل كالسحاب، فهو من تأكيد التشبيه بحذف الأداة، وإضافة المشبه به إلى المشبه كسابقه، ووجه الشبه بين الأمرين المنع من إدراك ما وراء كل منهما، فالجهل مانع للعقل من إدراك الأمور المعنوية كما أن السحاب يمنع البصر من إدراك الأمور المحسوسة.

---

(1) ومنه في المرثية مطلع قصيدة لأبي الفرج الساوي يرثي فخر الدولة:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا ... حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي
فَلَا يَغْرُرْكُمُ مِنِّي ابْتِسَامٌ ... فَقَوْلِي مُضْحِكٌ وَالفِعْلُ مُبْكِي

3 ـ حَتَّى بَدَتْ لَهُ شُمُوسُ الـمَعْرِفَهْ
رَأَوْا مُـخَـدَّرَاتِـهَـا مُـنْـكَـشِـفَـهْ

* **(حتى)** حرف للغاية وللتعليل وبمعنى إلا في الاستثناء، وتنصب وتجر وترفع، ولهذا قال الفراء: أموت وفي نفسي من حتى شيء، والمراد هنا المعنى الأول **(بدت)** أي ظهرت ووضحت **(لهم شموس المعرفه)** أي معرفة كالشموس، فهو من نوع سابقيه، والجمع للتعظيم **(رأوا)** أي أبصروا أو علموا **(مخدراتها)** أي مستوراتها بالخدور، والمراد هنا المغيبات من المعاني الصعبة تشبيها لها بالعرائس وراء خدورها بجامع الاستتار في كل **(منكشفه)** أي مضيئة بارزة للعيان لهتك عقولهم أستارها.

4 ـ نَـحْـمَـدُهُ جَـلَّ عَـلَـى الإِنْـعَـامِ
بِـنِـعْـمَـةِ الإِيـمَـانِ وَالإِسْـلَامِ

* **(نحمده)** أي نثني عليه ثناء لائقا بجلاله وكماله، والنون إما للمتكلم المعظم نفسه لإظهار سبب مدلولها، وهو تعظيم النفس، والسبب الحامل عليه هو تعظيم الله تعالى له بأن هيأه للعلم تحدثا بنعمة الله، أو للمتكلم مع غيره احتقارا لنفسه عن أن يستقل بحمده تعالى، وإنما كرر الحمد بالفعل بعد الاسمية لإفادة الحدوث والتجدد لمقابلة الإنعام الحادث المتجدد، وللتأسي بحديث **(إن الحمد لله نحمده)** **(جل)** أي عز وعظم، والآتي منها بالكسر، ووصفها على فعيل **(على الإنعام)** متعلق بنحمده **(بنعمة)** متعلق بالإنعام، وإضافته لما بعده بيانية **(الإيمان)** أي عقد القلب على تصديق ما علم مجيء الرسل به من عند الله تعالى ضرورة مع الإقرار باللسان على الصحيح **(والإسلام)** وهو لغة: الاستسلام، وشرعا: الانقياد والخضوع لتأدية أعمال الجوارح أخذا وتركا على حسب ما أتى به الشرع، والجمع بين الإيمان والإسلام

لتغاير المفهوم، ولأنه في مقام الإطناب، وهو مقام الحمد والإكثار من عد النعم، والإنعام بالإيمان والإسلام من أعظم النعم.

5 ـ مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا

وَخَيْرِ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَا

* قوله **(من)** بدل من ضمير نحمده العائد على المولى **(خصنا)** أي ميزنا معاشر المسلمين **(بـ)** متابعة **(خير)** أي أكرم وأفضل **(من)** نبي **(قد أرسلا)** لهداية الخلق **(وخير من حاز)** أي جمع **(المقامات)** جمع مقامة بمعنى الرتبة **(العلى)** ككُبَرٍ، جمع عليا ضد السفلى.

6 ـ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى

الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى

* قوله **(محمد)** بالجر على البدلية والنصب على المدح لو ساعد الرسم وبالرفع على الخبرية، وهو أرجح معنى ليناسب ارتفاع رتبته[1] **(سيد)** أي أشرف وأكرم **(كل مقتفى)** أي متبوع من الأنبياء والأولياء، ولا شك أن من سادة المتبوع ساد التابع من باب أولى **(العربي)** نسبة إلى العرب، وهم بنو إسماعيل **(الهاشمي)** نسبة إلى جده الثاني هاشم بن عبد مناف **(المصطفى)** أي المختار، فهو مفتعل من الصفوة، وهي الخلوص من الأكدار والشوائب[2]، إذ هو أفضل المخلوقات بإجماع من يعتد

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اسماً ومسمى، الثاني سبب الأول لكن بالأول، أي في ذاته خلق محمداً وسمّى به ليطابق الاسم المسمى. فالذاتي سبب للاسمي لكن بالأول. وهو مصدر كالقول من آل يؤول. بمعنى الرجوع. أي كونه كثير الحمد في الخلقة. سيرجع ويصير سبباً لكونه كثير الحمد من بعد.

(2) **قال في قزل إيجاز**: كـ "قفا" و "ارجعوني" مكرراً، مع انفراده بحذف لفظ "من". فهو مشتق من خمسة أفعال وهى "اصطفى" يعني كما أن التثنية والجمع في هذين اللفظين راجعان إلى الفعل، لا إلى الفاعل. إذ المراد منهما قف قف. ارجع ارجع ارجع. كذلك =

بإجماعهم خلافا لابن حزم والزمخشري، قال بعضهم:

وَانْـعَـقَـدَ الإِجْـمَـاعُ أَنَّ الـمُـصْـطَـفَـى
أَفْـضَـلُ خَـلْـقِ الـلَّـهِ وَالـخُـلْـفُ انْـتَـفَـى

* وتقديم العربي على الهاشمي والهاشمي على المصطفى فيه ما فيه من حسن الترتيب المقصود عند البلغاء، لأن الوصف الأعم يقدم على الخاص، والخاص يقدم على الأخص، فيقال: رجل متكلم فصيح بليغ.

7 ـ صَـلَّـى عَـلَـيْـهِ الـلـهُ مَـا دَامَ الـحِـجَـا
يَـخُـوضُ مِـنْ بَـحْـرِ الـمَـعَـانِـي لُـجَـجَـا

* قوله **(صلى عليه الله)** الصلاة لغة الدعاء، ومن الله تشريف وإنافة منزلة، والمراد هنا زيادتها لا أصلها، وهي واجبة في العمر مرة واحدة على أشهر أربعة أقوال في المذهب وأربعة في غيره وقد فصلها سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم في كتابه روضة النسرين حيث قال:

وَحُـكْـمُـهَـا الـوُجُـوبُ بِـالإِجْـمَـاعِ
فَـانْـتُـسِـبَ الـنَّـدْبُ لِـلابْـتِـدَاعِ
وَهَـلْ بِـلَا قَـيْـدِ مُـسَـمَّـى تَـجِـبُ
وَمَـرَّةً فَـقَـطْ لِـلأَجْـرِ تَـجْـلِـبُ
أَوْ عَـقِـبَ الـتَّـشَـهُّـدِ الأَخِـيـرِ
وَبَـعْـضُـهُـمْ أَوْجَـبَ لِـلـتَّـكْـثِـيـرِ

= أن الإفراد في المصطفى عائد إلى نائب الفاعل وليس راجعاً إلى الوصف، لأنه في النية مكرر، مجموع قد اشتق من (اصطفى) خمس مرات على ما أشار إليه حديث الاصطفاء.

أَوْ عِنْدَ ذِكْرِهِ السَّنِي الْمُبَارَكْ
أَقْوَالُ مَذْهَبِ الإِمَامِ مَالِكْ

أَوْ مَرَّةً أَوْ فِي الدُّعَا أَوْ إِنْ جَلَسْ
أَوْ فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا خُذِ الْقَبَسْ

* والجملة خبرية اللفظ إنشائية المعنى **(ما دام الحجا)** أي العقل، وقد تقدم تعريفه **(يخوض من بحر المعاني)** هذا من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي معان كالبحر كثرة واتساعا، وفي ذكر من التبعيضية الإشارة إلى أن المعاني لا يحيط بها إلا علم الله تعالى المحيط علمه بكل شيء **(لججا)** جمع لجة، وهي معظم اضطراب الماء، والمراد هنا تشبه المعاني بها، وذكرها ترشيح للاستعارة الأولى تصريح للثانية.

8 - وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى
مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الاهْتِدَا

* قوله **(وآله)** بالجر عطف على الضمير المجرور بعلى دون إعادة الجار، وهو جائز، كما اختاره ابن مالك في قوله:

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى
فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

والآل لغة الأتباع، وشرعا مؤمنو بني هاشم إجماعا أو وبني المطلب على رأي الشافعي والأنسب بهم في مقام الدعاء جملة المؤمنين وفي مقام المدح الأتقياء، قال الناظم:

الآلُ مَنْ لِهَاشِمٍ يَنْتَسِبُ
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي الْمُطَّلِبُ

وَأَصْبَغُ مَنْ لِلُؤَيٍّ يَنْتَمِي
وَقِيلَ أَتْبَاعُ النَّبِيِّ الأَكْرَمِ

(وصحبه) اسم جمع أو جمع لصاحب بمعنى الصحابي، وجموعه نظمها من قال:

قَدْ جَمَعَ الصَّاحِبَ أَهْلُ اللُّغَةِ
بِوَزْنِ شُبَّانٍ وَوَزْنِ بُرْهَةِ
وَالرَّكْبِ وَالجِيَاعِ وَالأَشْهَادِ
كَذَا الصَّحَابَةُ بِفَتْحِ الصَّادِ
لَكِنَّ ذَا الأَخِيرَ عِنْدَ أَهْلِ
ذَا الفَنِّ كَانَ مَصْدَرًا فِي الأَصْلِ

* والصحابي شرعا: من اجتمع مع نبينا محمد ﷺ بعد البعثة مؤمنا ومات على ذلك رآه أو لم يره، روى عنه أو لم يرو، ولو تخللت إيمانه ردة على الصحيح[1]، قال الناظم:

حَدُّ الصَّحَابِي مُؤْمِنٌ لَاقَى الرَّسُولْ
وَلَوْ بِلَا رِوَايَةٍ عَنْهُ وَطُولْ
وَبَعْضٌ إِنْ يَطُلْ وَيَرْوِ وَسَنَهْ
عَنْ بَعْضِهِمْ وَالغَزْوُ بَعْضٌ عَيَّنَهْ

* وعطفهم على الآل من عطف الخاص على العام للاهتمام بشأنهم على تفسير الآل بالأتباع، أو الأتقياء، ومن عطف المغاير على التفسير الآخر، إذ بينهما عموم وخصوص وجهيان، يجتمعان في علي ويختص الآل بزين العابدين والصحب بأبي بكر رضي الله عن الجميع وحشرنا معهم آمين **(ذوي)** أي أصحاب وأرباب **(الهدى)** أي الهداية للخلق،

(1) **قال في قزل إيجاز:** وتذكرهم بالصلاة حق علينا. لأنهم الوسائط بيننا وبينه ﷺ.

والمراد مطلق الدلالة حصل المدلول عليه أم لا[1] **(من)** أي الذين **(شبهوا)** أي مثلوا **(بأنجم)** جمع نجم، وهو الكوكب غير الشمس والقمر[2] **(في الاهتدا)** أي بهم[3]، وهذا إشارة إلى ما يروى عنه ﷺ من قوله **(أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)** وفيه ما فيه.

9 - وَبَعْدُ فَالمَنْطِقُ لِلجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِسَانِ

* قوله **(وبعد)** ضد قبل[4]، ظرف صالح للزمان والمكان، يبنى مفردا ويعرب مضافا، يؤتى به عند الانتقال من أسلوب، وهو هنا الثناء لآخر، وهو هنا السبب الباعث على التأليف، نائب عن شرط تقديره مهما يك من شيء، ولذا لزمت الفاء ما بعده، واختلف في أول من نطق به على أقوال نظمها من قال:

جَرَى الخُلْفُ أَمَّا بَعْدُ مَنْ كَانَ بَادِئًا بِهَا خَمْسَةُ الأَقْوَالِ دَاوُدُ أَقْرَبُ

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي اكتسبوا الهدى كالمال، الحاصل بالمصدر المكسوب لهم. فإن الهدى هو الذي يحتذى عليه لا المصدر، لأنه كسب.

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي العشر السيارة (وهي العطارد والزهرة والمريخ والمشتري والزحل والنبتون والأورانس والأرض والقمر و..) فإن نورها مستفاد من الشمس.

(3) **قال في قزل إيجاز**: نتيجة التشبيه لا وجه الشبه، لأنه لابد أن يكون أظهر أوصاف المشبه به.

(4) **قال في قزل إيجاز**: أنه تأكيد وتشويق مبني على حب النفس المستلزم لحب صنعتها المقتضى لفنائها فيها، المؤدي إلى ظن انحصار الكمالات فيها لزومية أو ادعائية، هكذا أي شئ وجد لزم بقائه لعدم العبثية. وبقاؤه مستلزم للخلقة، لأنه جزؤها والخلقة مستلزمة لنتيجتها وهي الإنسان. ووجود الإنسان بسر الحكمة مستلزم لنتيجته، وهي كماله ومعرفة الصانع. والوصول إلى الكمال مستلزم لإصابة العقل وسداده. وسدادهُ مستلزم للمنطق المتصف بما ذكر. فمهما وجد شئ فالمنطق كذا.

وَكَانَتْ لَهُ فَصْلَ الخِطَابِ وَبَعْدَهُ
فَقُسٌّ فَسُحْبَانٌ فَكَعْبٌ فَيَعْرُب

* وذيلهما ابن إيداد الحسني صاحب سعدالسعود بقوله:

وَقَدْ قِيلَ يَعْقُوبُ النَّبِي كَانَ بَادِئًا
وَبَعْضٌ لأَيُّوبَ النَّبِي السَّبْقَ يَنْسِبُ

* **(فالمنطق)** اسم في الأصل للتلفظ الذي يبرز الإدراك الكلي للقوة العاقلة التي هي محل صدور الإدراكات، فغلب إطلاقه من باب الحقيقة العرفية على العلم المخصوص لاستعانة النفس به على اكتساب العلوم[1]، واختلف هل هو آلة أو علم، فعلى الأول هو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن من الخطإ في الفكر والقانون أمر كلي ينطبق على جزئيات متعددة كالقاعدة والضابط والميزان، نحو كل فاعل مرفوع،

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! كما أن النحو شريعة الموجودات الطيارة اللسانية. الذين آدمهم الهابط من ذروة الخيال المسمى باللفظ موجود في فضاء اللسان. كذلك إن المنطق شريعة الموجودات الذهنية الساكنة في الجنان، أي اللطيفة الربانية، الذين آدمهم النازل من أعلى الدماغ المسمى بالمعنى موجود في الجنان. إن الآدم للأدم نسيب والشرع للشرع قريب. لأنهما كليهما وضع إلهي سائق لذوي العقول ممن في الجنان واللسان إلى الصراط المستقيم[1].

---

(1) حاصله: أن النحو والمنطق باحثان عن اللفظ والمعنى. أما اللفظ: فهو «آدم»، أي كالأب للمسائل النحوية، محله الخيال ومقر فعاليته اللسان.. وأما المعنى فهو «حواء» أي كالأم للمسائل المنطقية مسكنه القلب. كل منهما خادم لتشريع القواعد لتمييز الصحيح عن الفاسد. فبينهما مكافأة تامة. فإذا وصلا إلى حد البلوغ يصعد المعنى من القلب إلى الخيال ويتزوج بما في خزينة الخيال من الألفاظ ما يشاء ثم ينحدران إلى اللسان فيتولد ويتناسل من اجتماعهما القواعد، وتصير تلك القواعد شريعة مبيّنة للحلال والحرام والصحيح والفاسد. فتبيّن أن الإنسان ما هو إلا القلب واللسان كما قيل:

لسان الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤاد ... فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

وعلى الثاني فهو علم تعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن كالعالم متغير وكل متغير حادث إلى أمور مستحصلة فيه، أي يطلب تحصيلها، كالعالم حادث، وهو نتيجة المقدمتين **(للجنان)** أي القلب بمعنى اللطيفة الربانية المتعلقة بالقلب اللحماني تعلق العرض بالجوهر **(نسبته)** أي منزلته منه وإضافته إليه **(كالنحو للسان)** أي كنسبة علم النحو المعروف للسان، فكل منهما يعصم ما يتعلق به، فالنحو يعصم اللسان من الخطإ في تأدية الألفاظ والمنطق يعصم العقل كما قال بعضهم.

10 - فَيَعْصِمُ الأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا

وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

* قوله **(فيعصم)** أي يحفظ ويمنع[1] **(الأفكار)** جمع فكر[2]، وقد

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي إن راعى، وما دام لم تستخلف الطبيعة الصنعة[1]. يشير إلى العلة الغائية ورسمه، وإلى جهة الحاجة وآليته.

(2) **قال في قزل إيجاز**: الفكر هو الكشاف[2] لترتب العلل المتسلسلة في الخلقة للتقليد، فيحلل فيعلم، فيركب فيصنع. أي بتخريج السلسلة[3] المتناتجة وتلقيحها.

---

(1) ولم تستخلف الطبيعة الصنعة، أي ولم يكن تصنيعه للدليل تابعاً لطبيعته وسليقته في الصحة والاستقامة. أي حاصلا منها بحيث إن لم يكن صاحب الدليل مراعياً للقواعد أيضا لم ينحرف دليله عن الصحة والاستقامة. وإن كانت سلامة دليله ناشئة عن سليقته لا عن القواعد لا يعد من المنطقيين.

(2) **(الفكر هو الكشاف)** حاصله: أن الولد كما أنه نتيجة علل مترتبة في الخلقة كالجد والأب ولابد لوجوده من تلك العلل، كذلك المعرف نتيجة علل مترتبة كالجنس البعيد والقريب والفصل لابد لمعرفته من وجود هذه العلل وترتيبها.
فالفكر مقلد الخلقة يحلل سلاسل العلل ويأخذ منها ما يناسب مطلوبه فيركب ويصنع ما يصنع.

(3) **(أي بتخريج السلسلة)** أي بتحصيل المبادئ المناسبة للمطلوب وإدخال بعضها في بعض. كإدخال الحد الأصغر تحت الحد الأوسط وإدخاله تحت الحد الأكبر.

تقدم تعريفه وأن المراد به في الفن النظر **(عن غي الخطا)** من إضافة العام للخاص، أي ضلاله **(وعن دقيق الفهم)** من إضافة الصفة إلى موصوفها **(يكشف)** أي يزيح هذا العلم **(الغطاء)** أي الحاجز الساتر، وفي البيت الإشارة إلى الغاية المقصودة من الفن، وهي من المطالب العشرة التي ينبغي لكل من أراد الكلام على فن من الفنون أن يقدمها أو بعضها على الأقل كما فعل الناظم رحمه الله، وقد نظمها كلها المقرىء في إضاءته بقوله:

مَنْ رَامَ فَنًّا فَلْيُقَدِّمْ أَوَّلَا
عِلْمًا بِحَدِّهِ وَمَوْضُوعٌ تَلَا
وَوَاضِعٌ وَنِسْبَةٌ وَمَا اسْتَمَدّ
مِنْهُ وَفَضْلُهُ وَحُكْمٌ يُعْتَمَدْ
اسْمٌ وَمَا أَفَادَ وَالْمَسَائِلُ
فَتِلْكَ عَشْرٌ لِلْمُنَى وَسَائِلُ
وَبَعْضُهُمْ مِنْهَا عَلَى البَعْضِ اقْتَصَرْ
وَمَنْ يَكُنْ يَدْرِي جَمِيعَهَا ابْتَصَرْ[1]

إذ بالحد يعرف حقيقة ما هو ساع في تحصيله، وبالفائدة يقوى الباعث

---

(1) ونظمها أبو العباس بن زكري التلمساني في كتابه محصل المقاصد فقال:

فَأَوَّلُ الأَبْوَابِ فِي المَبَادِي ... وَتِلْكَ عَشَرَةٌ عَلَى مُرَادِي
الحَدُّ وَالمَوْضُوعُ ثُمَّ الوَاضِعُ ... والِاسْمُ الِاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعُ
تَصَوُّرُ المَسَائِلِ الفَضِيلَةْ ... وَنِسْبَةٌ فَائِدَةٌ جَلِيلَةْ
حَقٌّ عَلَى طَالِبِ عِلْمٍ أَنْ يُحِيطْ ... بِفَهْمِ ذِي العَشَرَةِ مَيْزُهَا يُنِيطْ
بِسَعْيِهِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الطَّلَبْ ... بِهَا يَصِيرُ مُبْصِرًا لِمَا طَلَبْ

البناني على السلم (17).

على الطلب أو يضعف وبالموضوع يمتاز له متعلق ذلك الفن عن غيره.

* **وحد هذا العلم**: أنه علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصدقية، من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي أو يتوقف عليها التوصل إلى شيء من ذلك.

* **واسمه**: المنطق، ويسمى أيضا الميزان ومعيار العلوم.

* **ونسبته إلى العلوم**: فهو باعتبار موضوعه كلي لها، لأن كل علم تصور أو تصديق، وأعلى العلوم الشرعية علم التوحيد، وهو مفرع عنه، لأن حاصله استدلال خاص، وعلم المنطق يبحث عن مطلق الاستدلال، فصار أعم.

* **وغايته**: ما تقدم في قول الناظم: فيعصم الأفكار الخ، وقيل غايته معرفة التآليف الصحيحة والفاسدة.

* **وأما فضله**: فهو علم يفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها، إذ كل علم تصور أو تصديق، وهو يبحث فيهما، لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى.

* **واستمداده**: من العقل.

* **ومسائله**: القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرفات والأقيسة، وما يتعلق بهما، المبرهن عليهما فيه.

* **وواضعه**: إرسطو، بكسر الهمزة وضم الراء، وبعضهم يقول أرسطاليس، وعليه قول القائل:

إِذَا شُورِكْتَ فِي أَمْرٍ بِدُونٍ

فَلَا يَكُ مِنْكَ فِي هَذَا نُفُورْ

فَفِي الحَيَوَانِ يَجْتَمِعُ اضْطِرَارًا

أَرَسْطَالِيسَ وَالكَلْبُ العَقُورُ

* ويقال له المعلم الأكبر، لأنه واضع التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل، وكان ذلك في زمن ذي القرنين الرومي، ويقال إنه بذل له خمسمائة ألف دينار ورتب له كل سنة مائة وعشرين ألف دينار، وكان أرسطاليس كبير حكماء الخليقة غير منازع، قتله قومه مسموما لما نهاهم عن عبادة الأوثان، ومن كلامه: من استخف بالناموس قتله الناموس، أي من استخف بالشرع قتله الشرع.

* وأول من دون هذا العلم في الإسلام كما قال الغزالي هو الإمام أبو نصر الفارابي الحكيم التركي المشهور.

* وأما **حكم هذا الفن** فسيأتي للشيخ رضي الله عنه.

* **وأما موضوعه**: فهو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إيصالها إلى المجهولات، وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية.

* والعوارض جمع عارض، وهو قسمان: ذاتي وغريب.

* **فالذاتي**: هو ما يلحق الشيء لذاته أو لمساويه أو لأعم داخل فيه كتمييز الإنسان وتعجبه، لأنه مميِّز، وتحركه لأنه حيوان، فالتمييز الذي هو إدراك العلوم عارض له لكونه إنسانا، والتعجب عارض له بواسطة التمييز، والتحرك بالإرادة عارض له بواسطة كونه حيوانا.

* **والعارض الغريب**: هو ما يلحق الشيء لأخص منه داخل فيه كالتمييز للحيوان لكونه إنسانا أو لأعم منه غير داخل فيه كالتحرك للأبيض لكونه جرما، أو لمباينه كالحرارة للماء لملاقاة النار، قال محمد حامد:

الـعَـرَضُ الـذَّاتِـيُّ لَاحِـقٌ عُـلِـمْ
مِـنْ أَجْـلِ ذَاتٍ أَوْ مُـسَـاوٍ أَوْ أَعَـمّ
دَاخِـلٌ الأَوَّلُ لِـلإِنْـسَـانِ
مِـثْـلُ الـمُـمَـيِّـزِ وَأَمَّـا الـثَّـانِـي

فَـالـمُـتَـعَـجِّـبُ لَـهُ وَمَـثِّـلِ
بِـالـمُـتَـحَـرِّكِ لِـثَـالِـثٍ يَـلِـي
أَمَّـا الـغَـرِيـبُ فَـلِـمَـا يُـبَـايِـنُ
أَوْ لأَعَـمَّ خَـارِجٌ أَوْ كَـائِـنُ
أَخَـصُّ كَـالـمَـاءِ بِـذِي الـحَـرَارَةِ
وَوَصْـفُ الأَبْـيَـضِ بِـذِي الـحَـرَكَـةِ
وَالـحَـيَـوَانُ وَصْـفُـهُ بِـالـنَّـاطِـقِ
بِـالـلَّـفِّ وَالـنَّـشْـرِ لِـكُـلِّ رَائِـقِ

قال:

11 ـ فَـهَـاكَ مِـنْ أُصُـولِـهِ قَـوَاعِـدَا
تَـجْـمَـعُ مِـنْ فُـنُـونِـهِ فَـوَائِـدَا

* قوله **(فهاك)** اسم فعل بمعنى خذ، وكافه حرف خطاب كما لابن مالك، تنصرف تصرف الكاف الاسمية، وقد تبدل همزا، قال تعالى ﴿فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا﴾ (الحاقة: من الآية 19) **(من أصوله)** جمع أصل، وهو لغة: ما يبنى عليه غيره، واصطلاحا: ما أفاد الشيء غالبا **(قواعدا)** جمع قاعدة، وهي الأمر الكلي الذي ينطبق على جزئيات متعددة، كالضابط والقانون **(تجمع)** بها أنت أيها القارئ، بسبب حفظك لها، أو ضميره للقواعد، أي تجمع هذه القواعد **(من فنونه)** أي فنون المنطق، والجمع للتعظيم **(فوائدا)** جمع فائدة، وهي ما استفيد من الخبر علما كان أو ظنا أو شكا أو وهما، وترادف النتيجة الآتي تعريفها، والمراد بها هنا الفروع المندرجة تحت القواعد، وهي لغة: ما حصل من علم أو مال، مشتقة من الفيد، بمعنى استحداث المال والخير، وقيل اسم فاعل من فأدته: أصبت فؤاده، وعليه قول [الشهاب] الخفاجي:

مِـنَ الـفُـؤَادِ اشْـتُـقَّـتِ الـفَـائِـدَهْ
وَالـنَّـفْـسُ يَـا صَـاحِ بِـذَا شَـاهِـدَهْ
لِـذَا تَـرَى أَفْـئِـدَةَ الـنَّـاسِ قَـدْ
مَـالَـتْ لِـمَـنْ فِـي قُـرْبِـهِ فَـائِـدَهْ[1]

12 ـ سَـمَّـيْـتُـهُ بِـالـسُّـلَّـمِ الـمُـنَـوْرَقِ
يَـرْقَـى بِـهِ سَـمَـاءَ عِـلْـمِ الـمَـنْـطِـقِ

* قوله (**سميته**) أي التأليف المفهوم من سابق الكلام ولاحقه[2] (**بالسلم**) اسم لما يصعد به إلى أعلى منه، وفيه الإشارة إلى الاتصال بهذا النظم إلى أصعب منه من المطولات[3] (**المنورق**) بتقديم النون على الواو وتأخير الراء، كما هي الرواية عن المصنف، وبتقديم الراء، وهي الرواية عن أكثر شيوخنا، وهي التي شرح عليها المحقق البناني، ومعناها المحسن المزخرف، قال [ابن سهل]:

(1) **البناني** على السلم (21).

(2) **قال في قزل إيجاز**: أيها الناظم! ليهنك القطوف،الجواد الذي لا يثقل الحاذ. في تسميته ترسم تمثيلي[1].

(3) **قال في قزل إيجاز**: علم الشخص[2]، لأن المصباح المتمثل في المرايا الكثيرة مع أنه ألف واحد.

(1) (**وفي تسميته ترسم**) إذ يستفاد من تسميته بالسلّم تشبيهه به. ويستفاد من التشبيه جعل السلّم الذي هو آلة للصعود إلى الفوق مثالاً للتأليف. والإيضاح بالأمثلة رسم كما أشير إليه آنفاً. فالمراد من الرسم التعريف مطلقا لا الرسم الاصطلاحي.

(2) (**علم الشخص**) كأنه قيل: إن أمثال هذه الأسماء لإطلاقها على كثيرين، كليات ذوات جزئيات. فأشار إلى الجواب، بأن الاسم إذا وضع بأوضاع متعددة لأشخاص لا يقتضي الكلية، لأن كلًّا من أوضاعه لواحد لا لكثيرين. نعم، مع أن كون المصباح مرئياً في المرايا الكثيرة لا يخلّ وحدته لأنها صور لا ذوات.

قَـدْ جَـرَّ مَـاءَ الـنَّـعِـيـمِ بِـوَجْـهِـهِ
فَـاسْـوَدَّ مَـجْـرَى الـمَـاءِ فِـي الـجَـمَـرَاتِ
كُـتِـبَـتْ حُـرُوفُ الـشَّـعْـرِ فِـي وَجَـنَـاتِـهِ
مَـا قَـدْ جَـنَـتْ عَـيْـنَـاهُ فِـي الـمُـهْـجَـاتِ
فَـتَـرَى ذُنُـوبَ جُـفُـونِـهِ فِـي خَـدِّهِ
لَـكِـنْ عَـلَـيْـهَـا رَوْنَـقُ الـحَـسَـنَـاتِ[1]

* (**يرقى**) أي يصعد (**به**) أي بهذا التأليف (**سماء علم المنطق**) من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي علم المنطق المشابه للسماء علوا ورفعة.

13 ـ وَالـلـهَ أَرْجُـو أَنْ يَـكُـونَ خَـالِـصَـا
لِـوَجْـهِـهِ الـكَـرِيـمِ لَـيْـسَ قَـالِـصَـا

* قوله (**والله**) بالنصب على التعظيم، وتقديمه لإفادة الاختصاص (**أرجو**) أي أؤمل منه لا من غيره (**أن يكون**) هذا التأليف (**خالصا**) من الرياء وحب الشهرة والمحمدة (**لوجهه الكريم**) أي الجميل الوهاب بلا من[2] (**ليس**) فعل ماض لنفي الحال يعمل عمل كان، ضميره عائد على

---

(1) البناني على السلم (22) والبيت لا يستشهد به لأن ابن سهل متأخر.

(2) **قال في قزل إيجاز**: هذا[1] من أساليب التنزيل التنزيلية[2]، المبني على النورانية كالشمس[3]، مثلاً وجهها عين ذاتها، كما أن ذاتها عين وجهها.

---

(1) (**هذا**) أي التعبير عن الله تعالى بإضافة الوجه إليه.

(2) (**من أساليب الخ**) أي من التعبيرات التي استعملها القرآن تنزلاً للتقريب إلى فهم البشر.

(3) (**كالشمس مثلا**) أي بلا تشبيه. أي أن الشمس كما أنها لكونها نورانية لا يفرق بين ذاتها =

التأليف **(قالصا)** أي ليس ناقصا، لا حسا ولا معنى، بحيث لا يعوق عن إكماله عائق، ولا ينقص من أجره دخل رياء أو غيره، فهو من استعمال اللفظ المقيد في معناه المطلق مجازا، إذ الأصل خاص بنقص إحدى شفتي البعير عن الأخرى.

14 ـ وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِي
بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

* **(وأن يكون نافعا للمبتدي)** وهو هنا من أخذ في تعلم المسائل التصورية والتصديقية **(به إلى المطولات)** من كتب أهل الفن كمختصر السنوسي مثلا **(يهتدي)** أي يتوصل، وفي العبارة تواضع.

= ووجهها، بل كلاهما واحد.. كذلك وجه الله تعالى عين ذاته وذاته عين وجهه. فمتى أُضيف الوجه إليه تعالى يُراد الذات. أي يكون الإضافة من قبيل إضافة المسمّى إلى الاسم. فلا إشكال.

الفصل الأول

في حكم الاشتغال به

* أشار الشيخ بهذا الفصل إلى الخلاف بين العلماء في جواز الاشتغال بهذا الفن وعدمه فقال:

15 ـ وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الِاشْتِغَالِ

بِــهِ عَــلَــى ثَــلاثَــةِ أَقْــوَالِ

* قوله **(والخلف)** أي الخلاف جار بين العلماء[1] **(في جواز[2] الاشتغال به)** أي وعدمه، فهو من الاكتفاء على حد قوله تعالى ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ (النحل: من الآية 81) أي والبرد **(على ثلاثة)** بالتنوين

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: ما أعظم ضرر الإطلاق في مقام التقييد[1]، والتعميم في مقام التخصيص! ومن هذا تتعادى الاجتهادات المتآخية.

(2) **قال في قزل إيجاز**: سلب الضرورة الاختيارية[2].

---

(1) يعني أن جواز الاشتغال بالكلام مقيد بقيد الاستعداد، وخاص بذوي القريحة. فلو اعتبر هذا القيد لم يبق الخلاف والشقاق بين ذوي الاجتهادات؛ إذ لا يخفى أن عدم الجواز إنما هو بدون هذا القيد وجوازه معه. فمن عدم اعتبار هذا القيد هنا وقع بين ذوي الاجتهادات بالمخالفة ما وقع من العداوة.

(2) أي المراد بالجواز هنا عدم اللزوم العرفي المعبّر عنه بالانبغاء بين الناس حينما يقول بعضهم لبعض: *ينبغي أن يكون الأمر هكذا وهكذا، أي يلزم.*
ولا يخفى أن الضرورة الاختيارية إذا انسلبت بقي الجواز الاختياري العرفي فلا مانع للاشتغال به عرفاً.

(أقوال) بدل كل من كل.

16 ـ فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا
وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا

* (فـ) الإمام أبو عمرو **(ابن الصلاح والنواوي)** الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، نسبة إلى نوى، قرية من قرى الشام، والنسبة إليها نووي بغير ألف، وزيادة الألف فيها جائزة عوضا من إحدى ياءي النسب إذا حذفت كما نص عليه ابن مالك في التسهيل، ونظمه في الكافية فقال:

وَأَلِفُ الشَّآمِي وَالْيَمَانِي
قَدْ عَوَّضُوهُمَا مِنَ الْيَا الثَّانِي

* **(حرما)** الاشتغال به تحريما باتا[1]، وتبعهما على ذلك جماعة من المتأخرين، منهم السيوطي رحم الله الجميع، معللين ذلك بخوفهم على الخائض فيه تمكن الشبهة من قلبه، فيؤول أمره إلى اتباع بعض طرف

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي لأدائه إلى ترك الواجب[1]، أو لانجراره إلى الفاسد[2]، أو لاختلاطه بالباطل[3]، أو لانحراف المزاج الذي يأخذ من كل شيء سيئه[4]. وإلّا فتعصب بارد.

---

(1) **(أي لأدائه إلى ترك الواجب)** أي إن لم يجعل مقدمة لعلم التوحيد.

(2) **(أو لانجراره إلى الفاسد)** كجامع الحطب بالليل.

(3) **(أو لاختلاطه بالباطل)** إذ المركب من الصحيح والباطل باطل، والاشتغال بالباطل حرام.

(4) **(أو لانحراف المزاج)** أي انحراف فكره وذهنه عن صوب الصحة.

الوهم، فتزل قدمه، ومنه ضلت المعتزلة عياذا بالله تعال **(وقال قوم)**[1] ومنهم الغزالي[2] **(ينبغي)** أي يطلب ندبا عند بعض، ووجوبا عند آخرين، معللين ذلك بكونه فرض كفاية **(أن يعلما)** أي أن يتعلم[3]، حتى قال الغزالي: إنه لا يوثق بعلم من لا معرفة له بفن المنطق.

17 ـ وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ

جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيحَهْ

* قوله **(والقولة المشهورة)** أي المنتشرة لكثرة القائلين بها **(الصحيحة)** لظهور أدلتها[4]، لأن الوسائل تعطي حكم غاياتها **(جوازه)** أي جواز

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: عرف في الأول[1]، لأنه معرفة[2] أو نكرة[3]. ونكّر في الثاني[4] لأنه معرف[5] أو منكر[6].

(2) **الغزالي**: هو أبو عبد الله محمد بن محمد الغزالي الطوسي العلامة الماهر الرئيس في العلوم كلها الجامع بين الشريعة والحقيقة.

(3) **قال في قزل إيجاز**: لأنه مقدمة الواجب[7]، ولأنه دليل ترك الشر[8]، وإلا فتعصب الصنعة.

(4) **قال في قزل إيجاز**: لأن تلقى الأمة بالقبول أمارة تجرد الحقيقة.

---

(1) أي القول القائل بالتحريم. حيث ذكره بالكنية والنسبة إلى العلم.

(2) بين الناس ..

(3) عند السامع فعرفه له..

(4) وهو القائل بالجواز..

(5) أي بالبيت الآتي..

(6) أي لأن السامع لا يعرفهم وليس طالباً لمعرفتهم.

(7) وهو التوحيد وردّ الكفريات..

(8) أي دليل على معرفة الشر، لأن من لم يشتغل بالكلام لا يفرق بين الأقوال السالمة والباطلة. فلزم الاشتغال به ليعرف الباطل ليتوقى منه؛ إذ لا يتحفظ ممن ومما لا يعرف. كما قال من قال:

عرفتُ الشر لا للشر لكن لتوقيه ... ومن لا يعرف الشر من الخير يقع فيه

الاشتغال به[1] **(لكامل)** أي تام **(القريحة)** أي الفطنة، والمراد بها هنا تمام الملكة.

18 ـ مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَ الكِتَابِ
لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

* **(ممارس السنة)** أي أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته **(والكتاب)** أي القرآن، وهو اللفظ المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بأقصر سورة منه، وللتعبد بألفاظه، فيجوز له ذلك **(ليهتدي)** بإسكان الياء ضرورة **(به إلى الصواب)** من الخطإ، لأنه قد حصن عقيدته، فلا يخشى عليه من الشبه، وإن كان بليدا فلا يجوز له الاشتغال به.

* قلت: الذي يظهر أن هذه الأقوال التي ذكر الشيخ هنا إنما تجري في حكم الفن العام، أما ما ألفه منه علماء المسلمين خاليا من الشوائب فلا ينبغي أن يكون في جوازه خلاف لأنهم ما صنفوه رحمهم الله إلا ليتعلم ويعلم، ولذا قال ابن بونه:

قُلْتُ نَرَى الأَقْوَالَ ذِي المُخَالِفَهْ
مَحَلُّهَا مَا صَنَّفَ الفَلَاسِفَهْ
أَمَّا الذِي خَلَّصَهُ مَنْ أَسْلَمَا
لَا بُدَّ أَنْ يُعْلَمَ عِنْدَ القُدَمَا
لأَنَّهُ المُصَحِّحُ العَقَائِدَا
وَيُدْرِكُ الذِّهْنُ بِهِ الشَّوَارِدَا

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي "مندوب" لأنه مكَمِّلٌ.. "مكروه" لأنه قد يشوش.. "مباح" لأن علم الشيء خير من جهله.. "فرض كفاية" لأنه المجهز.. "حرام" لغير المستعد، للمفهوم المخالف.

الفصل الثاني

في أنواع العلم الحادث

* والمراد بالعلم هنا: مطلق إدراك البصيرة التي هي ناظر العقل، ويقال فيه الاعتقاد، ولو غير جازم ولا مطابق للواقع.

* وأقسامه أربعة: لأنه إما تصور أو تصديق، وكل منهما: إما ضروري أو نظري.

* ولم يتعرض الناظم لحده لما فيه من الخلاف حتى قيل: إنه لا يحد بشيء إلا وكان أوضح منه، وقيده بالحادث لإخراج علم الله تعالى فإنه لا يتنوع، قال:

19 ـ إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ
وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ

* قوله **(إدراك)** أي وصول النفس إلى المعنى بتمامه، سواء كان لا نسبة فيه كالإنسان، أو فيه نسبة تقييدية كالحيوان الناطق، أو إضافية كزيد بن عمرو، أو إنشائية كاضرب، أو خبرية لم يحكم بأحد طرفيها على الآخر كما لو شككت في قيام زيد من زيد قائم **(مفرد)** المراد بالمفرد ما ليس إيقاع نسبة حكمية أولا انتزاعها، كإدراك ذات الموضوع ومعنى المحمول والمحمولة النسبة بينهما، أو إدراك اثنين من الثلاثة على انفرادهما عن الآخر، أو إدراك الثلاثة، فالإدراكات سبع تسمى **(تصورا علم)** أي علمت تسميتها بهذا الاسم، ويتوصل إليه بالحد المسمى القول الشارح الآتي تعريفه، وأما ابتداء وصولها إليه قبل تمامه فشعور **(ودرك)**

اسم مصدر بمعناه، أي إدراك وقوع أو لا وقوع (**نسبة**) بين المحكوم عليه والمحكوم به بوجه مالا بكنهه، ولذا صح الحكم على الواجب الوجود مع تصور الطرفين، وكيفية النسبة بينهما (**بتصديق وسم**) أي سمي، وكثيرا ما يفسر بالإيقاع والانتزاع، وهل هو بسيط مرادف للحكم كما هو ظاهر النظم، وهو مذهب الجمهور، وعليه فالتصورات الثلاث شروط له، كما هو مذهب الحكماء، أو هو مركب من الحكم والتصورات الثلاث، وعليه فهي شطور له، أي أجزاء، كما هو مذهب الإمام الرازي.

20 ـ وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ
لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

* قوله (**وقدم الأول**) أي الذي هو التصور على التصديق (**عند الوضع**) أي ذكرا أو كتابة، تعلما أو تعليما (**لأنه**) أي التصور (**مقدم**) على التصديق (**بالطبع**) أي بحسب اقتضاء طبيعة التصور، إذ لا بد للتصديق من تصور، لأنه إما شرطه أو شطره.

21 ـ وَالنَّظَرِي مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ
وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُرِيُ الجَلِي

* قوله (**والنظري**) بإسكان الياء ضرورة، من التصورات والتصديقات، هو (**ما احتاج**) أي افتقر[1] (**للتأمل**) أي إمعان النظر في

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي بالعموم[1]، وإلّا فالإلهام والتعليم والتصفية من طرقه.

(1) أي الدرب الكبير والطريق العام. وإلا فله طرق أخرى كالإلهام والتعليم والتصفية.

الدليل[1]، كإدراك حقيقة الإنسان من حده الذي هو الحيوان الناطق من التصورات، وإدراك حدوث العالم المأخوذ من التغير في التصديقات **(وعكسه)** أي وهو ما لا يحتاج إلى تأمل ولا فكر **(هو الضروري)** أي البديهي[2]، وسمي بذلك لأن النفس مضطرة إلى اكتسابه اضطرارا، لا يمكنها الانفكاك عنه **(الجلي)** بإسكان الياء، أي الواضح المعنى، مثاله من التصورات إدراك معنى الواحد، ومن التصديقات إدراك الحكم بأن الواحد نصف الاثنين.

22 ـ وَمَـا بِـهِ إِلَـى تَـصَـوُّرٍ وُصِـلْ
يُـدْعَـى بِـقَـوْلٍ شَـارِحٍ فَـلْـتَـبْـتَـهِـلْ

* قوله **(وما[3])** أي القول الذي **(به[4] إلى تصور وصل)** وهو

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي استكشاف الرتب[1] متحركاً لتحصيل المادة، مستردفاً لتجريد الذهن عن الغفلات، مستتبعاً لتحديق العقل نحو المعقولات، مستصحباً لملاحظة المعلوم لتحصيل المجهول، منتهياً إلى البسائط. ثم متحركاً لتحصيل الصورة، مستصحباً للتفطن، مستلزماً لترتيب الأمور، مولداً للمرتبية الحاصلة بالمصدر. "هذه الحقيقة مزقها العوام شذراً مذراً".

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي الذهني[2] لا الخارجي مقابل الإمكان.

(3) **قال في قزل إيجاز**: إن أدخلت[3] في "ما" القاموس، وقسم من التقسيمات، وأكثر التفسيرات، وكل التمثيلات وجميع الأمثلة لم يمتلئ.

(4) **قال في قزل إيجاز**: هذا قول شارح للقول الشارح: =

---

(1) **حاصله** أن للذهن لإحضار الدليل حركتين إحداهما أنه يدور في ساحة المعلومات والمعقولات يبحث عما يناسب لإثبات مدعاه. فإذا وجد تلك المقدمات المناسبة جمعها ويختم حركته الأولى للمادة. ثم يعود ثانياً لتحصيل الصورة، فيضع كلاً من المقدمات في موضعها مراعيا للشرائط، فتتشكل الصورة أيضا فيتم الدليل ويصل إلى المطلوب.

(2) أي البديهي لأنه هو الضد للنظري. أما الخارجي فبمعنى الوجوب الذي هو مقابل وضد للإمكان.

(3) يعني أن لـ (ما) بطنا لو أدخل فيه جميع ما ذكر -لكن من قسم التصورات- لم يمتلئ ولم =

المعرفات، كالحد في قولنا الحيوان الناطق أو الرسم في قولنا الحيوان الضاحك، أو الرديف في قولنا الأسد بدل الهزبر (**يدعى**) أي يسمى[1]، ويعرف عند المناطقة (**بقول**) لأنه كثيرا ما يكون لفظا مركبا (**شارح**) لأنه يشرح الماهية ويعرفها[2] (**فلتبتهل**) أي اجتهد في الطلب، تكميل للبيت فقط.

23 ـ وَمَـا لِـتَـصْـدِيـقٍ بِـهِ تَـوَصَّـلَا

بِـحُـجَّـةٍ يُـعْـرَفُ عِـنْـدَ الـعُـقَـلَا

= ما في الباء من السببية[1] علة معدة حضوراً ومجامعة حصولا.

أي ذاتاً[2] أو صفة أو لازماً موضوعاً أو مفهوماً بنوعيه، أو مدلولا بأنواعه، أو مراداً، أو ماهية حقيقية أو اعتبارية أو اصطلاحية مفصلا أو مجملا تاما، أو ناقصا بالعلل أو المعلولات أو بكليهما.

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي الدعاء[3]. هذا آخر[4] صورة انتهت إليها هذه النسبة مناد على اسمية التعريف لإحضار ذات وقول. أي مركب ولو ذهنا. لأن البسائط لا تعرف بل تحدس حدسا.

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي مستقرئ[5] مواطئ النشو، ومدارج الاستكمال، ومحلل يرد =

= يشبع .يعني أن كل ما في جوف (ما) مما ذكر تعريفات توصل إلى معرفات..

(1) يدل على أن التعريف علة لإحضار المعرف، بحيث لولاه لم يحضر. وبعد الإحضار والحصول، علة مجامعة ومقارنة معه لا تنفك عنه للزوم بينهما.

(2) إن شئت إيضاح هذه الأقسام مع الأمثلة فراجع قبر الأستاذ رضي الله عنه وأرضاه (وهو في ربوة رفيعة من ربى ولاية اسبارطة مستور مجهول ممنوع عن الناس!!!).

(3) أي مصدره الدعاء بمعنى النداء أي يسمي وينادي..

(4) (**هذا**) أي ندائه بالقول الشارح وتسميته به آخر صورة ينجر وينتهي إليها النسبة الإضافية بين العرف والمعرف، إذ بينهما تضايف. أي التسمية إنما تتحقق بعد تمام الوصول لأن الاسم بعد تمام المسمى..

(**هذا**) مبتدأ (آخر) خبره الأول (مناد) خبره الثاني. أي يدل على أن التعريف اسم لما كان مركبا من ذات وصفة ولو ذهنا، كالناطق في الحد الناقص. إذ البسيط لا يعرف وإنما يعرف بالحدس أي الانتقال دفعة وفجأة من المعلوم إلى المجهول..

(5) أي التعريف مفتش يبحث عما ينشأ ويحصل عنه المعرف من الأجناس والفصول =

* قوله **(وما)** أي القول الذي **(لتصديق**[1]**)** أي حكم **(به**[2] **توصلا)** وهو الأشكال المركبة من القضايا المركبة من الحدود **(بحجة يعرف)** أي

= الشيء إلى أصله.

(1) **قال في قزل إيجاز**: كما تضمن اللام "إلى" تضمن "توصل" "تكلف". فالأول متعلق بالثاني، إذ هذا التصديق مدعي. والثاني بالأول، إذ هو نتيجة بأول وبالإطلاق أو التخييل أيضاً.
كما تضمن (اللام) معنى (إلى) أي لأن الوصول يتعدى بإلى.
(تضمن توصل معنى تكلف) لأن الوصول يحصل بالكلفة فناسب تضمين التوصل.
فاللام في (لتصديق) له معنيان: معناه الأصلي، ومعنى (إلى).
(فالأول) أي إذا نظر إليه بالمعنى الأصلي (متعلق بالثاني) التكلف المتضمن للتوصل.
(إذ هذا التصديق) أي مدخول اللام (مدعى) وفي إثبات المدعي المجهول كلفة، فناسب تعلقه بالتكلف.
(والثاني) أي اللام بالمعنى الثاني (متعلق بالأول) أي التوصل المتضمن (إذ هو) أي التصديق المدخول للام (نتيجة بأول) أي سيؤول وسيرجع ويصير نتيجة. وفي نتاجها لا يوجد الكلفة فالمناسب تعلقه بالتوصل لا بالتكلف.
(وبالإطلاق أو التخييل أيضاً)، أي ذلك التصديق المدخول للام لكونه غير مقيد شامل للقسمين. أي ما كان مدعى وما كان نتيجة، وبالتخييل والتقدير أيضا يمكن الشمول للقسمين.

(2) **قال في قزل إيجاز**: وبالجزئي على الجزئي[1]، أو الجزئي على الكلي[2]، أو بالكلي على الجزئي[3].

= والخواص والأعراض. وكذا محلل شارح يرد المعرف إلى أصله. مثلا: إن من يريد أن يعرف الإنسان يتحرى أولا ما يتركب منه من الأجناس كالجوهر والجسم النامي والحيوان. ومن الفصول كالقابل للأبعاد الثلاثة والنامي والحساس والناطق. ثم يجمعها ساترا لها في بطن الحيوان الناطق فيتولد الإنسان.

(1) أي الوصول قد يكون بالجزئي على الجزئي، مثل: هذا زيد، وزيد ضاحك، فهذا ضاحك.

(2) كما في الحدسيات، كالانتقال من بعض الأمارات إلى المطلوب الكلي.

(3) مثل: كل إنسان حيوان وكل إنسان كاتب فبعض الحيوان كاتب.

يسمى بهذا الاسم[1] (**عند العقلا**[2]) وذلك لأن من تمسك به فقد حج خصمه، أي غلبه.

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم أنها نسابة[1] أنسال الحادثات، وسرادة سلاسل[2] مناسبات الكائنات، وتمثال مجاري الحياة من جرثوم الحقيقة العظمى إلى الثمرات.

(2) **قال في قزل إيجاز**: اللام عوض الصفة، أي المنطقيين. لا الإضافة لا أن "عاقلا" من ذي كذا.
ثم اعلم: أن الكل كالإنسان مثلا: في حكم مصدره جزئه مستتر تحت جزئه أو خلفه كالعين للمفتش والأذن للجاسوس والعقل للمنطقي.
(أن الكل كالإنسان) أي المركب من أجزاء كالعين والأذن وغيرهما إذا وقع (في حكم) أي فعل **(مصدره)** اسم مكان ضميره عائد للحكم مبتدأ خبره (جزؤه) والضمير راجع للكل. والجملة صفة الحكم مثل (تجسس زيد) فإن التجسس يكون بالأذن. فالقاعدة في التعبير عن ذلك الحكم والفعل إما استتار الفاعل أي الكل في ذلك الجزء أو إضافة الكل إليه بواسطة (ذو) فيقال للشخص المنطقي عاقل أو ذو عقل لأن المنطق يصدر من العقل وللمفتش عاين أو ذو عين هكذا. وإلى هذا أشار بقوله **(مستتر تحته أو خلفه)** كالعين للمفتش والأذن للجاسوس والعقل للمنطقي.

---

(1) نسابة صفة مبالغة من النسبة. بمعنى كثير المعرفة بالأنساب. والأنسال جمع نسل بمعنى الذرية. أي الحجة الإلهية كأنها تاريخ جامع للحادثات الكونية وعارف بتناسل بعضها عن بعض.

(2) (وسرادة سلاسل) أي مركز لاجتماع تلك السلاسل كأنها ((سانترال)) محل ومرابط لتلك السلاسل.

الفصل الثالث

في الدلالة وأنواعها

* وهي بتثليث الدال والفتح أفصح، والدلولي والدليلى كخليفى.

* وهي لغة: الهداية والتسديد إلى الشيء.

* واصطلاحا: كون الأمر بحيث يفهم منه أمر آخر فهم أم لم يفهم[1]، وقيل فهمه منه بالفعل، والدال إما لفظ أو غيره، ودلالة كل منهما إما بالوضع أو بالعقل أو بالطبع.

* فهي إذا ستة أقسام، حاصلة من ضرب حالتي الدال في ثلاثة أحوال مستند الدلالة.

* وإنما انحصرت الدلالة في هذه الثلاثة، لأنها إن كان للاختيار فيها مدخل فالوضعية، وإلا فإن أمكن تخلفها فالطبعية، وإن لم يمكن فالعقلية.

* والوضع تعيين أمر للدلالة على آخر، والطبع العادة، فمثال دلالة غير اللفظ وضعا دلالة الخط والإشارة، وعقلا دلالة التغير على

---

(1) الدلالة تعني أن العلم بوجود شيء يفترض استتباع العلم بوجود شيء آخر في الذهن ملازم له، أو هي كون الشيء "الدال" بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، هو "المدلول" وهذا يعني أنه لكي يكون هناك دلالة يجب توافر عنصرين أحدهما يدل على الثاني، الأول: يسمى بالدال Signifiant والثاني: يسمى بالمدلول Signifié مدخل إلى علم المنطق (41) بـ (و).

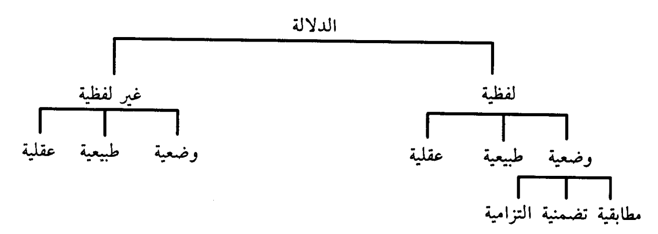
الحدوث، وطبعا دلالة حمرة الوجه على الخجل، ومثال دلالة اللفظ وضعا دلالته على معناه، وعقلا دلالته على لافظ به، وطبعا دلالة أح على الوجع[1]، والمعتبر من هذه الدلالات دلالة اللفظ الوضعية، ولذا قال:

24 ـ دِلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ
يَدْعُونَهَا دِلَالَةُ المُطَابَقَهْ

* قوله (**دلالة**[2] **اللفظ**[3]) أي الوضعية، أخذا مما تقدم (**على ما**)

---

(1) يمكننا الاستعانة بهذا الرسم البياني لتوضيح أقسام الدلالة:



(2) **قال في قزل إيجاز**: هذه هي الثانية من أحوال اللفظ الأربعة التي يقسمها اللفظ واللغة والمنطق والبيان والاستنباط الأصولي من الوضع والدلالة والاستعمال والفهم[1].

(3) **قال في قزل إيجاز**: اعلم: ما أدق حكمة الله في اللفظ وما أعجب شأنه وما ألطفه نقشا! إن الرابط بين مأخذي جنس الإنسان وفصله هو النَفَس ذو الرأسين، الموظف بوظيفتين، صاحب الثمرتين، الموجه إلى القبلتين، المثمر أسافله لنار حياة الحيوان مع تصفية مائها، والمولد أعاليه لحركات نطق الناطق.
فبدخوله إلى عالم الغيب يصفي الدم الملوث بأنقاض الحجيرات المحللة، بسر امتزاج (مولد الحموضة الهوائي بكربونه) بسبب العشق الكيميوي. فإذ يمتزج العنصران يتحد كل جزأين منهما. وإذ يتحدان يتحركان بحركة واحدة. فتبقى الحركة الأخرى معلقة =

---

(1) إن قيل المقسوم أربعة والمقسوم عليه خمسة فكيف يصح التقسيم؟ قلت، نعم، لكن =

أي[1] المعنى الذي **(وافقه)** سواء كان حقيقة أو مجازا، وذلك حيث وضع لنفس المعنى لا أقل ولا أكثر **(يدعونها)** أي يسميها المناطقة **(دلالة المطابقة)** أي الموافقة[2]، وإنما سميت بذلك لمطابقة اللفظ الدال للمعنى المدلول عليه، أخذا من قولهم: طابقت النعل النعل، وذلك بأن لا يفهم من اللفظ أكثر من المعنى، ولا يفهم المعنى بأقل من اللفظ

= باقية. فبسر "تحول الحركة حرارة والحرارة حركة" تنقلب تلك الحركة الباقية المعلقة حرارة غريزية. أعني نار حياة الحيوان. فبينما يخرج النَفَس من عالم الغيب إلى عالم الشهادة تعباً إذ يتداخل في المخارج متكيفا بالصوت والصوت يتفرق على المقاطع متحولا حروفاً "أجدى من تفاريق العصا". بينما هي قطعات صوت لا حراك لها. إذ صارت أجساماً لطيفة عجيبة النقوش، غريبة الأشكال، حاملة للأغراض والمقاصد، تتطاير مترنمة من أوكارها، مرسلة إلى ما قدر لها صانعها الحكيم سفراء بين العقول. فاللفظ زبد الفكر، صورة التصور، بقاء التأمل، رمز الذهن. فبسبب الخفة والتعاقب وقلة المؤنة وعدم المزاحمة وعدم القرار ترجّح اللفظ لهذه النعمة العظمى: فما أجهل من يكذب أو يسرف بقيمة هذه النعمة!.

(1) **قال في قزل إيجاز**: "أي المفرد" لأن دلالة المركب على جزء معناه مطابقة. واللفظ أمارة ورمز على ما في الذهن على مذهب، وعلى ما في الخارج على مذهب.

(2) **قال في قزل إيجاز**: وإن قارنها دلالة التضمن والالتزام بتسليم بقاء الضعيف مع القوي، ووجود الدلالة بدون الإرادة؛ لأن الحيثية مرادة في "مقول الإضافة"[1] بسر أن الحكم على المشتق وما في معناه يدل على التقييد.

= التقسيم أيضاً على أربعة، إذ اللفظ خارج عن المقسوم عليه، إذ الوضع ناظر إلى اللغة والدلالة إلى المنطق والاستعمال للبيان والفهم للأصول. لكن لا تظنن أن اللفظ بقي خارجا عن التقسيم، بل هو كالأم لهذه الأربعة تأخذ من حصة كل واحد، إذ بيده رأس حصة كل منها، حيث يقول اللغوي وضع اللفظ لهذا المعنى والمنطقي دلالة اللفظ على هذا المعني مطابقة وهكذا..

فاللفظ داخل في حصة كل. وبهذا الاعتبار تأخذ الأم من حصص الأولاد أربعا..

(1) **علة لمقدر**: كأنه قيل بعد تسليم المقارنة والبقاء لا يصح ولا يخص التسمية بالمطابقة فأجاب: بأن الحيثية مرادة والمجوز لإرادتها ترتب الحكم على المشتق كما هنا. أي من حيث وافقه..

كدلالة الرجل على الذكر البالغ الإنسي، والأربعة على ضعف الاثنين، ولفظ الأسد على الرجل الشجاع؛ مع القرينة بناء على الصحيح من وضع المجاز.

25 ـ وَجُـزْئِـهِ تَـضَـمُّـنًـا وَمَـا لَـزِمْ
فَـهُـوَ الْـتِـزَامٌ إِنْ بِـعَـقْـلٍ الْـتُـزِمْ

* قوله (**وجزئه**[1]) أي ودلالة اللفظ على جزء معناه، كدلالة الأربعة على الواحد أو الاثنين مثلا، يدعونها (**تضمنا**) أي دلالة تضمن، وسميت بذلك لأن الكل يستلزم عقلا جميع أجزائه (**وما لزم**) أي ودلالة اللفظ على لازم معناه (**فهو التزام**) أي فذلك النوع من الدلالة سمي دلالة التزام، كدلالة الأربعة على الزوجية، ودلالة العمى على البصر (**إن بعقل التزم**) أي إن كان ذلك اللازم عقليا[2]، سواء لازم في الخارج مع الذهن

(1) **قال في قزل إيجاز**: بمقدمتين نقلية وعقلية. ببقية إرادة واحدة، لا مستقلة. وإلا فمطابقة مجاز أو حقيقة قاصرة. ولا بإرادة مشتركة وإلّا فمجاز وحقيقة. وبالدخول في جواب ما هو، لا الوقوع في طريق ما هو. فما ذكر عند المنطقيين وإلّا فمطلق.
(**بمقدمتين**) أي دلالة اللفظ على جزء المعنى ثابتة بمقدمتين نقلا وعقلا. أما نقلا: فلأن دلالة اللفظ على جزء المعنى ليست مهجورة، بل هي ثابتة عند العلماء ومعتبرة في الأحكام. وأما عقلا: فلأن وجود المركب إنما هو بوجود الأجزاء ولولاها لم يوجد، فاستلزامه لها ودلالته عليها ضرورية.
(**وبالدخول في جواب ما هو**) عطف على (**ببقية**) أشار به إلى لزوم تصور ذلك الجزء بالجزئية وإلا لم تكف الدلالة تضمنا. وإنما يعلم ذلك التصور بصلاحية ذلك الجزء للدخول في جواب ما هو لأن تعبير الدخول خاص بالأجزاء والوقوع عام فالحيثية مرادة. أي من حيث هو جزء. وإلى هذا أشار بقوله (**لا الوقوع في طريق**).
(2) **قال في قزل إيجاز**: أي عقلياً بيّنا[1] أخص عند المنطقي. وإلا فسواء عقلياً أو عادياً أو =

(1) هذه الأقسام المذكورة المتساوية عند غير المنطقي، إيضاحها بالأمثلة ليس في وسع (عبد المجيد) الآن بل مدفون مع الأستاذ!.

كالزوجية للأربعة.

* ويسمى البين المطلق.

* وإنما سمي بينا لكونه مدركا بجميع آلات الإدراك الظاهرة، كالحواس والباطنة كالذهن.

* وسمي مطلقا لإطلاقه عن القيد بذهن أو خارج أو لازم ذهنا فقط، كما في البصر من العمى.

قال صاحب القادرية:

لِبَيْنٍ وَغَيْرِهِ وَذَا إِلَى
وَاسِطَةٍ يَحْتَاجُ وَالبَيْنُ لَا
بَلْ هُوَ كُلَّمَا المُسَمَّى فَهِمَا
فَهِم ذِهْنًا مَالَهُ قَدْ لَزِمَا

* قوله في غير البين وذا إلى واسطة الخ مثاله التغير لحدوث العالم. لا أن لازمه في الخارج فقط كالسواد للغراب والفحم.

* ثم اعلم أن دلالة التضمن والالتزام تستلزمان دلالة المطابقة، لأنهما تابعتان لها تبعية التابع للمتبوع بحيث تتحققان إن تحققت، وهي لا تستلزمهما.

* ولذا سمى بعضهم الأخيرتين عقليتين نظرا إلى أن موجِبهما حضور الكل والملزوم في العقل، ولم ينظر إلى أن للوضع فيهما دخلا.

* وقيل الالتزامية فقط عقلية لخروج اللازم فيها عن ملزومه، فينتقل

= عرفياً أو شرعياً أو اصطلاحياً أو دائماً أو مؤقتاً لكلمة أو كلام أو قصة. أو اللازم لتصور أو تصديق أو تخييل أو معنى من المعاني الحرفية التي لا وطن لها، تبعيا أو قصديا.

الذهن منه إليه بخلاف التضمنية، لأن الجزء يفهم من كله بلا انتقال خلافا لبعضهم.

* **تنبيه**: ذكر السيوطي في أول فن البيان أن تقسيم المناطقة الدلالة إلى مطابقة وتضمن والتزام عارض اضطراري ليس من علمهم أصالة، وإنما هو أمر لغوي جرتهم الحاجة إليه فقط.

الفصل الرابع

في مستعمل الألفاظ

* اعلم أن المنطقي لا بحث له إلا في المعاني فقط، لكنها لما افتقر فهمها إلى الألفاظ، لكونها آلات لاستعمال المعاني عقدوا لها بابا.

* وحيث كان الأمر كذلك فإن نظره لا يختص بلغة دون أخرى، بل هو تابع للمعاني بأي عبارة عبر عنها.

* ولما كانت مبادئ التعريفات الكليات احتيج أولا إلى تمييز الكلي عن قسيمه الذي هو الجزئي، وهما قسمان للمفرد، فاحتيج إلى معرفة المفرد وتمييزه عن المركب، وهما قسمان من اللفظ المستعمل، ولذا قال الناظم:

26 - مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ

إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مَفْرَدُ

* قوله **(مستعمل الألفاظ)** أي المستعمل من الألفاظ[1] **(حيث يوجد)**

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: مسور كلية هذه القضية الاستغراق المكسوب من المضاف إليه، لوصفية المضاف.لأنه حملية. والسور "حيث" من حيث إنها شبيهة بالمنفصلة.
(مسور كلية هذه القضية) حاصله: أن تشكل هذا التقسيم في شكل قضية حملية كلية شبيهة بالمنفصلة. موضوعها (مستعمل)، محمولها المردد بين إما و أو.
كليتها لمحافظة حصر التقسيم وجمعه. إذ لولاها لم يكن جامعا للأقسام .وسورها الاستغراق المستفاد من اللام في المضاف إليه، إذ لا يكتسب الاستغراق من الموضوع المضاف لأنه وصف لا أفراد له لذاته.
=

أي في أي موضع كان (**إما مركب**[1]) كمحمد نبينا، والله ربنا (**وإما مفرد**[2]) كمحمد.

27 ـ فَـأَوَّلٌ مَـا دَلَّ جُـزْؤُهُ عَـلَـى
جُـزْءِ مَـعْـنَـاهُ بِـعَـكْـسِ مَـا تَـلَا

* قوله (**فأول**) وهو المركب (**ما**) أي لفظ (**دل جزؤه على جزء معناه**) أي دلالة مقصودة للمتكلم كزيد قائم.

* فخرج بما دل جزؤه ما لا جزء له كلام الجر وبائه وواو العطف

=

وشبهها بالمنفصلة في كون التردد بين جزئي المحمول لا بين قضيتين. ثم إن محمول هذه القضية الحملية لكونه كالمنفصلة لابد أن يكون كلية مسورة كالحملية أيضا محافظة لحصر التقسيم لكن الاستغراق في الشرطيات باعتبار الأزمان والأوضاع. وسور هذه المنفصلة (حيث) فمعنى تلك القضية: كل لفظ مستعمل في كل زمان وعلى كل وضع إما مفرد أو مركب.

(1) **قال في قزل إيجاز**: المركب المركب مع مع مفرد ومع من مركب من.
(**المركب المركب مع مع مفرد**) لأن واحدا من جزئي المركب وقع بعد مع، ولم يبق فيه إلا جزء واحد فهو قبل ذكر ما وقع بعد مع مفرد.
(**والمركب مع من مركب من..**) لأن من بيان وتفسير لما قبله، فلو لم يلاحظ الجزآن في المركب قبل ذكر (من) يبقى المفسر بلا مفسر. فقبل ذكر (من) يلاحظ الجزآن فيه البتة، فهو مركب من أي (من) أجزائه.

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي مع عدم اعتبار الغير لا اعتبار عدم الغير. أخّره مع تقدمه لأن ما فيه من العدم حادث لا أصلي. إذ وضع الألفاظ لا ليفيد معانيها لتعينها أولا، بل ليفيد ما يعرضها بالتركيب. فالمركب مقدم. كما في دلائل الإعجاز.
(**أي مع عدم اعتبار الغير**) أي وارداته. سواء كان الغير موجودا أو لا ليدخل عبد المجيد علما.
(**لا اعتبار عدم الغير**) إذ حينئذ يخرج هذا الفقير عن التعريف (**أخره مع تقدمه**) أي على المركب لأنه جزؤه (**لأن ما فيه من العدم حادث**) لأن وجود عدم وجود دلالة الجزء في مفهوم المفرد، إنما وجد بعد وجودها في شئ آخر، أعني المركب. مع أن الوجودي مقدم على السلبي والأصلي على الحادث.

وفائه، أو له جزء لا دلالة له على شيء كزيد.

* وبجزء معناه المركب المزجي كبعلبك لأن البعل الزوج والدك الدق.

* وبالقصد الحيوان الناطق إن وضعت علما لإنسان، لأن المقصود منه حينئذ تعيين مسماه والمعنى الأصلي التركيبي غير ملحوظ فيه البتة.

* ولذا قيد بعضهم القصد بخلوصه من شوب العلمية ليخرج ما سمى به مقصود الدلالة كحجة الإسلام وشيخه وضياء الدين مثلا.

* ومن شرط كون أجزاء المركب كلها مادية، فالمركب الإضافي عنده وإن لم يكن علما مفردًا، لأن دلالته على النسبة إلى المضاف إليه بصورية، أي إضافته إليه، ومن لم يشترط ذلك جعل المضاف غير العلم مركبا **(بعكس)** أي بخلاف **(ما تلا)** أي الذي تبع المركب في الذكر، وهو المفرد الخارج بالقيود، وإنما أخر تعريفه عن تعريف المركب مع توقف ذاته عليه إذ هو جزؤه.

* لأن وصف الإفراد سلب قيود التركيب وسلب الشيء إنما يعرف بمعرفته ولا دور في ذلك، لأن توقف المركب من حيث الذات، وتوقف المفرد من حيث الأوصاف كما رأيت، فلم تتحد جهتهما فيلزم الدور[1].

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن لمفهوم المركب فرداً فرداً هو وجود جميع الأجزاء. وللمفرد أفرادا بعدد عدم الأعم. فالأخص، ثم الأخص إلى عدم الإزادة. وأخص الكل الأعم، إذ عدم الأخص أعم، فيعم واحداً وثلاثين عقلا وستة واقعاً.
حاصله: أن للمركب فرداً فرداً أي أجزاء يحصل ويتشكل المركب باجتماعها فقط. وللمفرد أفراداً أي جزئيات وأقساما حاصلة من نفي كل واحد من القيود المذكورة المشروطة لتشكل المركب.فبانعدام كل قيد مع بقاء الآخر فرضا يحصل للمفرد قسم عقلا. فإذا ضربنا القيود المنفية في المفرد في الستة المشروطة الموجودة في المركب - المذكورة آنفا - يحصل للمفرد ستة وثلاثون قسما عقلا. ولكن القيد الأول - أعني =

28 ـ وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي المُفْرَدَا
كُــلِّــيٌّ أَوْ جُــزْئِــيٌّ حَــيْــثُ وُجِــدَا

* قوله (**وهو**) أي المفرد (**على قسمين**) أي نوعين (**أعني**) أي أقصد بمفسر الضمير (**المفرد**) أي المتقدم تعريفه آنفا (**كلي أو جزئي**) بترك التنوين ضرورة، وسيأتي للناظم تعريفهما قريبا (**حيث وجدا**) الألف للإشباع، والضمير للمفرد.

* والتقدير المفرد كلي أو جزئي حيث وجد الكلي أو الجزئي، ويحتمل أنها للتثنية باعتبار الجزئي والكلي.

* ووجه تسميتهما بالجزئي والكلي أن المعنى الكلي كالإنسان جزء من المعنى الجزئي كزيد لاشتماله على الإنسانية والمشخصات، والمعنى الجزئي كل بالنسبة إليه، فنسبوا كل واحد منهما إلى الآخر.

* ثم أشار إلى تعريف قسمي المفرد فقال:

29 ـ فَـمُـفْـهِـمُ اشْـتِـرَاكٍ الـكُـلِّـيُّ
كَــأَسَــدٍ وَعَــكْــسُــهُ الــجُــزْئِــيُّ

* قوله (**فمفهم اشتراك**[1]) أي فالكلمة التي أفهمت، أي أفادت اشتراكا بين أفراد معناها بمجرد تعقلها، هي المفرد (**الكلي كأسد**) وإنسان ورجل.

= اللفظ - خارج عن الضرب لكونه مقسما للمفرد والمركب. فيبقى واحد وثلاثون قسما. هذا عقلي. وأما الخارجي فستة: وإلى هذا أشار بقوله (بعدد عدم الأعم..الخ). نعم، بناء على أن كل قيد ذي قيد أخص من مطلقه، كالإنسان الكاتب مع الإنسان..
والحاصل: أنه كلما يتزايد القيود يتخصص. يعني يكون الثاني أخص من الأول، والثالث من الثاني، والرابع من الثالث، والخامس من الرابع، والسادس من الخامس. فالأخص من الكل الثالث؛ إذ لا أخص تحته. وهو مع كونه أخص الكل؛ بهذا الاعتبار يكون أعم الكل إذ لا أخص تحته فهو مطلق والمطلق أعم من المقيد...

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن هذا الاشتراك اشتراك تمثيلي واتحاد وهمي. إذ الاشتراك =

* سواء امتنع وجود فرد من أفراد معناها كجمع الضدين.

* أو أمكن ولم يوجد منه مفرد كجبل من ياقوت، أو وجد وامتنع غيره كالإله والخالق.

* أو أمكن ولم يوجد منه إلا فرد واحد كالشمس والقمر، أو وجد منه أفراد متناهية كالإنسان أو غير متناهية كنعيم أهل الجنة وكمالات الله تعالى.

* فالقسمة إذن سداسية **(وعكسه)**[1] أي ضد الكلي هو **(الجزئي)** وهو

= والاتحاد بكلي معنييهما غير متصور هنا. بل المراد تطابق النسب. كتساوي نقط المحيط لنقطة المركز. لو ذهبت إحداها إليها كانت إياها وبالعكس. أعني أن الكلي لو خرج بالفرض من عالمه ودخل باب إحدى جزئياته - فبسر عدم العبثية - يفنى هو ويبقى ما في الجزئي من ظله فيتوهم الاتحاد.. وكذا لو تطاير بالفرض متصاعداً إحدى جزئياته من عالمها إلى مقام الكلي، فبالوصول إلى بابه يناديها "أنا زعيمكم هنا كما أنتم نوابي في مملكتكم". ثم ينطفي. فيتوهم الاشتراك، ولو ممتنعاً. إذ الفرض ممكن.

(اعلم! أن هذا الاشتراك) حاصله: أن الكلي ظل ذهني للجزئيات الخارجية وهي مثالات له. فالنسبة بينهما كنسبة نقطة المركز إلى نقط المحيط. لكن إن ارتفع الجزئي من الخارج ودخل الذهن تنطفي تشخصاته وتنسلب عنه فيكون كليا. وكذا إن سقط الكلي ووقع في الخارج ينضم إليه التشخصات فيصير جزئيا.

ففي المنزلتين لا يُرى إلا واحد منهما فيتوهم بينهما الاشتراك والاتحاد..

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي لا يشترك بالإمكان اشتراك الوجود الظلي، لوجوداته الأصلية. الممثل عكسه بتخييل نقطة المركز مصباحا ونقاط المحيط زجاجات.

(أي لا يشترك بالإمكان.. الخ) أظن أن هذه القضية موجهة (والجهة) الإمكان و(لا) نافية لها و**(اشتراك)** منصوب إما بنزع الخافض - أي كاشتراك - أو على أنه مفعول مطلق نوعي.

حاصله: أن الجزئي لا يمكن أن يشترك ذلك النوع من الاشتراك كما كان في الكلي إذ لاوجود له ظليا لوجدات في الذهن أصلية في الخارج. بل الخارج مركز لوجوده الأصلي. وهو مصباح في الخارج يرى في زجاجات الأذهان عكس الكلي...

س:- ما الفرق بين الجزئي والكلي في فرض الأفراد حتى تفرض للكلي لا للجزئي؟

فأجاب المرحوم: بأن الفرض ممكن في الكلي ممتنع في الجزئي. مثلا: إن (الله) علم =

ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كزيد.

* وهو إما علم شخص إن تشخص مسماه خارجا كمحمد.

* أو علم جنس إن تشخص ذهنا كأسامة.

* والفرق بين علم الجنس واسمه:

* أن الأول ما قصد به تمييز الحقيقة عن غيرها من الحقائق مع قطع النظر عن أفرادها، فهي باعتباره معينة لا تعدد فيها.

* والثاني ما وضع للحقيقة باعتبار وجودها في الأفراد خارجا، وهي باعتباره مبهمة تصدق على كثيرين، ولا يضر عروض الاشتراك اللفظي عند تعدد وضعه لأشخاص لأنه باعتبار كل وضع لا يدل إلا على معين.

* وإنما سمي جزئيا لأنه ذو أجزاء، لأن زيدا مثلا مركب من الإنسانية ومشخصاته هو الخارجية كالطول وغيره فنسب إلى جزئه كما أن الكلي منسوب إلى الكل، لأنه جزء من مجموع الجزئي، فالجزئي كل والكلي جزء.

= للذات لا يحد، إذ لا جنس له ولا فصل فليس له مفهوم حتى يفرض له الأفراد باعتبار المفهوم. فالفرض فيه ممتنع.

وأما فرض الأفراد للجزئي الكلي في (الجزئي كلي) فهو فرض ممكن؛ إذ له حد. وفي حده جنس وفي جنسه عموم. فله مفهوم عام يمكن فرض قوله على كثيرين لا وجود لها.

(كما أن الفعل اسم) دفعٌ لما يقال: من أن الجزئي والكلي ضدان كيف يحمل أحدهما على الآخر..

وجه الدفع: أن حمل الكلي هنا ليس على الجزئي الفردي الخارجي، بل على مفهومه. وهو أيضا كلي من الكليات لكن من المعقولات الأولى. والكلي المحمول عليه في المثال من المعقولات الثانية فلا إشكال. كما لا إشكال في حمل الاسم على الفعل؛ لأن الاسم محمول على لفظ الفعل وهو اسم من الأسماء (كالاسم).

* قلت: وانحصار الجزئي في علم الشخص والجنس عندهم مبني على القول بأن بقية المعارف كليات، وصححه اليوسي، وقيل هو مرجوح.

* وعليه فالجزئي يشمل جميع المعارف، لأن مجرد تصور مدلول أنا فقير إلى عفو ربي مانع من صدقه على متعدد، إذ هو شخص معين.

* ومنشأ الخلاف أنها وضعت عامة لا تخص شخصا، ولا تستعمل إلا خاصة.

30 ـ وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إنْ فِيهَا انْدَرَجْ

فَانْسِبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إذَا خَرَجْ

* قوله (**وأولا**[1]) بالنصب على المفعولية لفعل يفسره ما بعده كما

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي الأولى "أولا" إذ لا ثاني هنا، لأن الجزئي كما لا ينضبط أحوالا لا يفيدنا كمالاً حكمياً "للذات" كذات "يدك وأنائك" فإن الماهية مظروفة الوجود. والذات هي مع إضافة الوجود. والحقيقة هي بشرط الوجود. والهوية هي مع الوجود.
قوله: أي الأولى (أولا) يعني أن صنيع الناظم في هذه العبارة حيث اختار (أولا) على (الأول) فذكرُ ذلك وترك هذا أحسن وأسلم. لأن لفظ الأول والثاني من الأضداد ومن المتضايفات، ذكر أحدهما يخيل الآخر. فلو ذكر الناظم لفظ الأول لبقي السامع - بحكم التضايف الضدي- منتظراً إلى أن يذكر (الثاني). ولا (ثاني) هنا لأن أحوال الجزئي لا تنضبط ولا فائدة لنا فيها. كذلك أحكامه لا تفيد كمالا ولا فائدة، حتى يلزم ذكرها فيحتاج إلى ترديف (الأول) (بالثاني)، فاختار (أولا) تخليصاً للسامع عن الانتظار لأن المفهوم من (أولا) الابتدائية لا أول الأعداد.
(للذات) (كذات يدك وأنائك). أشار بهذين المثالين إلى أن (الذات) ينسب إليه أجزاء الماهية كالجنس وتمامها كالنوع. وأن الذات كما يطلق على الكل يطلق على الجزء أيضا. فاليد في المثال الأول لكونه جزء لتمام ذي اليد مثال للجنس الذي هو جزء الماهية. ومرجع (أنا) الذي هو تمام ذي اليد مثال للنوع الذي هو تمام الماهية.
(وأنائك) مركب إضافي على لغة "الأكراد" من ضميري المتكلم والمخاطب. عطف على (يدك) والمعنى أي كذاتك الذي تعبر عنه بـ ((أنا)) فمرجع ((أنا)) تمام جسد ذي =

للمصنف، ورجحه المحقق البناني مع ما فيه **(للذات)** أي الماهية **(إن فيها اندرج)** أي بأن كان جزءا منها جنسا أو فصلا **(فانسبه)** أي اعزه إليها، فقل كلي ذاتي **(أو)** بمعنى الواو **(لعارض إذا خرج)** أي عن الذات، فلم يكن جزءا منها، فقل كلي عرضي خاصا كان كالضاحك، أو عاما كالمتحرك.

* أما النوع وهو مجموع الماهية كإنسان، فليس بذاتي لأنه ليس جزءها، ولا عرضي لأنه ليس بخارج عنها، وإنما هو واسطة.

* وقيل هو ذاتي بناء على أن الذاتي ما ليس بخارج عن الماهية جزؤها كحيوان أو تمامها كإنسان.

* وقيل هو عرضي بناء على أن العرضي ما ليس بداخل في الماهية خارجا عنها كالضاحك أو تمامها كالنوع.

31 ـ وَالكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ
جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصّ

* قوله **(والكليات)** جمع كلي[1] **(خمسة دون انتقاص)** أي دون نقص

= اليد واليد جزؤه.
(فإن الماهية.. الخ) حاصله: أن الهوية والحقيقة والذات أعيان للماهية انقسمت هي إليها باختلاف الاعتبارات والحيثيات، إذ الوجود لو اعتبر مع الماهية أي شطراً فهوية. ولو اعتبر شرطا فحقيقة. ولو اعتبر مع الإضافة فذات. لكن المضاف إليه غير داخل..

(1) **قال في قزل إيجاز**: في التعريف استعظام. هي كأخواتها بينما هن معقولات ثانية، حرفية المعاني. وتبعيتها مرايا للمعقولات الأولي؛ إذ صارت طبائع اسمية يتطاير من جوانبها ما يتوضع عليها، ويخرج ما كانت لابسة له، ويتولد منها من يدعى أنه أب لأبيه كما أن الكلي نوع الجنس الذي هو نوع الكلي وقس.
(في التعريف استعظام) أي العظمة والحشمة ترشح من إيرادها بالجماعة.
(حرفية المعاني) أي مدلولاتها كمدلول الحرف غير مستقلة. =

أي ولا زيادة[1].

1 ـ **(جنس)** وهو المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة[2]، إذ هو جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها في جواب ما كقولك: ما الإنسان؟فبقيد الكثرة خرج الحد، لأنه لا يقال إلا على ماهية واحدة، وبقيد الاختلاف في الحقيقة يخرج النوع.

2 ـ **(وفصل)** وهو جزء الماهية الصادق عليها صدقا ذاتيا، الخاص بها في جواب أيُّ شيء هو؟ المميز لها عن غيرها، كالناطق في جواب: أي شيء هو الإنسان؟، فيقال: الناطق.

* وليس المراد عندهم بالناطق المتكلم بالفعل أو بالقوة كما يتوهم، بل المراد المفكر بالقوة العاقلة.

=

(وتبعيتها) أي تبعية المعاني أي معانيها تابعة وآلة للغير.

(إذ) فجائية.

(اسمية) أي حقائق مستقلة كالاسم «يخرج ما كانت لابسة له» أولا من العنوان الأول وتتزيى بعنوان آخر.

(يتولد منها الخ) مثلاً: إن الكلي بعدما كان نوعاً للجنس وابنا له ولابساً لعنوان النوعية إذ يخرج من ذلك العنوان ويتلبس بعنوان الكلية ويصير أبا لمن كان أباً له...

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي أنتج أربع تقسيمات، خمسة أقسام متقابلة إن اتحد المنسوب إليه. فإن تعدد فقد تجتمع في واحد وقد تتحد في نوع كالنوع الإضافي.

(إن اتحد المنسوب إليه) أي إن لوحظ الكلي حين الانقسام باعتبار المفهوم فلا شك يكون الأقسام متقابلة.

(وإن تعدد) أي لوحظ الكلي في ضمن الأفراد.

(فقد تجتمع) الخمسة.

(في واحد) فلا تقابل بينها كالملون فإنه جنس للأسود والأبيض. ونوع للمكيف. وفصل للكثيف. وخاصة للجسم. وعرض عام للحيوان.

(وقد تتحد) أي بعضها **(في نوع كالنوع الإضافي)** كالحيوان فإنه جنس لما تحته ونوع لما فوقه..

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي الذاتي الأعم بسيطاً أو مركباً.

3 ـ **(عرض)** أي عام[1]، وهو الكلي الخارج عن الماهية الشامل لها ولغيرها، كالمتحرك بالنسبة للإنسان، ولا يقع في الجواب.

4 ـ **(نوع)** وهو الكلي الشامل لكثيرين متحدين في الحقيقة مختلفين في العوارض[2]، كإنسان في جواب ما هو زيد.

* وهو قسمان: حقيقي وإضافي.

* فالإضافي كل ما له اندراج تحت جنس كحيوان مثلا.

* والحقيقي هو ما تقدم تعريفه بأنه المقول على كثيرين متفقين في الحقيقة.

* وبينهما عموم وخصوص وجهيان، يجتمعان في النوع السافل كالإنسان، وهو المسمى بنوع الأنواع، إذ لا نوع تحته وفوقه الأنواع الإضافية، وينفرد الإضافي بالجنس السافل كالحيوان والمتوسط كالجسم، وينفرد الحقيقي بالنوع البسيط، وهو الذي لا جنس فوقه ولا نوع تحته، وقد مثلوا له بالنقطة والوحدة، لأن أشخاص النقطة متماثلة، وكذا أشخاص الوحدات، فالنقطة شيء لا جزء له، ولا ينقسم لا حسا ولا عقلا.

5 ـ **(وخاص)** وهو الكلي الخارج عن الماهية[3]، الخاص بها، كالضاحك والكاتب.

* ووجه انقسام الكلي إلى هذه الخمسة أن الكلي إما أن يكون لتمام ماهية الأفراد أو لا.

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي الخارج العام مطلقا أو مقيداً.
(أي الخارج العام) هو العرض المطلق عن اللزوم أو المقيد به.

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي الجواب التام حقيقيا أو إضافيا.
(أي الجواب التام) هو النوع عبر عنه بهذا لأنه جواب تام لسؤال (ما هو). أما الجنس - ولو يقال في جواب ما هو - لكنه جواب ناقص...

(3) **قال في قزل إيجاز**: أي الخارج المميز للجنس أو النوع.

* **الأول النوع** كالإنسان، فإنه تمام ماهية أفراده كزيد وعمرو وغيرهما، لأنها لم تزد عليه إلا العوارض المشخصة من مقدار ولون ونحو ذلك.

* **والثاني** إما داخل في الماهية بأن يكون جزءا منها أو خارجا عنها.

* **والداخل** إذا كان خاصا بتلك الماهية، فالفصل كناطق، فإنه داخل في ماهية الإنسان خاص بها، وإلا فالجنس كالحيوان.

* **والخارج** إن اختص بها فالخاصة كضاحك وإلا فالعرض العام.

* وكل من الخاصة والعرض إما شامل كقبول الضحك والتنفس للإنسان أو لا كعلم الفقه مثلا ولون السواد بالفعل له.

* والشامل إما لازم كما مر أو مفارق.

* والمفارق إما مع بطء كالكهولة والشباب، أو مع سرعة كالحركة وحمرة الوجه في الخجل، وإما لازم للوجود كالمخلوقية للحيوان فلا حيوان موجود إلا وهو مخلوق، أو للماهية كقبول التنفس(1).

32 ـ وَأَوَّلُ ثَـلَاثَـةٍ بِـلَا شَـطَـطْ
جِـنْـسٌ قَـرِيـبٌ أَوْ بَـعِـيـدٌ أَوْ وَسَـطْ

* قوله **(وأول(2))** وهو الجنس **(ثلاثة)** من الأنواع **(بلا شطط)** أي بلا زيادة.

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن بينها مشاركات مثنى وثلاث ورباع وخماس. ومباينات ومناسبات ككون الجنس عرضاً عاماً للفصل والفصل.. خاصة للجنس.. والنوع خاصتها.. ثم اعلم! أن هذه المصطلحات لها كأمثالها حقائق اعتبارية لا وجود لأفرادها وإنما مناط الحكم النقط التي تتسنبل عليها حدودها.

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي الأول أولى. وأوليته هنا لأنه أول في التعريف لأنه جزء المادة إلا =

1 ـ **(جنس قريب[1]ويسمى السافل، وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس، كالحيوان بالنسبة للإنسان.**

2 ـ **(أو بعيد)** ويسمى العالي[2]، وهو ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس كالجسم.

3 ـ **(أو وسط)** أي متوسط[3]، وهو ما فوقه جنس وتحته آخر كالجسم النامي.

* **تنبيه**: بقي على الناظم جنس رابع يسمى عندهم المنفرد.

* وهو الذي لا جنس فوقه ولا جنس تحته، وقد مثلوا له بما يسمى عقلا عند الفلاسفة، وهو مجرد، أي ليس متحيزا ولا قائما بمتحيز، ومثاله متعذر على مذهب أهل الحق، لأن الأجناس العشرة التي ظفر بها

= عرف لأنه أعم ولأوليته في الوجود لأنه كالمادة كالهيولى.
(أي الأول أولى) أما أولويته فلأن (**أول**) نكرة لا تكون مبتدأ إلا أن يكون تنوينه عوضاً عنها.وأما أوليته فلأنه في التعريف أول، لأنه عبارة عن جزأين أولهما الجنس لأنه الأعم.

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي يكون فذلكة سلسلة الأجناس والفصول غير الفصل القريب.
(أي يكون فذلكة) أي خلاصة تحتوي على ما فوقه من الأجناس والفصول غير الفصل القريب، لأنه تحته فلا يكون آخذا له في مفهومه..

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي المبدأ البسيط للسلسلة وهي العشرة المشهورة التي هي أوادم الموجودات.
(أي المبدأ البسيط) أي غير المركب من الجنس والفصل إذ لا حد له **(للسلسلة)** أي سلسلة الموجودات التي هي عبارة عن عشرة أصول تتدلى جهتها الأعلى من الجوهر والجسم المطلق والجسم النامي والحيوان والإنسان. فهذه خمسة ولو عد معها فصولها أعني الناطق والحساس والنامي وقابل الأبعاد الثلاثة لكانت تسعة. ولو زيد عليها الصنف لتمت عشرة كاملة. وهذه الأصول منشأ المخلوقات كما أن آدم أصل لذوي الحياة.

(3) **قال في قزل إيجاز**: أي كما أنه جنس نوع. وأيضا النوع كالجنس.
أي إضافي بالنسبة إلى ما فوقه (وأيضا النوع) أي الإضافي بالنظر إلى ما تحته..

الفلاسفة كلها تحته جنس وغيرها لم يقم دليل على وجوده ولا على عدمه، وهذه الأجناس العشرة عندهم تسمى المقولات العشر[1]، وإليها أشار الناظم بقوله:

زَيْدُ الطَّوِيلُ الأَزْرَقُ ابْنُ مَالِكِ
بِبَيْتِهِ بِالأَمْسِ كَانَ مُتْكِي
بِيَدِهِ سَيْفٌ لَوْلَاهُ فَالْتَوَى
فَهَذِهِ عَشْرُ مَقُولَاتٍ سُوَى

(1) اختلف المناطقة المسلمون في بعض هذه المقولات، فقبلها بعضهم كما وضعها أرسطو، واستبدل بعضهم الإضافة والانفعال بالعَرَض والنسبة. ومهما يكن من أمر فقد كان لهذه المقولات أهمية خاصة لديهم، وبخاصة منها: الجوهر والعرض، لصلتهما الوثيقة بمباحث التوحيد. المقولات العشر للبليدي (10).

الفصل الخامس

في نسبة الألفاظ للمعاني

33 ـ وَنِـسْـبَـةُ الأَلْـفَـاظِ لِـلْـمَـعَـانِـي
خَـمْـسَـةُ أَقْـسَـامٍ بِـلَا نُـقْـصَـانِ

* قوله (ونسبة [1]، **الألفاظ**[2] **للمعاني**) والمراد بالمعاني ما يعني

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن اللسان كالإنسان عاش أدواراً وتحول أطواراً وترقى أعصاراً. فان نظرت الآن إلى ما تبطن "الآن" من أطلال وأنقاض اللسان التي تفتت في سيل الزمان لرأيت منها تاريخ حياة اللسان ومنشؤه. فالدور الذي نجم اللسان إلى الوجود، إنما هو دور حبات الحروف الضعيفة الانعقاد، المغمورة في الأصوات، الدال أكثرها بطبيعة المحاكاة. ثم بتلخص المعاني ارتقى إلى الهجاء. ثم بتكثر الأغراض تدرج إلى التركيبي "ولها آيات في الشرق". ثم بتشعب المقاصد تصاعد إلى التصريفي. ثم بامتزاج الحسيات الرقيقة والأغراض اللطيفة تعارج إلى النحوي، وهو العربي الذي اختصر الاختصارات، الموجز المطنب، القصير الطويل. ثم بسر قلب المجاز بالاستمرار حقيقةً، تولّد الاشتراك. وبحكمة نسيان المناسبة وانقلاب الصفة بالجمود تولد الترادف.. وقس.. فالتناسب نتيجة التناسل...

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي اللفظ مع اللفظ واللفظ مع المعنى والمعنى مع الفرد.
(أي اللفظ مع اللفظ الخ) حاصله: أن الأقسام الخمسة الآتية حاصلة من نسبتين:
1 - إحداهما: نسبة اللفظ إلى اللفظ يحصل من هذا الترادف والتشكك.
2 - والأخرى: نسبة اللفظ إلى المعنى يحصل من هذا التواطؤ والاشتراك والتخالف.
لكن الناظم ارتبك في العبارة؛ بأن حذف من الأولى آخرها ومن الثانية أولها.
وتقدير العبارة هكذا: ونسبة الألفاظ للألفاظ ونسبة الألفاظ للمعاني. فترك من الأول ثانيه ومن الثاني أوله.
(والمعنى مع الفرد) أي نسبة المعنى المطابقي إلى جزئه أو لازمه. يحصل من هذا قسمان آخران: التباغض والتلازم. ترك الناظم هذا لسبقه في الدلالة.

فيكون هناك محذوف، وعليه فتكون العبارة: ونسبة الألفاظ والمعاني بعضها إلى بعض، وفيه تكلف ظاهر (**خمسة أقسام**[1] **بلا نقصان**) وظاهر إطلاقه يقتضي أن هذه النسب تأتي في الفعل، وهو كذلك.

* فالمتواطئ كذهب، والمشكك كوجد، والمتباين كقام وقعد، والمترادف كجلس وقعد، والمشترك كعسعس لأقبل وأدبر كما يقتضي أنها تكون في المفرد والمركب.

* مع أن المركب لم يأتي فيه منها إلا الاشتراك كقولك: دعاني، فإنه يكون أمرا للاثنين ويكون إخبارا عن غائب مفرد، وقد اجتمعا في قوله:

دَعَـانِـي مِـنْ مَـلَامِـكُـمَـا سِـفَـاهًـا
فَـدَاعِـي الـشَّـوْقِ قَـبْـلَـكُـمَـا دَعَـانِـي

وهذا هو الجناس عند أهل البيان.

34 ـ تَـوَاطُـؤٌ تَـشَـاكُـكٌ تَـخَـالُـفُ
وَالِاشْـتِـرَاكُ عَـكْـسُـهُ الـتَّـرَادُفُ

1 ـ (**تواطؤ**) وهو استواء الأفراد في المعنى[2]، ويقال لمعناه متواطئ كحيوان وإنسان.

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي باندراج التساوي في الترادف. والنقل والمجاز في الاشتراك. (**أي باندراج التساوي الخ**) وإلا يكون الأقسام سبعة والتقسيمات المنتجة لها أيضا سبعة...

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي تساوي الحصص ذاتا، وإن تفاوتت كمالاً وانكشافاً، إذ قانون تولد الاتحاد والامتزاج من الاختلاف تحكم. وكم من مترجم عن تأثره يئن قائلا:

وطـالـمـا كـنـا كـغـصـنـي بـان ... لـكـن نـمـا وزدت فـي الـنـقـصـان

ألم تر: نواتين توأمين إذ سعت "تا" انكشفت نخلة. وإن عصت "تي" انكمشت نخرة. (**أي تساوى الحصص**) أي المراد من التواطؤ تساوي الأفراد ذاتا ومفهوما لا اتحادا في الكمال والانكشاف، لأن الاتحاد لا يمكن في الأفراد المتخالفة: (ألا ترى) الشاعر كيف يئن ويتأوه من نقصه وترقي رفيقه مع أنهما من نوع واحد،وانظر إلى =

2 ـ (**تشاكك**) وهو تفاوت الأفراد في المعنى[1]، ويقال له المشكك، سواء كان التفاوت بالشدة كالسواد والبياض، أو الأقدمية كالوجود، وإنما سمي بذلك لأن الناظر في الأفراد باعتبار أصل المعنى يخاله متواطئا، وباعتبار تفاوته فيها يخاله مشتركا، فيحصل له بذلك التشكك، والنسبة فيه وفي سابقه بين اللفظ ومعناه.

3 ـ (**تخالف**) وهو تعدد اللفظ والمعنى[2]، ويسمى معناهما متباينان، وإنما سميا بذلك لعدم صدق لفظ أحدهما على شيء، مما يصدق عليه الآخر.

4 ـ (**والاشتراك**) وهو تعدد المعنى مع اتحاد اللفظ[3]، وذلك لوضعه لمعنى بخصوصه ثم لآخر بخصوصه من غير اعتبار نقله عن الأول كالجون مثلا، وليس منه تعدد أفراد المعنى كزيد وعمرو، ولا وضعه

= النواتات يكون بعضها نخلة وبعضها نخرة مع أن الأصل واحد. فالتواطؤ في الذات فقط - كالبياض للثلج - إذ لا يفرق بين ماهيته وهويته وذاته وصفته ومفهومه وأفراده فيقع التشكك في حمل البياض على الثلج إما على مفهومه أو على أفراده...

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي التشكك مشكل بين المشتركين.
اعلم! أن التشكك مع امتناعه قد يتوهم فيما لبس نفسه، فألبست ماهيته هويته، ولابست ذاته صفته اسماً ورسماً كالبياض للثلج والعاج. وأما وجود الواجب والممكن فلا يشتركان إلا في العرض العام الذي هو الوجود الغير الذاتي للموجودات...

(2) **قال في قزل إيجاز**: فيدخل غير التغاير من التقابل والتضاد والتناقض والتضايف والتنافي والتباين وعدم الملكة...

(3) **قال في قزل إيجاز**: أي المتولد في الأكثر بالاستمرار أو بتناسي سر التشبيه: ألم تر لو تخيلت وجه السماء جبهة ونصف وجه أفطس أعور أو أرمد لرأيت الشمس عينه الباصرة المبصرة. أو توهمت السماء أرضا أو طوداً مظلين لأبصرت الشمس عينهما الجارية بماء الحياة وهو الضياء وقس[1].

---

(1) فإن لفظ العين في تلك العبارة مشترك بين الجارية والباصرة قد نُسي علاقة التشبيه بين الجارية والباصرة فصار حقيقة.

لشيء ثم استعماله لآخر مجازا مع قرينة كأسد، ولا وضعه لشيء ثم نقله عنه لآخر كالصلاة، وإنما سمي بذلك لاشتراك المعاني في مطلق اللفظ.

* **(وعكسه)** أي عكس الاشتراك.

5 ـ **(الترادف)** وهو تعدد اللفظ مع اتحاد المعنى، كبر وحنطة، وسمي بذلك لترادف ألفاظه على معناه، وأدخل فيه الهلالي التساوي، وهو الاتحاد ما صدقًا الاختلاف مفهوما ككاتب ومتعجب، واعترض بأن الترادف من نسبة الألفاظ فيما بينها بخلاف التساوي فإنه من نسب المعاني.

* **تنبيه**: اعلم أن كل معنيين تصورهما العقل لا بد لهما من إحدى أربع نسب تكون بينهما.

* ووجه الحصر في ذلك أنهما إما أن لا يجتمعا فالمتباينان، أو يجتمعا بلا افتراق فالمساواة أو به.

* فإن كان منهما فالعموم الوجهي أو من أحدهما فالمطلق.

* *فإن قيل: القسمة غير حاصرة لبقاء التناقض قلنا داخل في التباين.*

* وإلى هذه النسب الأربع أشار صاحب القادرية في منظومته بقوله:

وَكُلُّ مَعْقُولَيْنِ فَاعْلَمْ قَدْ وَجَبْ
بَيْنَهُمَا بَعْضٌ مِنْ أَرْبَعِ نِسَبْ
وَهِيَ العُمُومُ وَالخُصُوصُ المُطْلَقُ
أَوِ الذِي مِنْ جِهَةٍ يُحَقَّقُ
ثُمَّ المُسَاوَاةُ كَذَا التَّبَايُنُ
وَالحَصْرُ فِي ذَاكَ بِسَبْرٍ كَائِنُ

الفصل السادس

فصل

35 ـ وَالـلَّـفْـظُ إِمَّـا طَـلَـبٌ أَوْ خَـبَـرْ
وَأَوَّلُ ثَـــلَاثَـــةٍ سَـــتُـــذْكَـــرُ

* قوله **(واللفظ)** أي المستعمل باعتبار الصيغة **(إما)**

1 ـ **(طلب)** كاستقم ولا تعص الله.

2 ـ **(أو خبر)** كصدق محمد فيما أخبر به عن الله عز وجل.

* وإما باعتبار المعنى، فينقسم إلى خبر وإنشاء.

* والخبر لغة ما احتمل الصدق والكذب لذاته كما سيأتي.

* **(وأول ثلاثة ستذكر)**.

36 ـ أَمْـرٌ مَـعَ اسْـتِـعْـلَا وَعَـكْـسُـهُ دُعَـا
وَفِـي الـتَّـسَـاوِي فَـالْـتِـمَـاسٌ وَقَـعَـا

1 ـ **(أمر مع استعلا)** ء الآمر على المأمور كـ ﴿أَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ (الأنعام: من الآية72)، ومثله النهي كـ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ﴾ (الإسراء: من الآية 32).

* **(وعكسه)** وهو علو المخاطب على المخاطب بالكسر يسمى.

2 ـ **(دعا)** كاغفر لنا وارحمنا ولا تؤاخذنا.

3 ـ **(وفي التساوي)** بين المخاطب والمخاطب **(فالتماس وقعا)** أي يسمى بهذا الاسم كقولك لأخيك ناولني كتابا، ولا تعصني.

* والراجح التسوية بين الثلاثة في الاصطلاح.

الفصل السابع

في الكل والكلية والجزء والجزئية

37 ـ الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ

كَـكُـلُّ ذَاكَ لَـيْـسَ ذَا وُقُـوعِ

* قوله (**الكل حكمنا على المجموع**) أي من حيث هو مجموع بقطع النظر عن أفراده.

* سواء ثبت الحكم لبعض الأفراد دون بعضها كقولنا بنو تميم يحملون الصخرة العظيمة.

* أو ثبت لجميعها كأسماء العدد، ومنه قوله تعالى ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ (الحاقة: من الآية17) (**ككل ذاك ليس ذا وقوع**) إشارة منه إلى قوله ﷺ (**كل ذاك لم يقع**) من حديث ذي اليدين في السهو.

* وفي التمثيل به نظر لأن احتمال كونه من باب الكل مرجوح.

* والصحيح كونه من باب الكلية، أي لم يقع واحد منهما.

* لأن السؤال بأم يقع لتعيين أحد الأمرين اللذين دارا في الذهن، وجوابه إما بتعيين أحدهما أو نفي كل منهما لا بنفي أحدهما، لأن السائل لم يعتقد اجتماعهما، وإنما اعتقد ثبوت أحدهما كما هو واضح.

* ومما يناسب هنا ما أنشده شارح مشارق الصاغاني وهو قوله:

يَا سَائِلاً عَنْ رَسُولِ اللهِ كَيْفَ سَهَا

وَالسَّهْوُ مِنْ كُلِّ قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهِي

قَدْ غَابَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ سِرُّهُ فَسَهَا

عَنْ مَنْ سِوَى اللهِ فِي التَّعْظِيمِ لِلَّهِ

38 - وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمَا

فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

* قوله (**وحيثما**[1] **لكل فرد**) من أفراد الجنس بقطع النظر عن الآخرين (**حكما فإنه**) أي ذلك الحكم (**كلية قد علما**) أي عرفت تسميته بذلك إثباتا كقوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (آل عمران: من الآية 185) أو نفيا كقولنا لا إله إلا الله.

39 - وَالحُكْمُ لِلبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّهْ

وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

* قوله (**والحكم للبعض**[2]) من الأفراد (**هو الجزئية**[3]) وتقابل الكلية

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن القضية الكلية فذلكة قضايا ضمنية بعدد أفراد موضوعها. مثلا: "كل ضاحك متعجب" إن (كل) أي كل فرد لا الكل المجموعي ولا المنطقي "ما صدق". أي لا حقيقته ولا صفته "عليه الضاحك" بالفعل، لا بالإمكان "الفرضي". أي لا الخارجي فقط "من جزئياته". أي لا مع مسماه "الإضافية". أي لا الشخصية فقط "يتحد أو يشتمل لذاته". أي لا لمفهومه "متعجب". أي مفهومه لا ذاته. وإلّا لم ينتج الشكل الأول بفقدان أيها كان.

(2) **قال في قزل إيجاز**: على نفسه أو ما يرادفه طراً أولاً وآخراً، ركناً أو قيداً، اسما أو حرفاً. وما يشابهه معنىً كذلك. "ككم" والعهد الذهني في "أل" والإضافة والموصول.
(**على نفسه**) أي نفس البعض كبعض الإنسان كاتب. (أو ما يرادفه) أي يدل على مادل عليه البعض من البعضية مثل طراً وأولاً وآخراً وركناً وقيداً. فهؤلاء الكلمات وإن كانت دالة على البعضية لكن لا تستعمل في أسوار القضية إلا نادراً. (وما يشابهه معنى كذلك) بأن كان بين المعنيين مشابهة لا ترادف (ككم) أي الخبرية مثل: (كم كتاباً قرأته) فإن الكتب المقروءة المخبر عنها بكم بعض قليلاً أو كثيراً (والعهد الذهني في (أل) والإضافة والموصول) هذا الأخير عطف على العهد لا على (أل) إذ دلالته على البعضية ليست لذاته بل بالصلة.

(3) **قال في قزل إيجاز**: منسوب إلى موضوعها أي الحملية الجزئية. أما الحكم على الجزئي =

كبعض الإنسان كاتب ليس بعض الحجر إنسانا **(والجزء**[1]**)** أي من الكل **(معرفته**[2] **جلية)** أي واضحة، وهو ما تركب منه ومن غيره الكل كالركعة في الصلاة، وسواء كان طبيعيا كالحيوان من الإنسان أو ماديا كالسقف من البيت.

* ولما فرغ الناظم من الكلام على مبادئ التصورات، وهي الكليات الخمس، شرع في الكلام على مقاصدها التي هي التعريفات فقال:

= ولو اعتبارياً كتمام الأفراد وجميع مراتب الأعداد فشخصية.
(**منسوب إلى موضوعها**) العائد للجزئية. تقدير الكلام: الحملية الجزئية هي الحكم للبعض. فالحملية موضوع والجزئية صفة لها، أي الحملية المنسوبة إلى الجزء أي البعض.. (أما الحكم على الجزئي). هذا مقابل للحكم على كل فرد وعلى البعض. أي الحكم على الجزئية شخصية (ولو) كان كونه جزئيا (اعتباريا) أي فرضيا (كتمام الأفراد) فإنه جزئي فرضي (ومراتب الأعداد الخ) فإن العشرين وأمثاله ليس من الجموع. فالحكم عليه شخصية...

(1) **قال في قزل إيجاز**: أما التصوري فظاهر. وأما التصديقي فإنما هو في ضمن الكل. وإلا ففي التصريح إما شخصية أو كلية أو طبيعية أو جزئية.
(أما التصوري فظاهر) أي أما الحكم على الجزء الذي لا حكم فيه فظاهر أنه شخصية. (وأما التصديقي) أي الحكم على الجزء التصديقي الذي كان موضوعاً لمحمول (كيده حسن) فقد علم حكمه في ضمن الكل في قول الناظم: ((وحيثما لكل فرد)).. .وإن لم تكتف بمعرفته الضمنية فقد يكون شخصية((كعينه كحلاء)). أو كلية ((ككل عين باصرة)). أو طبيعية ((كالعين آلة للرؤية)). أو جزئية ((كبعض العين شهلاء))..

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي الجزئية بالتفرع في ضمن الكل أي في ضمن التصوري. وأما التصديقي فتحقيقه تجلو بالقياس الغير المتعارف المستعمل في إدراج مسائل العلوم في تعريف العلوم. ك "يده" داخل فيه وكله حسن فيده لها دخل في الحسن.
(بالتفرع) أي انكشفت معرفة الجزئية تبعاً في ضمن الكل. (بالقياس الغير المتعارف) وهو الذي لا يكون الحد الأوسط من الموضوعات والمحمولات. بل من متعلقاتهما.. (المستعمل في إدراج الخ) مثلاً: هذه المسألة جزء من المنطق والمنطق يبحث عن الإيصال فهذه المسألة لها دخل في الإيصال..

الفصل الثامن

في المعرفات

* والمعرفات جمع معرف، وهو ما يلزم من تصوره تصور الماهية وامتيازها عن غيرها، قال ابن حمدون في خريدته:

مَـا عُـرْفُـهُ سَـبَـبُ مَـعْـرِفَـتِـهَـا
تَـصَـوُّرُ الـمَـطْـلُـوبِ أَوْ مَـيْـزٌ كَـمُـلْ

وقال القادري:

مُـعَـرِّفُ الأَشْـيَـا وَمَـاهِـيَّـتُـهَـا
مُـعَـرِّفٌ مَـا إِنْ تَـصَـوُّرٌ حَـصَـلْ

* وقدم الكلام عليه على ما يكتسب به التصديق، لأن التصور مقدم طبعا على التصديق كما تقدم التصريح به[1].

* واعلم أن كل ما هو جزء ماهية وله جزء يحد ويحد به كالحيوان، وكلما ليس بجزء ولا جزء له لا يحد ولا يحد به كالنقطة، وما لا جزء له وهو جزء يحد به ولا يحد كالناطق، وما ليس بجزء وله جزء يحد ولا يحد به كإنسان.

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن في بحبوحة فطرة الإنسان احتياجاً ذا ألسنة ضمنية ذات خمسة أسئلة، يقابل بها الحادثات. وينعي بها الواقعات. وينادي بها الكائنات.. المشهور منها "ما" المولد للمبادئ التصورية. و"لمه" المدون للمبادئ التصديقية في العلوم.. وتجيبها الحكمة بلسان الكائنات المفسر بعضها بعضا - بالتعريفات - في مقابلة سؤال "ما". وبالأدلة في جواب سؤال "لمه".

* ثم إن الماهية أعم من الحقيقة، لأن الماهية هي ما يكون به الشيء هو هو معدوما كان، *كما* يتعقل ويفهم من *لفظ العنقاء، فإنه ماهيتها*، وهذا على القول بأنها اسم بلا مسمى، قال في القاموس: والعنقاء طائر معروف الاسم مجهول الجسم، وعليه قول الصفي الحلي:

لَـمَّـا رَأَيْـتُ بَـنِـي الـزَّمَـانِ وَمَـا بِـهِـمْ
خِـلٌّ وَفِـيٌّ لِـلـشَّـدَائِـدِ أَصْـطَـفِـي
أَيْـقَـنْـتُ أَنَّ الـمُـسْـتَـحِـيـلَ ثَـلَاثَـةٌ
الـغُـولُ وَالـعَـنْـقَـاءُ وَالـخِـلُّ الـوَفِـي

* أو موجودا كالحيوان الناطق، فإنه ماهية، وحقيقة الإنسان فهي أعم من الحقيقة، إذ الحقيقة ما يتحقق به الشيء خارجا، فلا تقال إلا للموجود لأنه متحقق ثابت حسا أو معنى.

40 ـ مُـعَـرَّفٌ عَـلَـى ثَـلَاثَـةٍ قُـسِـمْ
حَـدٌّ وَرَسْـمِـيٌّ وَلَـفْـظِـيٌّ عُـلِـمْ

* قوله (**معرف على ثلاثة**) من الأنواع (**قسم**) أي نوع.

* وذلك لأن المميز إما ذاتي فحد أو عرضي فرسم.

* وخص الأول بتسميته بالحد الذي هو لغة المنع، وإن كان الثاني أيضا مانعا لأن منع الذاتي أقوى من منع العرضي، وسمي الثاني رسما لأنه علامة ولأنه تذكر فيه الخاصة، وهي أثر الشيء وعلامته، قال الناظم مشيرا إلى المعرف الأول بقوله:

1 ـ (**حد**) وهو لغة: المنع، ومنه أخذت حدود الدار، لأنها تمنع ما بخارجها عن الدخول فيها، أو لأنها تمنع ما بداخلها أن يعتدي عليه غير مالكها.

* وهو قسمان: تام وناقص.

* واصطلاحا: تعريف الماهية بما يجمع أفرادها ويمنع من دخول غيرها فيها، ولذا يسميه بعضهم الجامع المانع.

* ثم أشار إلى الثاني بقوله:

2 ـ **(ورسمي)** وهو لغة العلامة، ومنه رسوم الأطلال.

* وهو قسمان: تام وناقص أيضا.

* ثم أشار إلى الثالث بقوله:

3 ـ **(ولفظي علم)** وهو تفسير اللفظ بلفظ أشهر منه عند المخاطب.

41 ـ فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا

وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا

* قوله **(فالحد)** أي التام بدليل ما سيأتي، وإنما سمي تاما لذكر الذاتيات فيه.

* ويكون **(بالجنس)** أي القريب[1]، سواء ذكرت أجزاؤه مفصلة

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي فذلكة ماعدا الفصل القريب معه ولو تركباً. والفصل خاصية الشيء الجوهرية. والفصول العرفية مشيرة إليها بنفسها مفردة أو مركبة مفيدة لبسيط. والجنس كالهيولي، والفصل كالصورة، وهما كالمادة. والترتيب كالصورة في الوجود الذهني.. عرف في الأول لأنه أعرف.. لأنه أعم.. فهو الأول.. ونكر في الثاني، لأنه أخفى.. لأنه أخص.
(أي فذلكة) أي الجنس القريب فذلكة وخلاصة لما فوقه من الأجناس العالية والمتوسطة، مع فصولها البسيطة والمركبة ((أي كفصل الحيوان فإنه مركب من جزأين الحساس والمتحرك بالإرادة)) غير ما تحته كالناطق. والفصل الذي يميز الأنواع عبارة عن جوهر خاص في ذات النوع. والفصول الظاهرة أعراض مشيرة إلى ذلك الجوهر البسيط...

كتعريف الإنسان بالجسم الحساس، أو مجملة كتعريفه بالحيوان الناطق.

* **(وفصل وقعا)** أي وجد[1]، ويشترط في ذلك تقديم الجنس على الفاصلة.

* **(والرسم)** أي التام.

* يكون **(بالجنس)** أي القريب **(وخاصة[2] معا[3] أي مجتمعين، ولا بد أن تكون الخاصة شاملة لازمة بالقوة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك، أي بالقوة.**

42 ـ وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا
جِنْسٌ بَعِيدٌ لَا قَرِيبٌ وَقَعَا

* قوله **(وناقص الحد)** من إضافة الصفة إلى موصوفها، أي والحد الناقص يقع **(بفصل[4])** أي وحده كتعريف الإنسان بالناطق بناء على

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: شأنه الاستقرار. ولكن لغي للنظم. أو لأسلوب لطيف، كأن الحد ثمرة.
(شأنه الاستقرار) يعني المناسب معنى تبديل الوقوع بالاستقرار حتى يكون مستقراً لا لغواً لكن **(لغي)** ضرورة للنظم **(أو لأسلوب)** يعني أن الوقوع هنا بمعنى السقوط: فكأنه إشارة إلى أن الحد كالثمرة والمناسب للثمرة الوقوع لا الاستقرار..

(2) **قال في قزل إيجاز**: ولو مركبة من أعراض عامة. ولا دور؛ لأن التعريف المفيد لانتقال طبيعة الفكر يتوقف على وجود الاختصاص في نفس الأمر، لا على العلم بالاختصاص حتى يدور؛ لأن الانتقال ليس باختياري، وعلم العلم ليس لازما.
(ولا دور) وجه الدور: إن العلم بالتعريف موقوف على العلم بأجزائه. ومنها الخاصة والخاصة لا تعلم إلا بعد ذي الخاصة. وجه الدفع: إن العلم بالتعريف إنما يتوقف على وجود الاختصاص في نفس الأمر لا على علمه. وكذا إن الانتقال ليس باختياري حتى يتوقف على العلم بالاختصاص..

(3) **قال في قزل إيجاز**: إشارة إلى التفطن الذي هو مزج الأجزاء لتوليد الطلب: وكذلك في القياس..

(4) **قال في قزل إيجاز**: أي المقوم للنوع، والمقسم للجنس. والمحصل لحصة الجنس في النوع. فإن تأول بالمركب فذاك... وإلا فالتعريف حدسي.

صحة التعريف بالمفرد **(أو معا جنس بعيد)** كتعريف الإنسان بالجسم الناطق **(لا قريب وقعا)** أي وإلا كان حدا تاما كما تقدم.

43 ـ وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ

أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدَ قَدِ ارْتَبَطْ

* قوله **(وناقص[1] الرسم)** أي الرسم الناقص، فهو من إضافة الصفة إلى موصوفها.

* فإنه يقع **(بخاصة[2] فقط)**[3] أي وحدها سواء كانت مفردة كتعريف الإنسان بالكاتب، أو مركبة كتعريفه بمنتصب القامة عريض الأظفار بادي البشرة، فمجموع هذه الأوصاف خاصة، وكل على انفراده عرض عام.

* **(أو مع جنس أبعد قد ارتبط)**[4] كتعريف الإنسان بالجسم الضاحك.

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: ولقد أفرزوا له أدنى المراتب. ولكنه قد حاز أعلاها لأنه أطول إخوانه باعاً - أي يدا - وأوسعهم مجالا وأعظمهم وكراً وأكثرهم لله ذكراً..
(وأكثرهم لله ذكراً) لأن توصيف الله تعالى بصفاته داخل في شمول هذا القسم من التعريف..

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي شاملة أو لا. لازمة أو لا. حقيقية أو لا. بسيطة أو لا. محصلة ولو من المثال أو التمثيل أو التقسيم أو التفسير وقس.. وهذا القسم من الرسم هو الملجأ في تعريف البسائط والأجناس العالية والفصول البسيطة وغيرهما اللاتي لاتحد. وإن حدت. أما الأشخاص فلا تحد ولا تحد - إلا العلوم والقرآن - فإنهما يحدان بتنزيل أجزائهما بمنزلة الجزئيات.

(3) **قال في قزل إيجاز**: لو سكت لسقط..
(لو سكت لسقط) لأن الرسم الناقص إما بالخاصة وحدها أو مع الجنس. فلو كان سكت عن قيد فقط ولم يذكره لكان مطلقاً. والمطلق أعم يشمل القسم الثاني أيضاً فيكون ذكره سقوطا عن الفائدة...

(4) **قال في قزل إيجاز**: أي بنسبة تفيد المزج كالتوصيفي، لا الإضافي المفيد دخول الإضافة وخروج المضاف إليه.

44 ـ وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا
تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

* قوله **(وما بلفظي لديهم شهرا تبديل لفظ برديف أشهرا)** أي منه عند المخاطب كتعريف الهزبر بالأسد، والحنطة بالقمح.

* قلت: ومن المعرف اللفظي المثل بكسر فسكون، وهو تشبيه المعرف بما يعرفه السامع كتعريف العلم بإدراك البصر، وقيل هو ذكر جزئي من المعرف، كقولك: الفعل كضرب، والاسم كزيد، والحرف كإن.

* ومن المعرف أيضا القَسْمُ، بفتح القاف وسكون السين.

* وهو ذكر أقسام المعرف، نحو: العلم هو التصور والتصديق، أو هو تمييز المعرف عن أقسام جنسه.

* كقولنا: الأفعال غير الأمر إما مضارع، ويتميز عنه بإفادة الطلب، وإما ماض ويمتاز عنه بقبول النون.

* فالمعرفات إذا سبعة، والصحيح في الثلاثة الأخيرة أنها من باب الرسم لأنها تعريف بالخواص.

* وقد نظم جميع المعرفات ابن زَكْرِي فقال:

وَزِيدَ فِي الْمُعَرِّفَاتِ الْمِثْلُ
كَذَلِكَ التَّقْسِيمُ فِيمَا يَعْمَلُ

فَذَانِ وَاللَّفْظِيُّ ذُو التَّمَامِ
وَالنَّقْصِ سَبْعَةٌ مِنَ الأَقْسَامِ

45 ـ وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا
مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدَا

* قوله **(وشرط كل)** من أقسام المعرف **(أن يرى مطردا)** أي ملازما في الثبوت، بأن يكون كلما وجد الحد وجد المحدود، فلا يكون بأعم مطلقا، ولا من وجه ليكون مانعا من دخول غير الماهية. فلو كان بأعم بطل الطرد لدخول غير المراد كتعريف الإنسان بالمتحرك، أو لزم الفساد كتعريفه بالأبيض.

* **(منعكسا)** أي ملازما في الانتفاء، فلا يكون بأخص من المحدود ليكون جامعا لأفراد الماهية بحيث تنتفي بانتفائه، فلو كان بأخص بطل العكس لخروج بعض المحدود كتعريف الإنسان بالرجل، وبعضهم عكس ففسر المطرد بالجامع والمنعكس بالمانع.

* **(وظاهرا)** أي أوضح وأجلى من المحدود **(لا أبعدا)** أي أخفى كتعريف القمح بالبر، وكتعريف النار بأنها جسم كالنفس.

46 ـ وَلَا مُسَاوِيًا وَلَا تَجَوُّزَا

بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا

* قوله **(ولا مساويا[1])** في الخفاء كتعريف البر بالحنطة والمتحرك بغير الساكن. **(ولا تجوزا)** أي في اللفظ، أي اللفظ مجازا **(بلا قرينة بها تحرزا)**[2] أي عن الإبهام، كتعريف العنب بالخمر، فإن وجدت القرينة

---

(1) **قال في قزل إيجاز:** أي كالمضايف فالمساواة صدقا كالتضايف ذاتا. وهو معرفةً كهو مفهوما مانع.
(أي كالمضايف) الكاف للتشبيه لا للتمثيل أي كما أن المساواة من جهة المعرفة بين التعريف والمعرف مانع يخل - كذلك التضايف بينهما مانع. لكن المساواة صدقا والتضايف ذاتا لا مفهوما غير مضر .**(وهي)** أي المساواة **(معرفة)** أي من جهة المعرفة **(كهو)** أي كالتضايف **(مفهوما)** أي من جهة المفهوم...

(2) **قال في قزل إيجاز:** فبدون المانعة باطل وبدون المعينة قبيح.
(فبدون المانعة) يعنى إن وجد في التعريف مجاز فلابد من وجود قرينة مانعة للمعنى =

جاز كقولك الخمر غير المعتصر.

47 ـ وَلَا بِـمَـا يُـدْرَى بِـمَـحْـدُودٍ وَلَا
مُـشْـتَـرَكٍ مِـنَ الـقَـرِيـنَـةِ خَـلَا

* قوله (**ولا بما يدرى**) أي يعرف (**بمحدود**) لأن من شرط المعرف ـ بالكسر ـ أن تكون معرفته سابقة على المعرف لأنه وسيلة وسبب إلى تعريفه، والوسيلة تسبق المقصود، فلا يعرف الشيء بما يتوقف عليه كتعريف الشمس بكوكب النهار والعلم بالمعلوم.

* (**ولا مشترك**) ومحل امتناع الحد بالمشترك ما لم يرد جميع المعاني الموضوع لها، كتعريف القضية بأنها القول المحتمل للصدق والكذب، مع أن القول مشترك بين الملفوظ والمعقول، لكن لما أريد كل منهما صح التعريف (**من القرينة خلا**) كتعريف الحيض بالقرء، فإن كانت معه قرينة جاز كقولك: القرء المانع من الوطء.

48 ـ وَعِـنْـدَهُـمْ مِـنْ جُـمْـلَـةِ الـمَـرْدُودِ
أَنْ تَـدْخُـلَ الأَحْـكَـامُ فِـي الـحُـدُودِ

* قوله (**وعندهم**[1] **من جملة**[2] **المردود**) أي الممنوع المعاب من أتى

= الحقيقي. وأخرى معينة للمعنى المراد فإن لم يوجد المانعة فباطل أو المعينة فقبيح..

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن المقصود من التعريفات تصوير موضوعات الأحكام. فإدراجها فيها نظير المصادرة.
(**فإدراجها فيها**) أي الأحكام في الحدود (**نظير المصادرة**) التي يرتكبها الظالمون..

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي منها أيضا ذكر الألفاظ الغريبة الوحشية، والتطويل من غير طائل. والطائل توضيح أو تحصيل ماهية أو تمييز.
(**أي منها**) أي من جملة المردود (**والطائل توضيح**) أي إن كان التطويل لتوضيح الألفاظ الغريبة أو تحصيل حكم آخر في التعريف أو التمييز كل التمييز فليس داخلا فيما لا طائل..

به **(أن تدخل الأحكام[1] في الحدود)** كقولهم الفاعل هو الاسم المرفوع.

* لأن الرفع حكم من أحكام الفاعل.

* والحكم على الشيء فرع عن تصوره، فإذا أخذ الحكم جزءا من الحد توقف الحد على المحدود وحصل الدور الذي هو توقف كل من الشيئين على الآخر.

49 ـ وَلَا يَجُوزُ فِي الحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ

وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

* **(ولا يجوز في الحدود ذكر أو)** مطلقا.

* **(وجائز في الرسم)** أي ذكرها، إن كانت للتقسيم أو للتخيير، كقولك: الإنسان هو الكاتب أو الضاحك، والعلم هو التصور أو التصديق.

* أما التي للشك أو الإبهام فتمتنع مطلقا.

* **(فادر ما رووا)** تتميم للبيت فقط.

* ولما فرغ من مبادئ التصورات التي هي الكليات ومقاصدها التي هي التعاريف شرع يتكلم على مبادئ التصديقات، وهي القضايا فقال:

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي لابد أن يكون في التعريف هيولي الأحكام، لا صورتها كالمزارعة أو النوات.
كما ينبغي تصوير الموضوع بوجه صالح قابل للمحمول ومفيد لا أقرب ولا أبعد. فتصور الإنسان في "الإنسان حيوان" بالحيوانية لغو. وبالشيئية غير مفيد. ولا يضر عموم آلة التصور، فإن المحمول يصلحه لنفسه.
(أن يكون في التعريف هيولي): المراد من الهيولي المادة كالجنس والفصل ومن الصورة ترتيبها.
(كما ينبغي) مشبه به لـ **(لابد)** أي لابد أن يكون الخ كما ينبغي الخ .**(ولا يضر عموم آلة التصور)** كتصور الإنسان في ذلك المثال بالجسمية...

الفصل التاسع

في القضايا وأحكامها

* بالجر، والقضايا جمع قضية[1]، وسميت بذلك لما فيها من القضاء أي الحكم، وتسمى تصديقات.

* والمراد بأحكامها التناقض والعكوس.

* وإلى تعريفها أشار بقوله:

50 ـ مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ وَجَرَى

بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا

* قوله **(ما)** أي اللفظ المركب ولو من مذكور ومقدر، الذي **(احتمل الصدق)** أي والكذب، فهو من باب الاكتفاء، والصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عكسه **(لذاته)** أي التي هي كونه لفظا دالا على حصول

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن في العالم اختلافا وتغيراً ونظاماً شاملاً. فالاختلاف هو الذي أظهر الحقائق النسبية التي هي أكثر بكثير من الحقائق الحقيقية. والنسبة لها وقع عظيم قد التفت رعايتها بوجود شرور مغمورة. فلولا القبح لانتفى حسن المحاسن الكثيرة.. ثم إن التغير هو الذي كثر تلك الحقائق النسبية، ثم النظام هو الذي سلسلها وفننها. وتماثيل تلك النسبيات هي القضايا الكونية التي هي تفاريق القضايا، التي هي "تفاصيل القدر الإلهي"...
ثم اعلم أيضا! أن غاية فكر البشر صيرورة النفس الناطقة خريطة معنوية للكائنات بارتسام حقائقها في النفس. ومعرفة كثير من الحقائق بالنسب. وهي قضايا.. وهي نتائج. وهي بالدلائل.. وهي بأجزائها. وهي أو أجزاؤها موضوعات أو محمولات. وهي بتصوراتها.. وهي بالتعاريف. وهي بأجزائها.. وهي الكليات الخمس..

أمر لأمر أو ربطه به جمعا أو عنادا أو على رفع ذلك الحصول والربط.

* ومعنى الاحتمال أن النسبة الذهنية المفهومة منه يحتمل أن تطابق النسبة الخارجية الكائنة في نفس الأمر أو لا تطابقها، وليس معناه أن مدلول اللفظ أحد الأمرين لا بعينه بل أحدهما معين، وهو الصدق والآخر محتمل عقلا **(وجرى)** أي عرف **(بينهم)** أي في اصطلاح المتكلمين **(قضية)** لما فيه من القضاء، أي الحكم، وهي دعوى إن افتقرت إلى دليل **(وخبرا)** أي لاحتماله الصدق والكذب.

* فخرج باللفظ الإشارة وحديث النفس، وبالمركب المفرد كزيد ونعم ولا فليستا قضيتين وإن نابتا عنهما في الجواب.

* وبالصدق والكذب الجملة الشرطية وحدها، والإنشاء.

* وبقيد ذاته فقط خرج ما قطع بصدقه من خارج كالواحد نصف الاثنين وأخبار الله تعالى ورسله، وخرج أيضا ما قطع بكذبه لذلك كالواحد ربع الثلاثة أو أخبار مسيلمة بادعاء النبوة، فإن هذا كله محتمل الصدق والكذب بالنظر إلى مجرد ذاته التي هي حقيقته لكن أحاله العقل أو الشرع.

* ثم اعلم أن تسمية المركب بهذين الاسمين إنما هو لمجرد اختلاف الاعتبارين، وإلا فقد قال في التلويح: اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتمال الصدق والكذب خبرا ومن حيث إفادة الحكم أخبارا، ومن حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة، ومن حيث يطلب بالدليل مطلوبا، ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة، ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه مسألة، فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات.

51 - ثُمَّ القَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ

شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَالثَّانِي

* قوله **(ثم القضايا عندهم قسمان)** لا ثالث لهما.

1 ـ **(شرطية)**[1] وإنما سميت بذلك لوجود أداة الشرط فيها لفظا أو تقديرا، ليشمل المنفصلة.

* فإن قولنا: إما أن يكون العدد زوجا أو فردا في قوة قولنا: إن كان العدد زوجا لم يكن فردا، وإن كان فردا لم يكن زوجا.

* وضابطها: أن تتركب من قضيتين، نحو: إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا.

* وتسمية طرفيها قضيتين باعتبار أصلهما.

* وأما عند الربط فزال عنهما قبول الصدق والكذب، ولذا كان صدقهما مطابقة ربطهما من صحبة أو عناد أو اتفاق للواقع أو رفعهما وكذبهما عدم ذلك من غير اعتبار صدق الطرفين أو كذبهما فتصدق مع كذبهما نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: من الآية 22) ومع كذب المقدم فقط: لو كان هذا حجرا لكان جسما لا العكس، وتكذب مع صدقهما نحو: كلما كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناهقا إن قصد اللزوم.

2 ـ **(حملية)** وهي ما تركبت من مفردين، كزيد قائم وقام زيد أو ما في قوتهما، وهو ما يصح التعبير عنه بمفرد يجعل من تلك القضية، كزيد

---

(1) **قال في قزل إيجاز:** وهي أو السلب عنه في المنفصلة. أو عنده في المتصلة اتفاقاً أولا.. إلا أن المتصلة عند أكثر أهل العربية والشافعية حكمها في الجزاء. وهو العلة والشرط قيد.. وعند الحنفية وأهل المنطق الحكم بين الجزاء والشرط.. ولقد تفرع وتشعب من هذا الاختلاف مسائل كثيرة: منها المشهورة كـ "إن تزوجت بك فأنت طالق.. وإن تملكت هذا فهو وقف" فهذا لغو عند الشافعية لوجود العلة حيث لا محل، دون الحنفية لأن العلة إذا انعقدت تصلح المحل ومنها الاختلاف في المفهوم المخالف.

قائم أبوه، لأنه في قوة قائم الأب، وسميت بذلك لما فيها من الحمل.

* وهو عرفا: إسناد مفهوم أحد الطرفين إلى مصدوق الآخر إيجابا أو سلبا، أو لمفهومه كما في الطبيعية، وهي ما حكم فيها على طبيعة اللفظ، أي معناه وحقيقته كالرجل خير من المرأة، والإنسان نوع.

* والمراد بالمفهوم معنى اللفظ الذي يفهم منه كالحيوان الناطق في قولنا: كل إنسان ضاحك أو شيء ذي كتابة في قولك: كل كاتب إنسان.

* وبالمصدوق ما يصدق عليه اللفظ من الأفراد وترادفه الذات والماصدق ـ بسكون الصاد ـ مجموعا فيه الساكنان على غير حد الجمع بين الساكنين، وبعضهم بفتحها، وهو منقول من ما الموصولية الاسمية وصلتها، إذ أصله ما صدق عليه الشيء، أي الذي صدق عليه، ومفهوم الموضوع يقال له العنوان، لأنه علامة تعرف بها الذات المحكوم عليها.

* **(والثاني)** وهو الحملية قسمان[1]:

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: مقدمة في المحرَّفات:
اعلم! أن أرجحية الإفادة والإعلام - لتصوير الشئ على ماهو عليه - حرّفت طبيعة المسائل عن قانونها.. فكم من "شرطية" تجلت في لباس "الحملية". و.. "حملية" تزينت بزيها. و.. "متصلة" احمّرت تحت "المنفصلة". و.."كلية" استترت تحت "الجزئية". و.. "موجبة" تبرقعت "بالسلب". ورب قياس اندمج في "قضية". و"القضية" اختفت في "صفة أو قيد بل حرف". "وكم" من المعاني الطيارة: توضعت على أحد أغصان الكلام.. وكم من كلمة: تشرّبت طائفة من تلك المعاني.. وتحقيقه: أن كل علم يبحث- أي بالحمل الثبوتي - عن الأعراض - أي الصفات التامة - الذاتية - أي اللازمة الشاملة الواجب الثبوت - للشيء - أعني الموضوع.. فكانت مسائل كل علم "قضايا حملية موجبة كلية ضرورية في الخارج نظرية في الذهن".. "فما ترى" من الشرطيات والسوالب والجزئيات والممكنات والبديهيات - فإما من المبادئ التصورية، أو المبادئ التصديقية. أو الاستطراديات. أو متأولة بوجه من وجوه التلازم. أو مقدمة من مقدمات دليل المسألة أقيمت مقامها..تأمل!.

52 ـ كُـلِّـيَّـةٌ شَـخْـصِـيَّـةٌ وَالأَوَّلُ
إِمَّـا مُـسَـوَّرٌ وَإِمَّـا مُـهْـمَـلُ

1 ـ **(كلية)** وهي ما موضوعها كلي والثاني من قسميها[1].

2 ـ **(شخصية)** وهي ما موضوعها شخص معين وتسمى مخصوصة كزيد كاتب.

* **(والأول)** الذي هو كلية من الحملية **(إما)** :

1 ـ **(مسور)** أي يسور الكلي أوالجزئي **(وإما)** :

2 ـ **(مهمل)** أي من السورين.

* والإهمال لغة: مطلق الترك، واصطلاحا ترك إدخال السور في القضية الصالحة له.

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي مافيه اشتراك.. فإن نظر إلى الطبيعة فإما مع جواز سرايته إلى الأفراد، كالحمل في التعاريف على القول بقضيتها. أو بدون السراية مع ملاحظة الأفراد. كحمل المعقولات الثانية على الأولى، في كل ما يرى أو بدون الملاحظة وبدون السراية كـ "الإنسان مفهوم ذهني". فهذه الثلاثة طبيعية..
ومنها الكل المجموعي وكل مراتب الأعداد. وهي في حكم الكلية في كبرى "الشكل الأول".
(أي ما فيه اشتراك) "ما" موصوفة شاملة لكل الكليات كما قال **(فإن نظر الخ)** أي إلى ذلك المفهوم المشترك إذا حكم عليه. فأما جواز سراية الحكم إلى الأفراد - كما في حمل التعاريف على المعرفات - كحمل **(الحيوان الناطق)** على الإنسان. أو مع عدم جواز السراية. لكن مع ملاحظة قبول الأفراد ومناسبتها لذلك الحكم كحمل المعقولات الثانية على الأولى مثل (الإنسان نوع). أو لا سراية ولا ملاحظة مثل **(الإنسان ذو مفهوم ذهني)**. فهذه الثلاثة من الكليات الطبيعية...
(ومنها) أي من الكلية لا الشخصية **(الكل المجموعي)** لأن له أجزاء بمنزلة الجزئيات للغير .**(ومراتب الأعداد)** كالعشرة والمائة وما بينهما لأنها وإن لم تكن من الجموع لكنها في كبرى **(الشكل الأول)** في حكم الكلية...

53 ـ وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى
وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

* قوله **(والسور)** وهو اللفظ المشتمل على كمية الأفراد المحكوم عليها، أخذا من سور البلد[1].

* قد يكون **(كليا)** أي دالا على الإحاطة إيجابا، ككل إنسان حيوان، أو سلبا، كَلَا شيء من الإنسان بحجر، وتسمى القضية حينئذ حملية كلية.

* **(وجزئيا يرى)** أي يعلم أو يبصر، وذلك إن دل على تبعيض الحكم على الأفراد إيجابا، كبعض الحيوان إنسان، أو سلبا كليس بعض الحجر بإنسان، وتسمى القضية حينئذ حملية جزئية.

* **(وأربع أقسامه)** أي السور المتقدم **(حيث جرى)** أي وقع لوروده في حالتي الإيجاب والسلب وحالتي الكل والجزء كما قال:

54 ـ إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا
شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضٌ أَوْ شِبْهٌ جَلَا

* قوله **(إما بكل[2] أو ببعض[3])** في حالتي الإيجاب **(أو بلا**

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن للسور مقامات مختلفة وصوراً متفاوتة. فقد يدخل على المحمول ويصير القضية منحرفة اللطائف وضمنياً وقيداً..
ثم إن القضية تتضمن قضايا ضمنية بعدد القيود.. فكأن الحكم لما تداخل بين القيود أنبت في كل قيد حكماً ضمنياً يشار إليه بالإعراب. ففي "كل مؤمن حقه الصدق بالضرورة" أولاً: إثبات حقية الصدق للمؤمن. ثم ثبوت حقية الصدق للمؤمن عمومي. ثم ثبوت حقية الصدق لعموم المؤمن ضروري.

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي وكذا مايرادف؛ "أكتع. طراً. قاطبة. كافة. واللام. والإضافة. والموصول الاستغراقية".

(3) **قال في قزل إيجاز**: أي وكذا مايرادف؛ "قطعة. طائفة. واحدة. قليل. شيء. كثير. =

شيء[1] وليس بعض[2]) في حالتي السلب كما تقدم تمثيله **(أو شبه جلا)** أي ظهر[3].

* فشبه كل جميع ونحوه مما يفيد عموم الإيجاب.
* وشبه بعض واحد وشبهه مما يفيد تبعيض الإيجاب.
* وشبه لا شيء لا واحد ونحوه، مما يفيد عموم السلب.
* وشبه ليس بعض ليس كل مما يفيد تبعيض السلب، لأن دلالة هذا النوع على السلب الجزئي بالالتزام، وإنما يدل بالمطابقة على رفع الإيجاب الكلي، وذلك يلزم منه انسلاب الحكم عن بعض الأفراد سواء سلب مع ذلك عن البعض الآخر أم لا.

55 ـ وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَ سَالِبَهْ
فَهِيَ إِذَنْ إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

* قوله **(وكلها موجبة[4] وسالبة[5] فهي إذن إلى الثمان[6] آيبه)** تصور

=
والتنوين. والتقليل. والعهد الذهني" في اللام وأخويه.

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي وكذا مايماثل "لا واحد. ولا قطعة". وقس على "لا" "ما. ليس. إن" - وعلى "شيء" كل ماهو سور الموجبة الجزئية بشرط التنكير وعدم الإضافة.

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي وكذا كل ما دخله النفى مطلقاً من السور الموجبة الجزئية، لكن بشرط الإضافة والتعريف. وكذا دخول النفي على كل الموجبة الكلية. لكن بشرط تقدم النفي.

(3) **قال في قزل إيجاز**: مثل "في الأغلب. وعلى الأكثر. وبالجملة. وفي الجملة. ونادراً. وقليلا." وقس...

(4) **قال في قزل إيجاز**: والإيجاب وجود،إنما يتحقق بوجود جميع الأجزاء. والسلب عدم، يصدق بعدم أي جزء كان. والغالب بعدم الأخص..

(5) **قال في قزل إيجاز**: وسلب الطرف عدول يقتضي قابلية المحل. ووجود الموضوع؛ لأنه عنوان أمر محصل. وسلب النسبة. ثم جعله محمولاً سالبة المحمول ومخمسة الأجزاء ومكررة، ملاحظة النسبة، ومعدولة ذهنية في الخارجية.

(6) **قال في قزل إيجاز**: أي السوالب محصلة، لأنها تصديقات الإعدام لا تكذيبات =

معنى البيت واضح مما تقدم.

56 ـ وَالأَوَّلُ المَوْضُوعُ فِي الحَمْلِيَّهْ
وَالآخَرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

* قوله (والأول) والمراد به المحكوم عليه قدم أو أخر فاعلا كان أو مبتدأ الأصل أو الحال، لأنه مقدم معنى، يسمى (الموضوع[1] في الحملية) الألف واللام للجنس، أي الحمليات، وذلك لأنه قد يتخيل أن الموضوع شيء وضع فحمل عليه المحمول لأنه وصفه، والوصف يحمله الموصوف، ثم إن المقصود من الموضوع مصدوقه لا مفهومه إلا في الطبيعية.

* (والآخر) بكسر الخاء، أي الأخير في الحملية، والمراد به المحكوم به أخر أو قدم، لأنه مؤخر معنى يسمى (المحمول بالسوية) أي لأنه لما حكم به على الموضوع قدر كأنه حمله، والمراد بالمحمول مفهومه.

* وهل صِدق العنوان المرادف للمفهوم والوصف على الذات إمكاني صَدق عليها بالفعل أم لا؟ فقولك مثلا: كل كاتب إنسان، معناه أن كلما يصدق عليه أنه كاتب بالإمكان كتب بالفعل أم لا فهو إنسان كما للفارابي، أو فعلي كما لابن سيناء، وهو المشهور وتشهد له آية السارق، أو تابع لصدق المحمول أيهما كان، أي بالإمكان والفعل كما لابن رشد الحفيد، وهذا عند الإطلاق، فإن قيد بأحدهما فلا نزاع.

= الوجودات. فإن تصديق العدم المحصل، غير تكذيب الوجود الغير المحصل وإن استلزمه.

(1) **قال في قزل إيجاز**: وموضوعية الموضوع غير محموليته وغير موضوعية المحمول؛ لاختلاف الجهة. كما في حمل الواجب الأعم على الخاصة المفارقة في "كل ضاحك إنسان". وجزء القضية موضوعية الموضوع؛ لأن الجهة تنظر إليها.

57 ـ وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ
فَـإِنَّـهَـا شَـرْطِـيَّـةٌ وَتَـنْـقَـسِـمْ

* قوله (**وإن على التعليق**) أي تعليق أحد طرفيها بالآخر على وجه الصحبة أو العناد (**قد حكم فإنها شرطية**) وقد تقدم وجه تسميتها بذلك[1].

* (**وتنقسم**)

58 ـ أَيْـضًـا إِلَـى شَـرْطِـيَّـةٍ مُـتَّـصِـلَـهْ
وَمِـثْـلِـهَـا شَـرْطِـيَّـةٍ مُـنْـفَـصِـلَـهْ

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن الشرطية - التي مرت الإشارة إليها - تنقسم باعتبار "النسبة": اتصالا وانفصالا... "والجهة": لزوما واتفاقا. عنادا وتصادفا.. "والمطابقة": صدقا مع صدق الطرفين وكذبهما وكذب الأول أي المقدم أي لا مع كذب التالي أيضا لكونها محل الحكم.. لو كانت كاذبة كانت القضية بتمامها كاذبة. وكذبا مع كذب الطرفين وصدقهما والاختلاف.. "والكيفية": إيجابا مع سلب الطرفين وإيجابهما والاختلاف. وسلبا مع إيجاب الطرفين وسلبهما والاختلاف. "والتركيب" إلى المركبة من حمليتين ومتصلتين أو منفصلتين أو مختلفتين.. "والصورة" إلى: الأصلية والمنحرفة، والمشبهة بالحملية بتقديم الموضوع على أدوات الشرط.. "وإضافة النسبة" إلى متخالف الطرفين نظير الولادة في المتصلة فيها الترتيب الطبيعي - أي بأن يكون الأول منشأ وعلة للآخر كطلوع الشمس ووجود النهار - وإلى متشابه الطرفين نظير الأخوة في المنفصلة.. "والكمية" إلى: الكلية باعتبار الأوضاع الشاملة للأحوال والأزمنة والأمكنة. وسورها في المتصلة الموجبة "كلما. مهما. متى. حيثما. كيفما. أبداً. دائماً." وقس عليها ما يناظرها وما يتضمنها. وفي المنفصلة الموجبة "البتة. بتة بتلة. مستمرا. دائماً. أبداً". وكذا الجهات الدائمة في الحملية سور الكلية في المنفصلة وقس عليها ما يشابهها وما يتضمنها حرفا وفعلا واسما. وفي السالبة الكلية فيهما "ليس البتة. ما أبدا. لا دائما." وقس على النفي ما يشابهه وعلى مدخوله ما يماثله. وإلى الموجبة الجزئية. وسورها فيهما "قد يكون". وإلى السالبة الجزئية. وسورها قد لا يكون وقس على "قد" ما يتضمنه من التقليل والتكثير ما يماثله وعلى "يكون" ما يشابهه من الأفعال العامة والناقصة التامة وقس على الحرف الفعل والاسم. وإلى الشخصية بالتقييد بوقت معين كالآن واليوم وغدا وهكذا... وإلى المهملة: ففي المتصلة بـ "لو. وإن. وإذا". وفي المنفصلة بـ " أما وأو!..

* قوله **(أيضا إلى شرطية متصلة)** وهي ما اتصل جزءاها للصحبة بينهما[1] **(ومثلهما)** بالجر عطفا على مجرور إلى **(شرطية منفصلة)** وهي ما انفصل جزءاها لعناد بينهما[2].

59 ـ جُـــزْءَاهُـــمَـــا مُـــقَـــدَّمٌ وَتَـــالِـــي

أَمَّـــا بَـــيَـــانُ ذَاتِ الِاتِّـــصَـــالِ

* قوله **(جزءاهما)**:

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: إما "لزومية" ادعائية أو حقيقية. كما بين كل المتضايفات وكل المتساويات. وبين الأصل مقدماً وبين العكسين. وبين التعريف والمعرف. وبين الدليل مقدماً والنتيجة. وبين الأخص مقدماً والأعم. وبين العلة والسبب والعلامة مقدماً وبين المعلول وغيره وقس..
"أو اتفاقية" أي العلاقة بين الجزأين مستترة ليست بارزة لظاهر النظر. إذ الصدفة عقيدة فاسدة. والسلب سلب الاتصال لا اتصال السلب. إذ حكمة التسمية لا يلزم أن تطرد.
(كما بين كل المتضايفات) كالأب والابن وجه التسمية: أن كلا يضاف في المعرفة إلى الآخر إذ يقال: الأب من له ابن وبالعكس. (وبين الأصل مقدما) إذ لو كان العكس مقدما والأصل تاليا لا يطرد اللزوم. وكذا إن كان النتيجة أو الأعم أو المعلول مقدما والدليل أو الأخص أو العلة تاليا لم يطرد اللزوم والاستلزام بين الطرفين مثلا: لا يقال كلما تحقق الحيوان تحقق الإنسان (أي العلاقة بين الجزأين مستترة) شذ الأستاذ هنا عما عليه أهل المنطق من عدم العلاقة بين جزئي الاتفاقية مشيراً إلى أن لا اتفاقية إلا وفيها علاقة مستترة لا تظهر لظاهر النظر. مستدلا بأن التصادف كما لم يكن ولم يمكن في ماديات الكائنات لزم أن لا يوجد في المسائل العلمية أيضا ..غاية ما في الباب أن بعض العلائق مستورة عن بعض الأبصار والبصائر (والسلب سلب الاتصال) إشارة إلى ما يرد: من أنه إذا كان السلب في السالبة مضاف إلى الاتصال لا يجوز عدها من المتصلات وإن كان مضافاً إليه للاتصال لا يكون سالبة بل هي إذا موجبة معدولة.. وجه الدفع: أن وجه التسمية لا يلزم وجوده في كل الأقسام..

(2) **قال في قزل إيجاز**: إما عنادية كما في العناديات أي المتناقضات والمتضادات والمتقابلات، وكل ما ذكر من مظان الاتصال مع تبديل أحد الطرفين بنقيضه وقس!.. وأما اتفاقية بأن لم تظهر العلاقة وإن كانت...

1 ـ **(مقدم)** وسمي بذلك لتقدم رتبته في المتصلة وتقدمه في الذكر في المنفصلة.

2 ـ **(وتالي)** وسمي بذلك لتلوه أي تبعيته، لأنه جواب في المتصلة رتبته التأخير، ولتأخر ذكره في المنفصلة[1].

* والمختار أن هذا خاص بالمتصلة، لأن أول طرفيها متبوع، فهو مقدم والآخر تابع فهو تال، وأما المنفصلة فلا ترتيب بين طرفيها معنى.

* **(أما بيان ذات الاتصال)**

60 ـ مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمُ الجُزْئَيْنِ
وَذَاتُ لِلانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ

* قوله **(ما أوجبت تلازم الجزئين)** أي المقدم والتالي، وتسمى لزومية[2] إن كان اصطحابهما لموجب حتمي.

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن الشرطية تتعدد في السالبة بتعدد المقدم. وفي الموجبة بتعدد التالي صريحاً أو ضمناً. وفي الحملية بتعدد كلا الطرفين صريحاً أو ضمناً. قيل: أو معنى..

(2) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن اللزوم عقلي، أو حسي، أو عادي، أو عرفي، أو اصطلاحي، أو شرعي "جزئيا أو كليا".
فإن قيل - إن كان اللزوم "لا" فلا لزوم. وإن كان تسلسل ولزم الموجب بالذات..
قلت: اللزوم وكذا كل ما نوعه فرده. وذاته صفته كالوجود ونحوه - نوعه منحصر في شخص موجود، بسر عدم العبثية ولا اعتبار بتسلسل الاعتباريات، إذ لا يلزمك أن تلاحظ اللزوم اسمياً. وفرق بين "وجوده لا" وبين "لاوجود له" كالفرق بين الحرف والاسم. والوجوب واللزوم بالاختيار لا ينافي الاختيار.
(مصدر للمعلوم) أي اللازم **(والمجهول)** أي الملزوم يعني: إن التلازم يقع بين شيئين كل منهما لازم وملزوم للآخر. فالمعلوم إشارة إلى اللازم والمجهول إلى الملزوم..
(فإن قيل الخ) حاصل ما قيل: إن اللزوم إن كان معدوما فلا لزوم، فكيف يبحث عن اللزوم. وإن كان موجوداً يجب أن يكون له مأخذ. وله أيضاً من مأخذ وهكذا.. يتسلسل إلى أن ينتهي إلى لزوم موجب بالذات أي غير محتاج إلى لزوم آخر. هذا =

* ككون المقدم سببا للتالي أو مسببا عنه أو اشتركا في سبب واحد، نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وعكسه ونحو: إن كان النهار موجودا فالكواكب خفية، لأن خفاء الكواكب ووجود النهار مسببان عن طلوع الشمس.

* وسميت لزومية لاستلزام أحد طرفيها للآخر، فإن كانت الصحبة بين طرفيها لا لموجب سميت اتفاقية نحو: كلما كانت الشمس طالعة كان الحمار ناهقا، إذ لا علاقة بين طلوع الشمس وناهقية الحمار، بل لمجرد اتفاق الطرفين في الصدق في الخارج.

* وقد تفسر بأعم من هذا، وهي ما لا منافاة بين طرفيها.

* والغرض منها حينئذ رفع توهم العناد بينهما، نحو: لو لم يخف الله لم يعصه، إذ قد يتوهم منافاة عدم الخوف لعدم المعصية وأن من لم يعص لم يخف.

* **(وذات الانفصال دون مين)** أي كذب، تتميم للبيت فقط.

= محال ..**(قلت الخ)** حاصل المقول: إن اللزوم - كالوجود والنور وغيرهما مما لا فرق بين الفرد والنوع - من الكليات المنحصرة في شخص موجود إذ لا محل للعبثية إذ لو لم يكن لتلك الكليات فرد موجود لكانت من العبثيات، فاللزوم كلي منحصر وجوده في فرد فلا إشكال.. ولو سلم التسلسل: أي لزومه على تقدير عدم وجوده فلا اعتبار لتسلسل الأمور الاعتبارية. ولا يلزم علينا أن ننظر إلى اللزوم اسميا أي غير اعتباري فلا إشكال. (وفرق بين وجوده لا الخ) هذا طريق آخر لدفع ذلك الإيراد. حاصله: أن الوجود قسمان: أحدهما ضعيف تابع للغير كوجود معنى الحرف. والآخر قوي مستقل لاحاجة له للغير كمعنى الاسم. فقوله (وجوده لا) أي له وجود ضعيف تابع للغير لولا الغير لم يوجد. و**(لا وجود له)** نفي للجنس أي لاوجود له لا ضعيفا ولا قويا. فاللزوم ناظر إلى الأول لا إلى الثاني أي له وجود تابع للطرفين لولاهما لم يوجد.
(والوجوب واللزوم بالاختيار لا ينافي الاختيار) بل يستلزمه أو لولا الاختيار لم يوجد الوجوب لأن الموجب مختار في أفعاله فالوجوب من أفعاله الصادرة عنه باختياره..

61 ـ مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا
أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتَعْلَمَا

* قوله **(ما أوجبت تنافرا بينهما)** أي بين طرفيها في الصدق[1]، كمانعة الجمع، أو الكذب كمانعة الخلو أو هما كمانعتهما، وسيأتي تقسيمها.

* ثم اعلم أن كلا من المتصلة والمنفصلة قد تسور وقد تهمل.

* موجبتين بإيجاب اللزوم أو العناد، أو سالبتين بسلبهما.

* وسور الإيجاب الكلي في المتصلة كلما ومهما، وفي المنفصلة دائما.

* والإيجاب الجزئي فيهما قد يكون، وسور السلب الكلي فيهما ليس البتة، وسور السلب الجزئي فيهما قد لا يكون.

* والإهمال من السور بإطلاق إن ولو وإذا في المتصلة، ولفظ إما في المنفصلة.

* قلت: وكان من حق الشيخ رحمه الله تعالى أن يتعرض لهذه الأسوار هنا كما تعرض لأسوار الحملية، وقد أشار لها ابن حمدون في خريدته بقوله:

وَالسُّورُ كُلَّمَا وَلَيْسَ كُلَّمَا
وَقَدْ يَكُونُ وَشَبِيهُ عُلِمَا

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي سواء كان تضاداً أو تعانداً أو تبايناً أو تنافياً أو عدم ملكة أو تناقضا.. والمنفصلة والمتصلة سالبة كل كموجبة الأخرى في أكثر الأحكام، إذ العناد بين الشيئين كما يستلزم سلب اللزوم بينهما يستلزم اللزوم بين أحدهما ونقيض الآخر. ولأن الممكن لابد لذاته وأحواله من علة تامة، وبعد الوجود يجب، كانت الاتفاقية عنادية.

* أي هذا بالنسبة للمتصلة أما المنفصلة فأشار لأسوارها بقوله:

وَالسُّورُ دَائِمًا وَلَيْسَ البَتَّهْ
وَقَدْ يَكُونُ وَشَبِيهٌ نِلْتَهْ

* **(أقسامها ثلاثة فلتعلما)** الألف مبدلة من نون التوكيد القسم الأول.

62 ـ مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٌّ أَوْ هُمَا
وَهُو الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

1 ـ **(مانع جمع)** أي بين طرفيها صدقا، وهي المركبة من الشيء والأخص من نقيضه، نحو: إما أن يكون الثوب أبيض وإما أن يكون أسود.

* وإنما ما امتنع اجتماع طرفيها لأن كلا منهما يستلزم نقيض الآخر، لكونه أخص منه، وصح ارتفاعهما لأن رفع الأخص لا يستلزم رفع الأعم، فجاز صدق نقيض أحدهما مع كذب صاحبه، فلم يلزم من كذبهما كذب الشيء مع كذب نقيضه.

* والقسم الثاني أشار له بقوله:

2 ـ **(أو خلو)** أي من طرفيها كذبا، وهي المركبة من الشيء والأعم من نقيضه، نحو: إما أن يكون الثوب غير أبيض وإما أن يكون غير أسود، ونحو: زيد إما في البحر وإما ألا يعرف.

* وإنما امتنع ارتفاعهما لأن رفع كل منهما رفع لنقيض الآخر، إذ رفع الأعم يوجب رفع الأخص وجاز صدقهما بأن يكون الشيء غير أبيض وغير أسود كالأصفر مثلا، لأن صدق الأعم لا يوجب صدق الأخص فلا يلزم من صدقهما صدق الشيء ونقيضه.

* ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله:

3 ـ **(أو هما)** أي الجمع والخلو بين الطرفين صدقا أو كذبا، وهي المركبة

من الشيء ونقيضه أو مساوي نقيضه، كإما أن يكون الموجود قديما، وإما أن يكون غير قديم، أو إما أن يكون حادثا.

* والشيء ونقيضه لا يجتمعان، لأن ثبوت النقيض يستلزم رفع الآخر.

* ولا يرتفعان لأن رفع النقيض يستلزم ثبوت نقيضه وكذا الشيء ومساوي نقيضه، لأن ثبوت كل من المتساويين ثبوت للآخر، ولا يرتفعان لأن رفع كل منهما رفع للآخر.

* **(وهو الحقيقي)** أي هذا النوع من العناد هو العناد الحقيقي[1]، لأنه محقق من كل وجه أي صدقا وكذبا بخلاف غيره، فعناده نسبي **(الأخص فاعلما)** أي لأن كلا من الأولين جزء منه.

* والكل أخص من الجزء ضرورة لأنه كلما وجد الكل وجد الجزء ولا عكس.

* قلت: وقد تفسر الجمعية والخلوية بأعم مما ذكر، وهو أن:

* الأولى: ما لا يجتمع طرفاها صدقا جاز كذبهما أم لا.

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: أي حقيقة الانفصال بديهية إذ الأولان نتيجتا اقترانيين من حقيقية صغرى ومتصلة كبرى. مثلا: إما حجر أو شجر. نتيجة لـ: إما حجر وإما لا حجر، وكلما كان حجراً فهو لا شجر. إذ ما لا يجامع اللازم لا يجامع الملزوم وقس منع الخلوّ.
(والأولان نتيجتا اقترانيين) أي كل من منع الجمع ومنع الخلو نتيجة لقياس اقتراني صغراه منفصلة حقيقية وكبراه متصلة مثل **(إما لا حجر أو حجر وكلما كان حجرا فهو لا شجر)** ينتج **(إما لا حجر أو لا شجر)** هذا المنع الخلو. والمثال لمنع الجمع **(إما حجر أو لا حجر وكلما كان حجرا فهو لا شجر)** ينتج **(إما حجر أو شجر (لأن ما لا يجامع اللازم لا يجامع الملزوم.)** كما هنا إذ الشجر لكونه نقيضا للا شجر الذي يجامع الحجر لا يجامع هو الحجر إذ يلزم حينئذ جمع النقيضين فهو معاند له فثبت المطلوب. وقس منع الخلو..

* والثانية: ما لا يجتمع طرفاها كذبا جاز صدقهما أم لا فتصدق كل منهما على الحقيقية، وهما متباينتان لها على التفسير الأول كما ذكر الناظم رضي الله عنه.

* ولما فرغ من القضايا وأقسامها شرع في بيان بعض أحكامها المهمة كالتناقض والعكوس، لأن الشيء قد يستدل على ثبوته بإبطال نقيضه أو صحة معكوسه.

* وبدأ بالتناقض لأنه يعم جميع القضايا، ولأنه قد يستدل به على العكس فقال:

الفصل العاشر

في التناقض

* والتناقض تفاعل من النقض، والنقض لغة رفع الشيء بعد إثباته، واصطلاحا ما أشار له بقوله:

63 - تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِي
كَيْفٍ وَصِدْقِ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي

* قوله (**تناقض**[1] **خلف القضيتين في كيف**) أي إيجاب وسلب[2]

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن الاثنينية إن كان فيهما الاتحاد؛ ففي الماهية وأخص الصفات "التماثل".. وفي الجنس "التجانس".. وفي الكيف "التشابه".. وفي الكم المتصل "التوازي".. وفي المنفصل "التساوي".. وفي الوضع "التشاكل".. وفي الملك "التلابس".. وفي الأين "التجاور".. وفي الإضافة "التناسب".. وفي متى "التعاصر".
وإن كان فيهما الاختلاف - فمطلقا "التغاير" ثم "التخالف".. ومع امتناع الاجتماع "التقابل".. ومع وجود الطرفين مع الدور المعي "التضايف".. وبدونه "التضاد".. وفي الوجود "التعاند" وفي الصدق "التباين".. ومع عدم أحد الطرفين بشرط قابلية المحل "عدم وملكة".. وبدون الشرط في المفرد "التنافي".. وفي الجملة "التناقض" وقد يعمم..
ثم اعلم! أن نقيض كل شئ رفعه، والرفع لا يحتاج إلى بيان، إلا أن الرفع لما لم يتحصل دائماً - وقد احتجنا للقياس الخلفي إلى نقائض محصلة، أي معينة مضبوطة - وضعوا شرائط وقيوداً لتحصيل النقائض...

(2) **قال في قزل إيجاز**: أي بشرط الاختلاف والاتحاد في واحد أو ثلاثة، أو ثمانية، أو ثلاثة عشر، فالاختلاف في الكيف، والكم، والجهة، ثم النتيجة في الصدق، والاتحاد في النسبة،أو المحكوم عليه وبه، والزمان، والمكان، والشرط، والإضافة، والجزئية أو الكلية، والقوة أو الفعل في الطرفين. =

(وصدق واحد) أي منهما والتذكير باعتبار القول والحال أن كذب الأخير يقينا **(أمر قفي)** أي اتبع وجوبه.

* ولا يجب ذلك إلا أن يكون مع اختلاف الكيف اتحاد القضيتين في الطرفين والزمان والمكان والجزء والإضافة والشرط والفعل والقوة، وهي كون الشيء قبل حصوله صحيح الحصول فيما يأتي.

* فخرج ما يصح فيه صدقهما وكذبهما، كزيد قائم وعمرو ليس بقائم وصدقهما فقط كالجزئيتين، وذا إذا كان الموضوع أعم مطلقا أو من وجه، نحو: بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان أو بعض الأبيض إنسان أو كذبهما كالكليتين، نحو: لا شيء من الحيوان بإنسان، وكل حيوان إنسان.

* وكذا خرج ما لا يدرك فيه التناقض بمجرد الاختلاف كما إذا ترادف الموضوعان أو تساويا نحو: الإنسان حيوان وليس البشر أو الناطق بحيوان، لأنه لولا علم مرادفة البشر للإنسان ومساواته للناطق لما أدرك التناقض وكذا المحمولان، نحو زيد ذاهب ليس زيد بمنطلق، قال سيدي العربي الفاسي مشيرا إلى ما تقدم:

وَمَا لَهُ تَحَقُّقٌ إِلَّا بِأَنْ
تُوجَدُ وَحْدَاتٌ ثَمَانٍ فَاعْلَمَنْ

= **(في واحد)** أي النسبة الحكمية **(أو في ثلاثة)** أي الموضوع والمحمول والزمان **(هذا عند الفارابي)** ..**(أو ثمانية)** هي وحدة الموضوع والمحمول والزمان والمكان والشرط والإضافة والجزء أو الكل والقوة أو الفعل **(أو ثلاثة عشر)** هي الدائمتان والعرفيتان والمشروطتان والوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة **(في الصدق)** متعلق بالاختلاف المقدر بعد **(ثم)** المضاف إلى (النتيجة)..

وَضْـعٌ وَوَقْـتٌ وَمَـكَـانٌ حَـمْـلُ
كُـلٌّ إِضَـافَـةٌ وَشَـرْطٌ فِـعْـلُ
وَرَدَّهَـا قَـوْمٌ عَـلَـى تَـفْـصِـيـلِ
لِـوَحْـدَةِ الـمَـوْضُـوعِ وَالـمَـحْـمُـولِ
وَرَدَّهَـا مُـحَـقِّـقٌ عَـنْ جَـزْمِ
لِـوَحْـدَةِ الـنِّـسْـبَـةِ ذَاتِ الـحُـكْـمِ

* ولذا لم يعدوا طباق السلب والإيجاب من التناقض كما في قوله:

خُـلِـقُـوا وَمَـا خُـلِـقُـوا لِـمَـكْـرُمَـةٍ
فَـكَـأَنَّـهُـمْ خُـلِـقُـوا وَمَـا خُـلِـقُـوا
رُزِقُـوا وَمَـا رُزِقُـوا سَـمَـاحَ يَـدٍ
فَـكَـأَنَّـهُـمْ رُزِقُـوا وَمَـا رُزِقُـوا

لاختلاف المفعول له في الأول والمفعول به في الثاني، ثم أشار إلى كيفية العمل في التناقض فقال:

64 ـ فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ
فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

* قوله (**فإن تكن**[1] **شخصية**) كزيد قائم (**أو مهملة**) نحو الإنسان

---

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أنك قد علمت أن القضية باعتبار منطوقها كما تفيدنا حكماً كذلك باعتبار الكمية تتضمن قضية أخص. وباعتبار الجهة قضية أخرى أخص منهما. فمناط العكسين والتناقض في المسورة الموجهة الضمنية.. فإن تجردت عن الجهة والسور ولم يقصدا فالنظر إلى أصل القضية.
اعلم! أن الأفعال الناقصة صور النسبة الفعلية. وأن أفعال المقاربة تصاوير النسبة الإمكانية. وأن أفعال القلوب كيفيات الثبوت وجهات الإثبات.. فكأن صورة النسبة =

حيوان (**فنقضها بالكيف**) سلبا أو إيجابا (**أن تبدله**) أي بغيره، وهذا مسلم في الشخصية، فنقيض زيد قائم ليس زيد بقائم، وأما المهملة فنقيضها كلية تخالفها لأنها في قوة الجزئية والجزئية نقيضها كلية تخالفها كما يأتي.

65 ـ وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ
فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ

* قوله (**وإن تكن**[1] **محصورة بالسور**) أي الكلي أو الجزئي أو ما في معناه كالمهملة (**فانقض بضد سورها المذكور**) أي بعد تبديل كيفها.

66 ـ وَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ
نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

* قوله (**فإن تكن موجبة كلية**) نحو كل إنسان حيوان (**نقيضها سالبة جزئية**) نحو ليس بعض الإنسان بحيوان.

= ظهرت للتوصل لجعل الاسمية فعل شرط.

(**واعلم أن الأفعال الناقصة الخ**) حاصله: أن تلك الأفعال ليست من أجزاء القضية بل دالة على وضعية النسبة بين طرفي القضية. مثلا: إن (كان) في (كان زيد قائماً) إنما يفيد زمان وقوع نسبة القيام إلى زيد. وأن المنسوب والمسند إلى زيد القيام لا (كان). لكن لكان فائدة أخرى: إذ أنها مجوزة لجعل الجملة الاسمية فعل شرط في (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) إذ لو لم يكن (كان) لم تكن تلك الجملة شرطا.. وأن أفعال المقاربة أيضا ليست أجزاء حقيقية. وإنما هي مصورة ومقربة للنسبة الكائنة بين الطرفين من الإمكان إلى الوقوع.. وأن أفعال القلوب كيفيات تتعلق بالثبوت الواقع بين الطرفين في الخارج وجهة مؤكدة لإثبات ذلك الثبوت في الذهن.

(1) **قال في قزل إيجاز**: اعلم! أن التناقض إنما ينظر إلى الجهة والسور، إذا نظرا إلى النسبة. وأما إذا دخل "ذا" المحمول فحرف أو الموضوع قبل الحكم فشخص الكلية. أو دخلت "تاك" عقد الوضع أو صارت جزء المحمول فلا..

اعلم! أن نقيض الضرورة - ذاتاً أو صفة أو وقتاً - الإمكان كذلك. والدوام - ذاتاً أو صفة - الإطلاق كذلك. فإن شئت تفاصيل الجهات فعليك بتعليقاتي في المنطق.

67 ـ وَإِنْ تَـكُـنْ سَـالِـبَـةٌ كُـلِّـيَّـهْ
نَـقِـيـضُـهَـا مُـوجَـبَـةٌ جُـزْئِـيَّـهْ

* قوله (**وإن تكن سالبة كليه نقيضها موجبة جزئيه**) فنقيض لا شيء من الإنسان بفرس بعض الإنسان فرس وبالعكس.

الفصل الحادي عشر

في العكس المستوي

* والعكس لغة: التحويل والتبديل والقلب.

* واصطلاحا: تحويل القضية على وجه مخصوص، وإليه أشار بقوله:

68 ـ العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ

مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ

* قوله (**العكس قلب جزأي القضيه**) أي المرتبة طبعا كما يأتي للشيخ، وذلك بأن يجعل كل منهما مكان الآخر، فيقع الموضوع محمولا، والمحمول موضوعا في الحملية والمقدم تاليا والتالي مقدما في الشرطية.

* فخرج عكس النقيض بقسميه، إذ التبديل فيهما ليس بعين الطرفين وإنما أخرجهما بالقيد لأن المستوى أكثر استعمالا في كلامهم.

* حال كونه (**مع بقاء الصدق والكيفية**) أي الذين في الأصل فخرج ما صدقه اتفاقي كعكس الكلية الموجبة بمثلها الناشئ عن تساوي المحمول والموضوع دون العموم المطلق، وخرج ما اختلف كيفه كقولك في بعض الإنسان حيوان ليس بعض الحيوان إنسانا.

69 ـ وَالكَمِّ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ

فَعَوْضُهَا المُوجَبَةُ الجُزْئِيَّةْ

* قوله **(والكم)** الذي هو الكلية والجزئية إلا أن الجزئية السالبة لا تنعكس ومثلها المهملة كما يأتي، فعكس لا شيء من الإنسان بفرس لا شيء من الفرس بإنسان، وبعض الإنسان حيوان بعض الحيوان إنسان.

* **(إلا الموجب الكلية فعوضها الموجبة الجزئية)** نحو: كل إنسان حيوان عكسها بعض الحيوان إنسان وكلما كان هذا إنسانا كان حيوانا قد يكون إذا كان حيوانا كان إنسانا، ولا يصح عكسهما كليتين، لأن الموضوع الأخص لا يثبت إلا لبعض أفراد المحمول الأعم، وكذا المقدم الأعم لا يستلزم الأخص إلا جزئيا.

* **تنبيه**: اعلم أن المراد عندهم بالكم الكل والجزء، والمراد عندهم بالكيف السلب والإيجاب، قال ابن القاضي مجيبا أمير وقته لما سأله عنهما:

يَا سَائِلاً طَبْعُهُ لِلعِلْمِ مُنْحَرِفُ

وَقَلْبُهُ بِصَلَاحِ النَّاسِ مَشْغُوفُ

الكَمُّ كُلِّيَّةٌ جُزْئِيَّةٌ ذَكَرُوا

وَالكَيْفُ لِلسَّلْبِ وَالإِيجَابِ مَعْرُوفُ

70 ـ وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ

بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

* قوله **(والعكس لازم لغير ما وجد فيه اجتماع الخستين)** وهما السلب والجزئية، نحو: بعض الحيوان ليس بإنسان، وإنما لم تنعكس صحيحة لأن سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم صحيح بخلاف سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص فليس بصحيح، أما قوله **(فاقتصد)** فهو تتميم للبيت فقط.

71 ـ وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ
لأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ

* قوله **(ومثلها)** أي في عدم الانعكاس **(المهملة السلبية)** نحو ليس الحيوان بإنسان **(لأنها في قوة الجزئية)** وقيل لإهمالها من السور مع صلاحيتها له وقيل لإهمالها في الاستعمال غالبا استغناء عنها بالجزئية لأنها في قوتها، وذلك لأنه يكفي في صدقها ثبوت الحكم لبعض الأفراد والبعض الآخر مشكوك فيه، فأخذ المحقق وترك المشكوك فيه.

72 ـ وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ
وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

* قوله **(والعكس)** سواء كان مستويا أو عكس نقيض، لا يقع إلا **(في مرتب بالطبع)** وهو ما يقتضي المعنى ترتيبه ويتغير معناه بزواله كما في الحملية والمتصلة **(وليس في مرتب بالوضع)** وهو ما لم يتغير معناه بتغير ترتيبه كالمنفصلة، لأن معناها، وهو تنافر طرفيها، باق مع تقدم كل منهما، وأما عكس النقيض فهو إما موافق في الكيف أو مخالف فيه، فالموافق تبديل كل بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف والمخالف تبديل الأول بنقيض الآخر والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف، وموجباتهما كسالبات المستوي وسوالبهما كموجباته.

* فالموجبات كلية أو شخصية تنعكس كلية، والموجبة المهملة والجزئية لا تنعكسان، والسوالب كلها تنعكس جزئية، فكل إنسان حيوان عكسه بالموافق كل لا حيوان لا إنسان، وعكسه بالمخالف لا شيء من لا حيوان بإنسان، وزيد قائم عكسه بالموافق كل لا قائم لا زيد وبالمخالف لا شيء من لا قائم بزيد وعكس لا شيء من الإنسان بحجر وليس الإنسان أو بعضه بحجر في الموافق ليس بعض لا حجر بلا

إنسان، وفي المخالف بعض لا حجر إنسان وليس زيد بقائم عكسه في الموافق ليس بعض لا قائم بلا زيد، وفي المخالف بعض لا قائم زيد.

* ولما فرغ من الكلام على أحكام القضايا شرع في بيان الغاية منها، وهي القياس، فقال:

الفصل الثاني عشر

في القياس

* والقياس لغة تقدير شيء على مثال آخر كتقدير المذروع على آلة الذرع، وفي اصطلاح المناطقة: ما أشار له الشيخ بقوله:

73 - إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا
مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا

* قوله **(إن القياس من قضايا)** أو قضيتين **(صورا)** أي ركب تركيبا خاصا **(مستلزما بالذات)** أي بذاته فهو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عليها قول ولو كان كاذبا، لأن التعاريف يجب صدقها على الحقائق الصحيحة والفاسدة عندهم.

* فخرج بذاته قياس الاستقراء والتمثيل، لأنهما لا يستلزمان شيئا لإمكان تخلف مدلولهما.

* واللزوم هنا أعم من البين وغيره، فيشمل ما إنتاجه لازم لمقدمتيه كالشكل الأول، وهو القياس الكامل أو للازمهما كباقي الأشكال.

* فخرج ما إنتاجه بواسطة قضية أجنبية، وهو ما موضوع كبراه متعلق بمحمول صغراه، فإنه لا ينتج إلا حيث صدقت الأجنبية كما في المساواة والملزومية نحو زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر، فالنتيجة زيد مساو لبكر لصدق أن مساوي المساوي مساو، ونحو العرض ملزوم التغير والتغير ملزوم للحدوث فينتج العرض ملزوم للحدوث لصدق أن ملزوم الملزوم ملزوم ولكونه غير منتج لذاته يعقم حيث تكذب الأجنبية مع

صدق مقدمتيه نحو الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الأربعة، والإنسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق، فتأمل **(قولا آخرا)** هو النتيجة، ولا بد أن تكون مغايرة للمقدمتين، ويسمى هذا القول عندهم دعوى قبل الاستدلال وعنده مطلوبا وبعده نتيجة.

* وخرج بقيد القول المفرد عند المناطقة لاختصاص القول عندهم بالمركب[1].

74 ـ ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانْ
فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانْ

75 ـ وَهُوَ الذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ
بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ

* قوله (**ثم القياس عندهم قسمان فمنه ما يدعى بالاقتراني وهو الذي دل على النتيجة بقوة**) أي بالمعنى لا بالتصريح فلا يوجد فيه نظم صورتها، لكن توجد فيه مادتها كهذا متغير وكل متغير حادث، فالنتيجة هذا حادث، ويسمى اقترانيا لاقتران الحدود الثلاثة فيه[2]، حيث إن الوسط يقترن بكل واحد من طرفي المطلوب الذي هو النتيجة لأنه حاكم على موضوعها محكوما عليه بمحمولها، ثم قال (**واختص بالحملية**) أي عن الاستثنائية، وهذا مرجوح.

* والصحيح أن القياس الاقتراني يؤلف من القضايا الحملية كما تقدم، والقضايا الشرطية كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار

(1) عرفه **الغزالي** بقوله: قول مؤلف، إذا سلم ما أورد فيه من القضايا لزم عنه لذاته قول آخر اضطرارا .**المعيار** (111).

(2) من غير استثناء لبعضها عن البعض .الصبان على الملوي على السلم (111).

موجودا وكلما كان النهار موجودا كانت الأرض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة كانت الأرض مضيئة[1].

76 ـ وَإِنْ تُـرِدْ تَـرْكِـيـبَـهُ فَـرَكِّـبَـا

مُـقَـدِّمَـاتِـهَـا عَـلَـى مَـا وَجَـبَـا

* قوله (**وإن ترد تركيبه فركبا مقدماته على ما وجبا**) أي من الإتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب، وهو الحد المكرر وبه حصلت القضيتان.

77 ـ وَرَتِّـبِ الـمُـقَـدِّمَـاتِ وَانْـظُـرَا

صَـحِـيـحَـهَـا مِـنْ فَـاسِـدٍ مُـخْـتَـبِـرَا

* قوله (**ورتب المقدمات**) على ما وجب من اندراج الأصغر في الأوسط والأوسط في الأكبر (**وانظرا صحيحها من فاسد**) أي من فاسدها من جهة النظم فلا تكونان سالبتين ولا جزئيتين، إذ لا إنتاج، أو من جهة المادة بأن كانتا كاذبتين أو إحداهما فلا إنتاج مع كذب (**مختبرا**) لها هل هي قطعية لتكتفي بها أو ظنية لتستدل عليها بأخرى.

78 ـ فَـإِنَّ لَازِمَ الـمُـقَـدِّمَـاتِ

بِـحَـسَـبِ الـمُـقَـدِّمَـاتِ آتِ

* قوله (**فإن لازم المقدمات**) أي الذي هو النتيجة (**بحسب المقدمات آت**) أي جاء صحة وفسادا صدقا وكذبا. ومما يناسب هنا ما قيل في التهنئة بولادة ابن لابن دقيق العيد:

---

(1) القياس أربعة أنواع:
1 - حملي 2 - شرطي متصل 3 - شرطي منفصل 4 - قياس خلف ويسمى الجميع أصناف الحجة. المعيار (111).

هُـنِّـئْـتَ بِـالـبَـرِّ الـتَّـقِـيِّ وَمَـنْ يَـكُـنْ
بَـرًّا تَـقِـيًّـا مِـثْـلُ ذَلِـكَ يُـنْـتِـجُ

إِنَّ الـمُـقَـدِّمَـتَـيْـنِ مَـهْـمَـا كَـانَـتَـا
صِـدْقًـا فَـمِـثْـلُـهُـمَـا الـنَّـتِـيـجَـةُ تَـخْـرُجُ

79 ـ وَمَـا مِـنَ الـمُـقَـدِّمَـاتِ صُـغْـرَى
فَـيَـجِـبُ انْـدِرَاجُـهَـا فِـي الـكُـبْـرَى

* قوله **(وما من المقدمات صغرى)** وإنما سميت بذلك لاشتمالها على الحد الأصغر الذي سيكون موضوع النتيجة[1]، وعليه **(فيجب اندراجها في الكبرى)** أو مساواتها لها، والغالب الاندراج[2]، فالأول نحو كل إنسان متحرك، وكل متحرك حيوان، والثاني كالعالم متغير وكل متغير حادث.

80 ـ وَذَاتُ حَـدٌّ أَصْـغَـرٍ صُـغْـرَاهُـمَـا
وَذَاتُ حَـدٍّ أَكْـبَـرٍ كُـبْـرَاهُـمَـا

* قوله **(وذات حد أصغر)** صرفه للوزن ضرورة، وسمي حدا أصغر لكونه في الغالب أقل أفرادا من الأوسط **(صغراهما وذات حد أكبر)** صرفه مثل سابقه لنفس العلة، وإنما سمي حدا أكبر لكونه في الغالب أكثر أفرادا من الوسط **(كبراهما)** وسميت بذلك لاشتمالها على الحد

---

(1) الغريب أن المناطقة الأوروبيين يضعون الكبرى أولا ثم الصغرى ثم النتيجة، بينما يجعل المناطقة العرب الصغرى أولا ثم الكبرى ثم النتيجة.وفي كلتا الحالتين لا تتأثر سلامة القياس البتة. يقول ستانلي جيفونز :stanley Jevons إن إدراك صحة القياس يكون أسهل وأوضح إذا وضعت الصغرى أولا .ح **المعيار (114)**.

(2) سميت بالكبرى لأن فيها الحد الأكبر، وهو محمول النتيجة .**المعيار** (114).

الأكبر الذي سيكون محمول النتيجة، وسمي كل منهما حدا لأنه طرف القضية.

81 ـ وَأَصْغَرٌ فِي ذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ
وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

* قوله (**وأصغر**) بالصرف (**في ذاك ذو اندراج**) أي إدخال في مفهوم الأكبر لاندراجه في الأوسط (**ووسط**) وهو الحد المكرر، وسمي بذلك لاندراج الأصغر فيه واندراجه في الأكبر، لأنه غالبا أخص منه فيكون أقل أفرادا (**يلغى**) أي يترك (**لدى**) أي عند (**الإنتاج**) أي إظهار النتيجة، لأنه كالآلة يؤتى بها عند الحاجة إليها في التوصل إلى المطلوب وتترك عند حصوله.

* ثم أشار إلى تعريف الأشكال المنطقية فقال:

الفصل الثالث عشر

في الأشكال

أي ذكرها وشروطها وعدد ضروبها وما يتعلق بذلك من إنتاج وعقم قال:

82 ـ وَالـشَّـكْـلُ عِـنْـدَ هَـؤُلَاءِ الـنَّـاسِ
يُـطْـلَـقُ عَـنْ قَـضِـيَّـتَـيْ قِـيَـاسِ

* قوله (**والشكل عند هؤلاء الناس**) أي المناطقة، فهو عام أريد به الخصوص (**يطلق عن قضيتي قياس**) وهذا باعتبار الاصطلاح.

* وأما لغة فهو: المثل، وتسميته بالشكل اعتبارا لهيئة الحد الوسط مع أخويه الأكبر والأصغر، ولذا قال:

83 ـ مِـنْ غَـيْـرِ أَنْ تُـعْـتَـبَـرَ الأَسْـوَارُ
إِذْ ذَاكَ بِـالـضَّـرْبِ لَـهُ يُـشَـارُ

* قوله (**من غير أن تعتبر الأسوار**) أي المتقدم ذكرها وتفصيلها (**إذ ذاك بالضرب له يشار**) فالحاصل من هذا أن مقدمتي القياس إن نظر فيهما باعتبار هيئة الوسط مع أخويه سمي شكلا، وإن نظر فيهما باعتبار الكم والكيف في المقدمتين سمي ضربا، ولذا قال:

84 ـ وَلِـلْـمُـقَـدِّمَـاتِ أَشْـكَـالٌ فَـقَـطْ
أَرْبَـعَـةٌ بِـحَـسَـبِ الـحَـدِّ الـوَسَـطْ

* قوله (**وللمقدمات أشكال فقط أربعة بحسب الحد الوسط**) وفي كل

شكل منها ستة عشر ضربا، لأن صغراه إما كلية أو جزئية وكل إما موجبة أو سالبة، فهذه أربع تضرب في مثلها كبريات فتخرج ستة عشر تضرب في أربعة، فالحاصل أربعة وستون بين منتج وهو تسعة عشر وعقيم وهو خمسة وأربعون.

85 ـ حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى
يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى

* قوله (**حمل بصغرى وضعه بكبرى يدعى بشكل أول ويدرى**) أي يعرف مسمى بهذا الاسم، نحو كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم.

86 ـ وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثَانِيًا عُرِفْ
وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ ثَالِثًا أُلِفْ

* قوله (**وحمله في الكل ثانيا عرف**) نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الإنسان بحجر.

* (**ووضعه في الكل ثالثا ألف**) أي وجد، نحو كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق.

87 ـ وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ
وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

* قوله (**ورابع الأشكال عكس الأول**) أي فالوسط فيه موضوع في الأولي محمول في الثانية، نحو كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان، ينتج كل ناطق حيوان.

* (**وهي على الترتيب في التكمل**) فأكملها الأول، لأنه منتج للمطالب الأربعة التي هي الإيجاب الكلي والجزئي والسلب الكلي والجزئي، ويليه الثاني لأنه أقرب الثلاثة إليه لمشاركته إياه في أشرف المقدمتين التي

هي الصغرى، ثم يلي الثاني الثالث لمشاركته للأول مشاركة ما وهي في أخس المقدمتين، ثم يلي الثالث الرابع لأنه لا مشاركة له مع الأول في شيء ولبعده عن الطبع، ولذا لا بد له من بيان إما برده إلى ما هو أوضح منه من الأشكال أو غير ذلك، ولذا أسقطه بعضهم من القسمة.

88 ـ فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يَعْدِلُ
فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الأَوَّلُ

* قوله (**فحيث عن هذا النظام يعدل ففاسد النظام**) أي وعليه فلا إنتاج لاختلال شرطه (**أما الأول**) أي من الأشكال.

89 ـ فَشَرْطُهُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ
وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

* قوله (**فشرطه**) أي شرط نتجه (**الإيجاب في صغراه**) كلية كانت أو جزئية، فلا تنتج ضروب السالبة الثمانية (**وأن ترى كلية كبراه**) أي سالبة أو موجبة، فلا ينتج من أضرب الصغرى الموجبة ما كبراه جزئية، وبمجموع الشرطين يندرج الأصغر في حكم الأكبر، لأنه بإيجاب الصغرى يكون الأصغر من أفراد الأوسط وبكلية الكبرى يشمله حكمها، فلو كانت جزئية جاز كون الحاكمة عليه غير الأصغر، وعليه فلا ينتج من ضروب الصغرى الموجبة ما كبراه جزئية، نحو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس، وهي أربعة أضرب تضم إلى الثمانية الأولى.

90 ـ وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ
كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

* قوله (**والثاني أن يختلفا في الكيف**) أي إيجابا وسلبا، فخرجت ضروب اتفاقهما الثمانية، وهذا (**مع كلية الكبرى له شرط وقع**) لأن وجه إنتاجه أن الأصغر والأكبر تباينا في الأوسط، فإن أثبت لواحد انتفى عن

الآخر، إذ لو اجتمعا لاجتمع ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد، وذلك باطل.

* ولا يحصل هذا الوجه الذي هو تباينهما في الأوسط إلا بمجموع الشرطين، وهما:

* كلية الكبرى وخلف الكيف، إذ لو اتفق الكيف لما لزم تباين ولا توافق، لجواز اشتراك المتوافقين والمتباينين في إيجاب أمر أو سلبه، فإن الإنسان يشترك مع الناطق والفرس في إيجاب الحيوانية وسلب الحجرية.

* ولو كانت كبراه جزئية لخص حكمها بعض أفراد الأكبر، فيكون المباين للأصغر ذلك البعض فقط، وذلك لا يوجب انسلاب الأكبر عن الأصغر كما في كل إنسان ناطق، وليس بعض الحيوان بناطق، فيخرج ما كبراه جزئية، وهي أربعة أضرب تضم إلى الثمانية الأولى، ونتائجه كلها سوالب كما رأيت.

91 ـ وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا
وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

* قوله (**والثالث الإيجاب في صغراهما**) فخرجت ضروب سلبهما، إذ لو سلب الأصغر عن الأوسط لم يندرج الأصغر في حكم الكبرى على الأوسط، فلا يلتقي الأصغر مع الأكبر حتى يصح الإنتاج لأن تصادقهما في شيء واحد شرط في كل شكل (**وأن ترى كلية إحداهما**) فخرج ضربان، وهما أن تكون صغراه جزئية موجبة وكبراه كذلك، أو جزئية سالبة، إذ لو كانتا جزئيتين جاز كون بعض المحكوم عليه بالأصغر غير بعضه المحكوم عليه بالأكبر، ولا يلزم انتفاؤهما فيضم الضربان إلى الثمانية الأولى فتكون عشرا عقيمة.

92 ـ وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ
إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا تَسْتَبِينْ

* قوله **(ورابع عدم جمع الخستين)** أي من جنس كجزئيتين أو سالبتين أو من جنسين كجزئية وسلب في قضية أو قضيتين، وإلا فلا إنتاج **(إلا بصورة ففيها يستبين)** أي يظهر إنتاجه مع اجتماع الخستين من جنسين في مقدمتين، وإليها أشار بقوله:

93 ـ صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ
كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

* قوله **(صغراهما موجبة جزئيه كبراهما سالبة كليه)** نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج ليس بعض الإنسان بحجر، ثم أشار إلى منتج كل شكل بقوله:

94 ـ فَمُنْتِجٌ لأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ
كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةُ

* قوله **(فمنتج لأول)** أي من الأشكال، وهو ما حمل الوسط في صغراه ووضع في كبراه **(أربعة)** أي من الأضرب.

* لأن إيجاب الصغرى تكون معه كلية أو جزئية، والكبرى الكلية تكون موجبة أو سالبة تضرب إحدى الحالتين في الأخرى تخرج أربعة أضرب.

* وهي:

1 ـ كل كل والنتيجة كلية نحو كل جرم متغير وكل متغير حادث ينتج كل جرم حادث.

2 ـ الثاني كل لا شيء ينتج كلية سالبة نحو كل جرم حادث ولا شيء من الحادث بغنى عن الفاعل ينتج لا شيء من الجرم بغنى عن الفاعل.

3 ـ الثالث بعض كل ينتج جزئية موجبة نحو بعض الجسم مؤلف، وكل

مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث.

4 ـ الرابع بعض لا شيء ينتج جزئية سالبة نحو بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج ليس بعض الجسم بقديم.

* ثم أشار إلى أضرب منتج الثاني بقوله **(كالثاني)** أي من الأشكال، وهو ما حمل الوسط في مقدمتيه، فإن منتجه أربعة أضرب كالأول.

لأن الكبرى الكلية إما موجبة أو سالبة، وكل تركب مع مخالفتها.

1 ـ الضرب الأول كل لا شيء ينتجان كلية سالبة، نحو كل جرم متغير ولا شيء من القديم بمتغير ينتج لا شيء من الجرم بقديم ورده إلى الأول بعكس كبراه لأنها المخالفة للنظم الكامل.

2 ـ الضرب الثاني لا شيء كل ينتجان سالبة كلية نحو لا شيء من القديم بمتغير وكل جرم متغير ينتج لا شيء من القديم بجرم ورده إلى الأول بعكس صغراه وجعلها كبرى ومتى قلبت انعكست النتيجة.

3 ـ الضرب الثالث بعض لا شيء ينتجان جزئية سالبة نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الفرس بإنسان ينتج ليس بعض الحيوان بفرس ورده إلى الأول بعكس كبراه

4 ـ الضرب الرابع ليس بعض كل ينتجان جزئية سالبة نحو ليس بعض الحجر بفرس، وكل صاهل فرس ينتج ليس بعض الحجر بصاهل.

* ولا يصح رده إلى الأول لأن صغراه لا تنعكس لاجتماع الخستين فيها كما تقدم، ونتائجه كلها سوالب كما رأيت، لأن النتيجة تتبع الأخس من المقدمتين كما يأتي، وعقيمه اثنا عشر ضربا كسابقه.

* **(ثم ثالث)** أي من الأشكال، وهو ما وضع الوسط في مقدمتيه **(فستة)** أي فمنتجه ستة من الأضرب.

* لأن الصغرى الموجبة إما كلية وإما جزئية، فالكلية تنتج مع الأربع كبريات والجزئية تنتج مع الكليتين.

1 ـ الأول: كل كل ينتجان جزئية موجبة، نحو كل إنسان حيوان وكل إنسان جسم بعض الحيوان جسم إذ لا ينتج إلا جزئية ورده إلى الأول بعكس صغراه لأنها المخالفة.

2 ـ الضرب الثاني كل بعض نحو كل جرم ذات وبعض الحرم متحرك ينتج بعض الذات متحرك ورده إلى الأول بعكس كبراه وقلب مقدمتيه، فتنعكس النتيجة.

3 ـ الضرب الثالث: كل لا شيء، نحو: كل متحيز جرم ولا شيء من المتحيز بقديم، ينتج ليس بعض الجرم بقديم ورده إلى الأول بعكس صغراه.

4 ـ الضرب الرابع: كل ليس بعض نحو كل جرم ذات وليس بعض الجرم بمتحرك ينتج جزئية سالبة نحو ليس بعض الذات بمتحرك.

* ولا يصح رده إلى الأول لأن عكس صغراه جزئية وكبراه كذلك فيتحدان في الجزئية فيفقد أحد الشرطين.

5 ـ الضرب الخامس: بعض كل نحو بعض الإنسان حيوان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق ورده إلى الأول بعكس صغراه.

6 ـ الضرب السادس: بعض لا شيء نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج ليس بعض الإنسان بحجر ورده إلى الأول كسابقه، وقد علم من هذا أن نتائج الشكل الثالث كلها جزئيات كما رأيت لاحتمال كون الأصغر أعم من الأكبر فلا يثبت له الأكبر عاما ولا ينتفي عنه كذلك فتنبه. وعقيمه عشرة أضرب.

* ثم قال:

95 ـ وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا
وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

* قوله **(ورابع)** أي من الأشكال، وهو ما تقدم الوسط في أولى مقدمتيه وأخر في أخراهما **(بخمسة)** أي من الأضرب **(قد أنتجا)**.

1 ـ الأول: كل كل نحو كل ممكن مفتقر وكل حادث ممكن، ينتج بعض المفتقر حادث، وإنما لم ينتج كلية لاحتمال كون الأصغر أعم من الأكبر، ولأن رده إلى الأول بقلب مقدمتيه، فتنعكس النتيجة بجزئية.

2 ـ الضرب الثاني: كل بعض نحو كل إنسان كاتب وبعض الحيوان إنسان بعض الكاتب حيوان ورده إلى الأول كسابقه.

3 ـ الضرب الثالث لا شيء كل، نحو: لا شيء من الممكن بقديم وكل فان ممكن ينتج لا شيء من القديم بفان، وإنما أنتج كلية لرده إلى الأول بقلب مقدمتيه فينتج كلية سالبة فتنعكس كنفسها.

4 ـ الضرب الرابع: عكسه نحو: كل لا شيء نحو: كل حادث ممكن ولا شيء من القديم بحادث ينتج ليس بعض الممكن بقديم، وإنما لم ينتج كلية لرده إلى الأول بعكس مقدمتيه وصغراه عكسها جزئية والنتيجة تابعة للأخس.

* وإنما لم يرد إلى الأول بقلب مقدمتيه لأن كبراه سالبة لا تصلح صغرى للشكل الأول.

5 ـ الضرب الخامس بعض لا شيء نحو بعض الموجود حادث ولا شيء من المحال بموجود ينتج ليس بعض الحادث بمحال ورده إلى الأول بقلب مقدمتيه، ونتائجه مختلفة وعقيمه أحد عشر ضربا.

* **(وغير ما ذكرته)** أي من الأضرب من كل شكل **(لن ينتجا)** لاختلال بعض الشروط أو كلها.

* فجميع المنتج تسعة عشر ضربا، أربعة من كل من الأولين وستة من الثالث وخمسة من الرابع وجميع العقيم خمسة وأربعون ضربا.

96 ـ وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ

تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ هَكَذَا زُكِنْ

* قوله **(وتتبع النتيجة)** من كل ضرب **(الأخس من تلك المقدمات)** سلبا أو إيجابا كلا أو جزءا، ولو كانت خستها بالقوة كما في الشكل الثالث فإنه لا يرد إلى الأول إلا بعكس صغراه، وهي موجبة كلية لا تنعكس إلا جزئية **(هكذا زكن)** أي علم، تتميم للبيت فقط.

* ومما قيل في هذا المعنى:

إِنَّ الزَّمَانَ لَتَابِعٌ أَرْذَالَهُ

تَبَعَ النَّتِيجَةِ لِلأَخَسِّ الأَرْذَلِ

* وقال الآخر:

لَا تَخْطُبَنَّ سِوَى كَرِيمَةِ مَعْشَرٍ

فَالعِرْقُ دَسَّاسٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ

أَفَلَسْتَ تَنْظُرُ لِلنَّتِيجَةِ أَنَّهَا

تَبَعُ الأَخَسِّ مِنَ المُقَدِّمَتَيْنِ

97 ـ وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ

مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

* قوله **(وهذه الأشكال بالحملي)** أي بالقياس المركب من الأشكال المركبة من المقدمات الحملية **(مختصة وليس في الشرطي)** أي وليست في المقدمات المؤلفة من القضايا الشرطية، وهذا مسلم في القضايا المنفصلة، أما المتصلة فيتألف منها القياس الاقتراني كما تقدم تفصيله والتنبيه عليه.

98 ـ وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ
أَوِ النَّتِيجَةُ لِعِلْمٍ آتِ

* قوله (**والحذف في بعض المقدمات**) صغرى أو كبرى أو هما معا (**أو النتيجة لعلم آت**) أي جائز، فحذف الصغرى كل زان يحد وحذف الكبرى هذا زان وحذف النتيجة هذا زان وكل زان يحد. ثم قال:

99 ـ وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا
مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

* قوله (**وتنتهي**) أي مقدمات أشكال القياس (**إلى ضرورة**) أي إن لم تكن كذلك أصلا، إذ لو كانت نظرية لتوقف العلم بها على غيرها وذلك باطل (**لما**) أي للذي يلزم على عدم انتهائها إلى ضرورة (**من دور**) وهو انحصار الشيء وتوقفه على معرفة أو وجود ما يتوقف وجوده أو معرفته عليه (**أو تسلسل**) وهو ترتب الشيء على أمر وترتب ذلك الأمر على آخر إلى ما لا نهاية (**قد لزما**) أي وكلما يلزم عليه الدور أو التسلسل فإنه باطل.

الفصل الرابع عشر

في القياس الاستثنائي

* وإليه أشار بقوله:

100 ـ وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِي

يُعْرَفُ بِالشَّرْطِي بِلَا امْتِرَاءِ

* قوله (**ومنه ما يدعى بالاستثنائي**) تسمية له باسم مقدمته الثانية، لأن فيها الاستثناء بمعنى الاستدراك، وهي الصغرى (**يعرف بالشرطي بلا امتراء**) أي بلا شك، تسمية له باسم مقدمته الأولى، لاشتمالها على أداة الشرط، وهي الكبرى.

101 ـ وَهُوَ الذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ

أَوْ ضِدُّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ

* قوله (**وهو الذي دل على النتيجة أو ضدها بالفعل**) أي بأن ذكرت فيه صورتها أو صورة نقيضها.

* فالأول حيث استثني بإثبات المقدم.

* والثاني حيث استثني برفع التالي.

* (**لا بالقوة**) أي الصلاح والقابلية، فلا تكون متفرقة الأجزاء في مقدمتيه كما في الاقتراني المتقدم.

102 ـ فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ

أَنْتَجَ وَضْعَ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي

* قوله **(فإن يك الشرطي)** وذكره باعتبار القول أو الشكل **(ذا اتصال)** أي مقدمة ذات اتصال بين طرفيها **(أنتج وضع ذاك وضع التالي)** والمراد باسم الإشارة المقدم، والمراد بالوضع الإثبات نحو إذا كان هذا إنسانا كان حيوانا لكنه إنسان، فهو حيوان، لأن ثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم.

103 ـ وَرَفْـعَ تَـالٍ رَفْـعَ أَوَّلٍ وَلَا
وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

* قوله **(ورفع تال رفع أول)** والمراد بالرفع النفي كقولك مشيرا إلى ذات: لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا لكنه غير حيوان ينتج فهو غير إنسان، لأن رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم **(ولا يلزم في عكسهما)** وهو رفع المقدم وإثبات التالي **(لما انجلى)** أي وضح من أن رفع الأخص لا يستلزم رفع الأعم، وأن إثبات الأعم يستلزم ثبوت الأخص، فإن كان اللازم مساويا لملزومه أنتج رفعه رفعه ووضعه وضعه.

104 ـ وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذَا
يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذَا

* قوله **(وإن يكن منفصلا)** أي وإن تكن المقدمة منفصلة بأقسامها الثلاثة **(فوضع ذا)** أي أحد طرفيها بقطع النظر عن كونه مقدما أو تاليا **(ينتج رفع ذاك)** أي الآخر، كقولنا: العدد إما زوج وإما فرد لكنه زوج، ينتج فهو غير فرد، وإن قلنا لكنه فرد ينتج فهو غير زوج **(والعكس كذا)** أي ورفع أحد طرفيها ينتج وضع الآخر، نحو: الموجود إما قديم وإما حادث لكنه غير حادث ينتج فهو قديم.

105 ـ وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ
مَانِعُ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ

* **(وذاك في الأخص)** يعني أن استلزام وضع أحدهما رفع الثاني ورفعه وضع الآخر خاص بالشرطية المنفصلة الخاصة، أي مانعة الجمع والخلو، وهي التي تركبت من الشيء ونقيضه أو مساويه، ولها ثماني نتائج: أربع مع النقيض وأربع مع المساوي **(ثم إن يكن مانع جمع)** بين طرفيها صدقا مجيزة خلو عنهما **(فبوضع ذا)** أي أحد الطرفين **(زكن)** أي علم.

106 ـ رَفْـعٌ لِـذَاكَ دُونَ عَـكْـسٍ وَإِذَا
مَـانِـعُ رَفْـعٍ كَـانَ فَـهُـوَ عَـكْـسُ ذَا

* قوله **(رفع لذاك)** أي الطرف الآخر لمنعها الجمع بينهما.

* نحو: الثوب إما أبيض وإما أسود، لكنه أبيض ينتج فهو غير أسود

* **(دون عكس)** أي فلا يلزم من رفع أحدهما وضع الثاني لإمكان الخلو.

* نحو: قولنا في المثال السابق، لكنه غير أسود فلا ينتج لاحتمال أن يكون أصفر مثلا.

* **(وإذا مانع رفع)** أي خلو **(كان)** أي وجد **(فهو عكس ذا)** أي الماضي، فرفع أحدهما ينتج وضع الآخر لمنعها الخلو عنهما.

* نحو: الشيء إما غير أبيض وإما غير أسود لكنه أبيض، ينتج فهو غير أسود ولكنه أسود فهو غير أبيض، فلو قلنا لكنه غير أبيض فلا إنتاج لاحتمال أن يكون أحمر مثلا لإجازتها الجمع.

الفصل الخامس عشر

في لواحق القياس

107 ـ وَمِـنْـهُ مَـا يَـدْعُـونَـهُ مُـرَكَّـبَـا

لِـكَـوْنِـهِ مِـنْ حُـجَـجٍ قَـدْ رُكِّـبَـا

* قوله (**ومنه ما يدعونه مركبا**) أي القياس المركب وسمي بذلك (**لكونه من حجج قد ركبا**) أي من أقيسة، فهو قياس ركب من أقيسة منتظمة موصلة إلى المطلوب بنفسها، أو بواسطة لكونه ركب من مقدمات تنتج اثنتان منها نتيجة يلزم من تركيبها بمقدمة أخرى نتيجة ثم كذلك إلى أن ينتج المطلوب، ولذا قال:

108 ـ فَـرَكِّـبَـنْـهُ إِنْ تُـرِدْ أَنْ تَـعْـلَـمَـهْ

وَاقْـلِـبْ نَـتِـيـجَـةً بِـهِ مُـقَـدِّمَـهْ

* قوله (**فركبنه إن ترد أن تعلمه واقلب نتيجة**) أي نتيجة كل قياس على حدته (**به مقدمة**) الباء في الضمير بمعنى في، أي فيه مقدمة لشكل آخر.

109 ـ يَـلْـزَمُ مِـنْ تَـرْكِـيـبِـهَـا بِـأُخْـرَى

نَـتِـيـجَـةٌ إِلَـى هَـلُـمَّ جَـرَّا

* قوله (**يلزم من تركيبها بأخرى نتيجة**) ثم تقلب مقدمة، وهكذا (**إلى هلم جرا**) ثم كذلك إلى أن ينتج المطلوب.

110 ـ مُتَّصِلُ النَّتَائِجِ التِي حَوَى
يَكُونُ أَوْ مَفْصُولُهَا كُلٌّ سَوَا

* قوله (**متصل النتائج التي حوى يكون**) أي بأن يصرح بنتائج الأقيسة، نحو العالم متغير، وكل متغير حادث. فالعالم حادث وكل حادث يفتقر إلى محدث، فالعالم يفتقر إلى محدث، وهو المطلوب، ويسمى المتصل (**أو مفصولها كل سوا**) بأن طويت نتائجه فلم يصرح بها فيه.

* نحو: كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث، وكل حادث فله موجد، وكل ما له موجد يمكن لموجده إعدامه، ينتج كل جسم يمكن لموجده إعدامه، وهو المطلوب، وهذا مذهب الهلالي، وأما غيره فيعكس ويجعل الموصول ما لم تذكر فيه النتائج، والمفصول ما ذكرت فيه.

111 ـ وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ اسْتَدَلّ
فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

* قوله (**وإن بجزئي على كلي استدل**) كأن يستدل على أن كل حيوان متحرك الفك الأسفل عند المضغ بدليل ما رأينا من الحيوانات، وأن كل فاعل مرفوع لما علم من استقراء كلام العرب (**فذا بالاستقراء عندهم عقل**) وسمي بذلك أخذا من قولهم استقريت البلاد إذا تتبعتها قرية قرية، وهو ظني لإمكان أن تخلو بعض الجزئيات عنه.

* وهو قسمان:

1 ـ تام إن استقرئ جميع الجزئيات كالموت في الحيوان.

2 ـ وناقص إن استقرئ بعضها كالأكل في الحيوان.

112 ـ وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاسُ المَنْطِقِي
وَهُوَ الذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

* قوله (**وعكسه**) وهو ما تقدم تفصيله مستدلا فيه بالكلي على الجزئي (**يدعى القياس المنطقي**) أي يسمى بذلك (**وهو الذي قدمته فحقق**) الفرق بينهما لئلا يشتبها عليك.

113 ـ وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْءٍ حُمِلْ
لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلاً جُعِلْ

* قوله (**وحيث جزئي على جزء حمل لجامع**) أي لعلة جامعة بينهما كقولنا: الخمر علة تحريمها الإسكار، وهو موجود في النبيذ فيحرم كالخمر (**فذاك تمثيلا جعل**) أي سمي بهذا الاسم لما بين الجزئيتين من المماثلة والمشابهة في بعض الأوصاف.

114 ـ وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعُ بِالدَّلِيلِ
قِيَاسُ الِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

* قوله (**ولا يفيد القطع بالدليل قياس الاستقراء**) لأنه لا يلزم من ثبوت الحكم لبعض الأفراد ثبوته لجميعها كالتمساح من الحيوانات (**والتمثيل**) أي فلا يفيد القطع، لأن العلة الشرعية لا تلزم معلولها عقلا، ولأن المشابهة في أمر لا تستلزم التشابه في بقية الأمور ضرورة.

* ثم أشار إلى أقسام الحجة فقال:

الفصل السادس عشر

أقسام الحجة

115 ـ وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ
أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ

* قوله **(وحجة نقلية)** وهي ما كانت من الكتاب أو السنة أو الإجماع **(عقلية)** وإلى تعريفها أشار بقوله:

* (أقسام هذه خمسة جلية).

116 ـ خطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ
وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

1 ـ **(خطابة)** وهي كلام مؤلف من مقدمات مقبولة عند المخاطب، وإن لم يعترف بها الجمهور كما في الجدل، وهي ما يؤخذ ممن يعتقد صدقه، أو مظنونة وهي ما يحكم به العقل بواسطة الظن.

* والغرض من المخاطبة ترغيب السامع فيما ينفعه أو تنفيره مما يضره.

* كقول الواعظ: أنتم غافلون، وكل غافل متوعد بالعذاب، وكقول المرغب في الحزم: هذا دائر بالليل بسلاحه وكل من يدور بالليل بسلاحه فإنه لص.

2 ـ **(شعر)** وهو ما ألف من مخيلات لترغيب النفس في شيء أو تنفيرها عنه.

* فالأول نحو هذا خمر وكل خمر ياقوتة سيالة.

* والثاني هذا عسل وكل عسل مرة متهوعة.

3 ـ **(وبرهان)** وسيأتي تعريفه.

4 ـ **(جدل)** وهو قياس مؤلف من مشهورات زمانا أو مكانا.

* وهي ما اعترف به الجل لمصلحة عامة لسبب رقة أو حمية، كهذا ظلم وكل ظلم قبيح، وهذا كاشف عورته، وكل كاشف عورته فهو مذموم.

* أو مسلمات، وهي ما سلمه الخصم ببينة أم لا صادقة كانت أم لا.

والغرض منه إلزام الخصم أو إقناع القاصر عن إدراك الدليل القاطع، أي البرهان أو دفعه إن كان معترضا عليه.

* ثم قال:

5 ـ **(وخامس سفسطة نلت الأمل)** والسفسطة مأخوذة من سوف وسطى.

* ومعنى الكلمتين باللغة اليونانية: الحكمة الملبسة بالباطل.

* وهي قياس مؤلف من مقدمات شبيهة بالحق، وليست به، كقولك في صورة فرس هذا فرس وكل فرس صهال.

* ويسمى هذا مغالطة أو شبيهة بالمشوهة، كقولك فيمن يبحث بلا علم: هذا يكلم الناس بألفاظ العلم حتى يسكتوا، وكل من كان كذلك فهو عالم.

* والسفسطة تعلم لتجتنب. ثم قال:

117 ـ أَجَلُّهَا البُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ

مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنْ

* قوله **(أجلها البرهان)** فيليه الجدل فالخطابة فالشعر فالسفسطة.

* ثم عرف البرهان بقوله **(ما ألف من مقدمات باليقين تقترن**[1] **أي لكونها.**

118 ـ مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ
مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ

* قوله **(من أوليات)** وهو ما يجزم به العقل من غير احتياج إلى واسطة، نحو الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من جزئه **(مشاهدات)** وتسمى وجدانيات، وهي ما يحكم به العقل بواسطة حس باطني، كالحكم بأن لنا فرحا وغضبا عند حضورهما في الذهن **(مجربات)** وهي ما يحكم به العقل بواسطة ترتبه مرارا كثيرة، بحيث يقطع بأنه ليس على سبيل الاتفاق، كالحكم بإسكار الخمر وإحراق النار **(متواترات)** وهي ما يحكم به العقل لأخبار جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة أخبروا عن محكي محسوس، كالحكم بوجود مكة مثلا.

* والمتواترات والحدسيات لا تقوم حجّة على الغير، إذ قد يحصل منها لشخص ما لا يحصل لآخر، والشخص لا تقام عليه الحجة إلا بما ثبت عنده.

---

(1) **عرف الغزالي** البرهان بقوله: «اعلم أن البرهان الحقيقي ما يفيد اليقين الضروري الدائم الأبدي الذي يستحيل تغييره».
وعرفه ابن رشد في تلخيص منطق أرسطو بقوله: ((هو قياس يقيني يفيد علم الشيء على ما هو عليه في الوجود بالعلة التي هو بها موجود إذا كانت تلك العلة من الأمور المعروفة بالطبع)) ومن شروط البرهان أن تكون مقدماته مع أنها صادقة ضرورية أيضا، ويجب أن تكون البراهين مقدمات أوائل ليس لها برهان، إذ ليس لها حد أوسط. والبراهين ينبغي أن يكون معنى القياس فيها أمرا واضحا صحيحا.
ومن شرط البراهين أن تكون المقدمات المأخوذة كلية ومحمولة من طريق ما هو. **المعيار** (41) ح.

119 ـ وَحَـدَسِـيَّـاتٍ وَمَـحْـسُـوسَـاتِ

فَـتِـلْـكَ جُـمْـلَـةُ الـيَـقِـيـنِـيَّـاتِ

* **(وحدسيات)** وهي ما يجزم به العقل لترتب دون ترتب ما جرى مع مصاحبة القرائن، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، والفرق بين التجربة والحدس أنها تحتاج إلى فعل يفعله الحاكم بخلاف الحدس.

* **(ومحسوسات)** وهي ما يدرك بواسطة حس ظاهر ككون القمر مضيئا والماء مرويا.

* (فتلك جملة اليقينيات).

120 ـ وَفِـــي دَلَالَـــةِ الـــمُـــقَـــدَّمَـــاتِ

عَـــلَـــى الـــنَّـــتِـــيـــجَـــةِ خِـــلَافٌ آتِ

121 ـ عَـقْـلِـيٌّ أَوْ عَـادِيٌّ أَوْ تَـوَلُّـدُ

أَوْ وَاجِـــبٌ وَالأَوَّلُ الـــمُـــؤَيَّـــدُ

* قوله **(وفي دلالة المقدمات على النتيجة خلاف آت عقلي)** أي لازم لزوما عقليا يخلقه الله عند وجود المقدمات.

* وعليه فلا يصح عند انتفاء الآفات العامة تخلف النتيجة عن العلم بالمقدمتين، وهو لإمام الحرمين.

* واستدل عليه بأن من استحضر العالم متغير وكل متغير حادث يخرم بأن العالم حادث ضرورة.

* **(أو عادي)** بمعنى أنه بطريق جري العادة، وعليه فيصح تخلفه خرقا للعادة، وهو للأشعري.

* **(أو تولد)** وهو تأثير القدرة الحادثة في مقدور ليس في محلها بواسطة تأثيرها في مقدور في محلها، وقد يطلقه القائل به على تأثيرها

في مقدور في محلها بواسطة تأثيرها في محلها أيضا كما هنا، فالقدرة مثلا تؤثر في النظر، والنظر يؤثر في العلم، وهو للمعتزلة **(أو واجب)** أي بالتعليل بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت بذاتها في العلم أو الظن بالنتيجة، وهو للفلاسفة، وهو باطل لقيام الدليل على انتفاء تأثير العلة والطبيعة.

* **(والأول)** من هذه الأقوال **(المؤيد)** أي القوي الصحيح لعدم ورود شيء عليه، ولبعضهم:

قَالَ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ عَقْلِي
وَاخْتَارَهُ الرَّازِي كَذَا فِي النَّقْلِ
ثُمَّ السَّنُوسِيُّ الإِمَامُ صَحَّحَهْ
وَالشَّيْخُ عَادِي وَابْنُ زَكْرِي رَجَّحَهْ
كَذَا لِقَاضٍ وَالتَّوَلُّدُ اعْتِزَالْ
وَعِلَّةٌ لِلحُكْمِ مَا لَهَا زَوَالْ[1]

(1) البناني على السلم (6).

خاتمة أحسنها الله تعالى لنا

* ولما كانت موجبات الغلط والفساد في الدليل تجب معرفتها ليحترز عنها حتى يتم مادة وصورة، عقد الشيخ لها ترجمة ختم بها الكتاب فقال:

122 ـ وَخَطَأُ الـبُرْهَـانِ حَيْـثُ وُجِـدَا
فِـي مَـادَّةٍ أَوْ صُـورَةٍ فَـالـمُـبْـتَـدَا

123 ـ فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا
تَـبَـايُـنٍ مِـثْـلَ الـرَّدِيـفِ مَـأْخَـذَا

* قوله (**وخطأ**) أي فساد (**البرهان**) أي الحجة (**حيث وجدا**) لا يخلو من أمرين:

* لأنه إما أن يكون (**في مادة**)) أي مادة القياس (**أو**) يكون في (**صورة**).

* (**فالمبتدا**) وهو ما كان في المادة له قسمان:

* أحدهما ما يكون (**في اللفظ**) وذلك (**كاشتراك**) كقولنا هذا قرء وكل قرء يجوز الوطء فيه، تريد بالأول الحيض وبالثاني الطهر، فالنتيجة فاسدة لعدم اتحاد الوسط في هيئة الشكل.

* (**أو كجعل**) لفظ (**ذا**) بالألف، قال الناظم على لغة القصر في الأسماء الستة، أي صاحب (**تباين مثل**) لفظ (**الرديف مأخذا**) فيحكم له بحكمه كالسيف لذات السيف مجردا، فإنه مباين للصارم، واسم له من حيث الوصف بالقطع، فإن عبر عن أحدهما بحكم الآخر وقع الكذب

كقولنا مثلا هذا صارم وكل صارم قد لا يكون قاطعا، فهذا كذب، ومنشأ الغلط جعل الصارم مرادفا للسيف.

124 ـ وَفِي المَعَانِي لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ
بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ

* قوله **(وفي المعاني)** أي والقسم الثاني ينشأ في المعنى **(لالتباس الكاذبة بذات صدق فافهم المخاطبة)** أي بينك وبين غيرك لئلا يُلَبَّس عليك أو تلبس عليه، فيضع أحدكما قضية كاذبة موضع صادقة، كتشبيه الوهميات بالأوليات، كأن يشير أحدكما إلى صورة فرس في حائط فيقول: هذا فرس وكل فرس صهال وهو كذب، وكقول أحدكما في الحبل المرقش على صورة الحية: هذه حية وكل حية تؤذي، وهو كذب أيضا.

125 ـ كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيِّ كَالذَّاتِيِّ
أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ

* قوله **(كمثل جعل العرضي)** وهو ما لم يكن منشؤه الذات بخلاف العرض السابق **(كالذاتي)** أي الذاتي، وهو ما نشأ عن الذات خلافا للذاتي فيما مر، نحو الجالس في السفينة متحرك، وكل متحرك متنقل، ينتج الجالس في السفينة متنقل، وهو كاذب، لعدم اتحاد الوسط، إذا أريد بالمتحرك الأول العرضي وبالثاني الذاتي **(أو ناتج إحدى المقدمات)** أي مع نوع تغيير كقولنا: هذه حركة وكل حركة نقلة، فينتج هذه نقلة، وهي الصغرى بنوع تبديل، إذ قد جعل مكان الحركة النقلة التي هي مرادفة لها، ويسمى هذا النوع بالمصادرة عن المطلوب وجعله بعضهم من خطإ الصورة.

126 ـ وَالحُكْمُ لِلجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ
وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرَ القَطْعِي

* قوله (**والحكم للجنس**) أي المقيد (**بحكم النوع**) أي المقيد، كقولك مشيرا إلى ماء متغير: هذا ماء وكل ماء مطهر، ينتج هذا مطهر، وهو كذب، وكقولك: الفرس حيوان، والحيوان ناطق، ينتج الفرس ناطق، وهو كاذب لأن الحكم الذي هنا على الحيوان الذي هو جنس الإنسان بحكم مختص به، ويسمى هذا النوع إيهام العكس، لأن الشخص لما رأى أن كل ناطق حيوان، توهم أن كل حيوان ناطق وليس كذلك فجاء الخطأ.

127 ـ وَالثَّانِ كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ
وَتَرْكُ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

* قوله (**والثاني**) من نوعي الخطأ وهو ما يكون في الصورة (**كالخروج عن أشكاله**) أي الأربعة بحيث يأتي على صورة غير صورة شيء منها.

* (**وترك شرط النتج من إكماله**) أي من إتمام فساد الصورة، مثل جعل الصغرى في الشكل الأول سالبة أو الكبرى جزئية إلى غير ذلك مما تقدم وجوب مراعاته.

* وفي البيت براعة الاختتام حيث جاء في ضمن كلامه بما يشعر بالتمام.

128 ـ هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ
مِنْ أُمَّهَاتِ المَنْطِقِ المَحْمُودِ

* قوله (**هذا تمام الغرض المقصود**) وهو ما يترتب على الشيء من حيث إنه يطلب بالفعل وما يترتب عليه من حيث هو مرتب فقط يسمى غاية (**من أمهات**) جمع أم بمعنى الكتاب و القاعدة (**المنطق المحمود**).

129 ـ قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ
مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ

130 ـ نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ
لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيمِ المُقْتَدِرْ

131 ـ الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ
المُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ

132 ـ مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ
وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ

133 ـ وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ العُلَا
فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا

134 ـ وَكُنْ أَخِي لِلمُبْتَدِي مُسَامِحَا
وَكُنْ لإِصْلَاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا

135 ـ وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ
وَإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلِ

136 ـ إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا
لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا

137 ـ وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالمَقْصَدِ
العُذْرُ وَاجِبٌ لِلمُبْتَدِي

138 ـ وَلِبُنَيِّ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ
مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

139 ـ لَا سِيَّمَا فِي عَاشِرِ القُرُونِ
ذِي الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ

140 ـ وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ
تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ

141 ـ مِـنْ سَـنَـةِ إِحْـدَى وَأَرْبَـعِـيـنَـا
مِـنْ بَـعْـدِ تِـسْـعِـةٍ مِـنَ الـمِـئِـيـنَـا

142 ـ ثُـمَّ الـصَّـلَاةُ وَالـسَّـلَامُ سَـرْمَـدَا
عَـلَـى رَسُـولِ الـلـهِ خَـيْـرِ مَـنْ هَـدَى

143 ـ وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ الـثِّـقَـاتِ
الـسَّـالِـكِـيـنَ سُـبُـلَ الـنَّـجَـاةِ

144 ـ مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا
وَطَـلَـعَ الـبَـدْرُ الـمُـنِـيـرُ فِـي الـدُّجَـا

* تصور معنى أبيات هذه الخاتمة واضح، وبانتهائها ينتهي ما تيسر جمعه من شرح هذه المنظومة المباركة راجيا من الله تعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يثيبني عليه يوم لا ينفع مال ولا بنون، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

* وكان الفراغ من تأليفه فاتح سنة 1414 هجرية أربع عشرة وأربعمائة وألف من هجرته صلى الله تعالى عليه وسلم وبارك.

متن السلم المرونق في المنطق

للشيخ العالم العلامة عبد الرحمن الأخضري

1 ـ أَلحَمْدُ لِلَّهِ الذِي قَدْ أَخْرَجَا
نَتَائِجَ الفِكْرِ لِأَرْبَابِ الحِجَا

2 ـ وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ العَقْلِ
كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الجَهْلِ

3 ـ حَتَّى بَدَتْ لَهُ شُمُوسُ المَعْرِفَهْ
رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَهْ

4 ـ نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ
بِنِعْمَةِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ

5 ـ مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا
وَخَيْرِ مَنْ حَازَ المَقَامَاتِ العُلَا

6 ـ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى
العَرَبِيِّ الهَاشِمِيِّ المُصْطَفَى

7 ـ صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دَامَ الحِجَا
يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ المَعَانِي لُجَجَا

8 ـ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الهُدَى
مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الاهْتِدَا

9 ـ وَبَـعْـدُ فَـالـمَـنْـطِـقُ لِـلـجَـنَـانِ
نِـسْـبَـتُـهُ كَـالـنَّـحْـوِ لِـلِـسَـانِ

10 ـ فَيَعْصِمُ الأفْكَارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا
وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

11 ـ فَـهَـاكَ مِـنْ أُصُـولِـهِ قَـوَاعِـدَا
تَـجْـمَـعُ مِـنْ فُـنُـونِـهِ فَـوَائِـدَا

12 ـ سَـمَّـيْـتُـهُ بِـالـسُّـلَّـمِ الـمُـنَـوْرَقِ
يَـرْقَـى بِـهِ سَـمَـاءَ عِـلْـمِ الـمَـنْـطِـقِ

13 ـ وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا
لِـوَجْـهِـهِ الـكَـرِيـمِ لَـيْـسَ قَـالِـصَـا

14 ـ وَأَنْ يَـكُـونَ نَـافِـعًـا لِـلـمُـبْـتَـدِي
بِـهِ إِلَـى الـمُـطَـوَّلَاتِ يَـهْـتَـدِي

الفصل الأول

في حكم الاشتغال به

15 ـ وَالـخُـلْـفُ فِـي جَـوَازِ الِاشْـتِـغَـالِ
بِـهِ عَـلَـى ثَـلَاثَـةٍ أَقْـوَالِ

16 ـ فَابْنُ الصَّلَاحِ وَ النَّوَاوِي حَرَّمَا
وَقَـالَ قَـوْمٌ يَـنْـبَـغِـي أَنْ يُـعْـلَـمَـا

17 ـ وَالقَوْلَةُ المَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ
جَـوَازُهُ لِـكَـامِـلِ الـقَـرِيـحَـهْ

18 ـ مُـمَـارِسِ الـسُّـنَّـةِ وَ الـكِـتَـابِ
لِـيَـهْـتَـدِي بِـهِ إِلَـى الـصَّـوَابِ

الفصل الثاني

في أنواع العلم الحادث

19 ـ إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ
وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ

20 ـ وَقَدِّمِ الأَوَّلَ عِنْدَ الوَضْعِ
لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

21 ـ وَالنَّظَرِي مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ
وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُرِيُ الجَلِي

22 ـ وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ
يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ

23 ـ وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تَوَصَّلَا
بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا

الفصل الثالث

في الدلالة وأنواعها

24 ـ دِلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ
يَدْعُونَهَا دِلَالَةُ المُطَابَقَهْ

25 ـ وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا وَمَا لَزِمْ
فَهُوَ الْتِزَامٌ إِنْ بِعَقْلٍ الْتُزِمْ

الفصل الرابع

في مستعمل الألفاظ

26 ـ مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ
إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ

27 ـ فَأَوَّلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى
جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

28 ـ وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنِي المُفْرَدَا
كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا

29 ـ فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الكُلِّيُّ
كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الجُزْئِيُّ

30 ـ وَأَوَّلاً لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجْ
فَانْسِبْهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجْ

31 ـ وَالكُلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصْ
جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصّ

32 ـ وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ بِلَا شَطَطْ
جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

الفصل الخامس

في نسبة الألفاظ للمعاني

33 ـ وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي
خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا نُقْصَانِ

34 ـ تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ
وَالِاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

الفصل السادس

35 ـ وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرْ
وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ سَتُذْكَرُ

36 ـ أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا
وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

الفصل السابع
في الكل والكلية والجزء والجزئية

37 ـ الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ
كَكُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ

38 ـ وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمَا
فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

39 ـ وَالحُكْمُ لِلبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّهْ
وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

الفصل الثامن
في المعرفات

40 ـ مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسِمْ
حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

41 ـ فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا
وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا

42 ـ وَنَاقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا
جِنْسٌ بَعِيدٌ لَا قَرِيبٌ وَقَعَا

43 ـ وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ
أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَد قَدِ ارْتَبَطْ

44 ـ وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا
تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

45 ـ وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرَى مُطَّرِدَا
مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدَا

46 ـ وَلَا مُسَاوِيًا وَلَا تَجَوُّزَا
بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا

47 ـ وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا
مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا

48 ـ وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ
أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

49 ـ وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ
وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا

الفصل التاسع

في القضايا وأحكامها

50 ـ مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ وَجَرَى
بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا

51 ـ ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ
شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَالثَّانِي

52 ـ كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ
إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ

53 ـ وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى
وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

54 ـ إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا
شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضٌ أَوْ شِبْهٌ جَلَا

55 ـ وَكُلُّهَا مُوجَبَةٌ وَ سَالِبَهْ
فَهِيَ إِذَنْ إِلَى الثَّمَانِ آيِبَهْ

56 ـ وَالأَوَّلُ المَوْضُوعُ فِي الحَمْلِيَّهْ
وَالآخَرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

57 ـ وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمْ
فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ

58 ـ أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ
وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَهْ

59 ـ جُزْءَاهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي
أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الِاتِّصَالِ

60 ـ مَا أَوْجَبَتْ تَلَازُمَ الجُزْئَيْنِ
وَذَاتُ لِلانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ

61 ـ مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا
أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتَعْلَمَا

62 ـ مَانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا
وَهُو الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

الفصل العاشر
في التناقض

63 ـ تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِي
كَيْفٍ وَصِدْقِ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِي

64 ـ فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ
فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

65 ـ وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ
فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا المَذْكُورِ
66 ـ وَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ
نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ
67 ـ وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ
نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

الفصل الحادي عشر
في العكس المستوي

68 ـ العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ
مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ
69 ـ وَالكَمِّ إِلَّا المُوجَبَ الكُلِّيَّهْ
فَعَوْضُهَا المُوجَبَةُ الجُزْئِيَّةُ
70 ـ وَالعَكْسُ لَازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ
بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ
71 ـ وَمِثْلُهَا المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ
لأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ
72 ـ وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ
وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

الفصل الثاني عشر
في القياس

73 ـ إِنَّ القِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُوِّرَا
مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلاً آخَرَا

74 ـ ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ
فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِ

75 ـ وَهُوَ الذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ
بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بِالحَمْلِيَّةِ

76 ـ وَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا
مُقَدِّمَاتِهَا عَلَى مَا وَجَبَا

77 ـ وَرَتِّبِ المُقَدِّمَاتِ وَانْظُرَا
صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا

78 ـ فَإِنَّ لَازِمَ المُقَدِّمَاتِ
بِحَسَبِ المُقَدِّمَاتِ آتِ

79 ـ وَمَا مِنَ المُقَدِّمَاتِ صُغْرَى
فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الكُبْرَى

80 ـ وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا
وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا

81 ـ وَأَصْغَرٌ فِي ذَاكَ ذُو انْدِرَاجِ
وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

الفصل الثالث عشر

في الأشكال

82 ـ وَالشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ
يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ

83 ـ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوَارُ
إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

84 ـ وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ
أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ

85 ـ حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى
يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى

86 ـ وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثَانِيًا عُرِفْ
وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ ثَالِثًا أُلِفْ

87 ـ وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ
وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

88 ـ فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النِّظَامِ يَعْدِلُ
فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الأَوَّلُ

89 ـ فَشَرْطُهُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ
وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

90 ـ وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ
كُلِّيَّةِ الكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

91 ـ وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا
وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

92 ـ وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ
إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيهَا تَسْتَبِينْ

93 ـ صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ
كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

94 ـ فَمُنْتِجٌ لأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ
كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ

95 ـ وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا
وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتِجَا

96 ـ وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ
تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ هَكَذَا زُكِنْ

97 ـ وَهَذِهِ الأَشْكَالُ بِالحَمْلِيِّ
مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

98 ـ وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ
أَوِ النَّتِيجَةُ لِعِلْمٍ آتِ

99 ـ وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا
مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

الفصل الرابع عشر
في القياس الاستثنائي

100 ـ وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِي
يُعْرَفُ بِالشَّرْطِي بِلَا امْتِرَاءِ

101 ـ وَهُوَ الذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ
أَوْ ضِدُّهَا بِالفِعْلِ لَا بِالقُوَّةِ

102 ـ فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ
أَنْتَجَ وَضْعَ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي

103 ـ وَرَفْعَ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلَا
وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

104 ـ وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلاً فَوَضْعُ ذَا
يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذَا

105 ـ وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ
مَانِعُ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا رُكِنْ

106 ـ رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا
مَانِعُ رَفْعٍ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

الفصل الخامس عشر

في لواحق القياس

107 ـ وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا
لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا

108 ـ فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ
وَاقْلِبْ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ

109 ـ يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى
نَتِيجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرَّا

110 ـ مُتَّصِلُ النَّتَائِجِ الَّتِي حَوَى
يَكُونُ أَوْ مَفْصُولُهَا كُلٌّ سَوَا

111 ـ وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ اسْتَدَلّ
فَذَا بِالاِسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

112 ـ وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاسُ المَنْطِقِي
وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

113 ـ وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْءٍ حُمِلْ
لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيلاً جُعِلْ

114 ـ وَلَا يُفِيدُ القَطْعُ بِالدَّلِيلِ
قِيَاسُ الاِسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ

الفصل السادس عشر

أقسام الحجة

115 ـ وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ
أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ

116 ـ خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ
وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

117 ـ أَجَلُّهَا البُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ
مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِينِ تَقْتَرِنْ

118 ـ مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ
مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ

119 ـ وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ
فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ

120 ـ وَفِي دَلَالَةِ المُقَدَّمَاتِ
عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتِ

121 ـ عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلُّدُ
أَوْ وَاجِبٌ وَالأَوَّلُ المُؤَيَّدُ

خاتمة

122 ـ وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا
فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالمُبْتَدَا

123 ـ فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا
تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا

124 ـ وَفِي المَعَانِي لِالْتِبَاسِ الكَاذِبَهْ
بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ المُخَاطَبَهْ

125 ـ كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيِّ كَالذَّاتِيِّ
أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى المُقَدِّمَاتِ

126 ـ وَالحُكْمُ لِلجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ
وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرَ القَطْعِي

127 ـ وَالثَّانِ كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ
وَتَرْكُ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

128 ـ هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ المَقْصُودِ
مِنْ أُمَّهَاتِ المَنْطِقِ المَحْمُودِ

129 ـ قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ
مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ المَنْطِقِ

130 ـ نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ المُفْتَقِرْ
لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيمِ المُقْتَدِرْ

131 ـ الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ
المُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ المَنَّانِ

132 ـ مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ
وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ

133 ـ وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ العُلَا
فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا

134 ـ وَكُنْ أَخِي لِلمُبْتَدِي مُسَامِحَا
وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا

135 ـ وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ
وَإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلِ

136 ـ إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا
لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا

137 ـ وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالمَقْصَدِ
العُذْرُ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي

138 ـ وَلِبُنَيٍّ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ
مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

139 ـ لَا سِيَّمَا فِي عَاشِرِ القُرُونِ
ذِي الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ

140 ـ وَكَانَ فِي أَوَائِلِ المُحَرَّمِ
تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ المُنَظَّمِ

141 ـ مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَا
مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ المِئِينَا

142 ـ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدَا
عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى

143 ـ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ
السَّالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ

144 ـ مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا
وَطَلَعَ البَدْرُ المُنِيرُ فِي الدُّجَا

أهم المراجع والمصادر

1 - ابن رشد تلخيص منطق أرسطو / تأليف جيرار جهامي - ط. 1 - بيروت، لبنان : دار الفكر اللبناني.

2 - السلم في علم المنطق / تأليف الصدر الأخضري ؛ تحقيق عمر الطباع. - ط. 1 - بيروت، لبنان : مكتبة المعارف، 2000.

3 - شرح المطلع على متن إيساغوجي في المنطق / تأليف أبو يحيي زكريا الأنصاري. - ط. 1 - القاهرة، مصر : مكتبة و مطبعة مصطفى البابي...، 1933.

4 - شرح الشيخ القويسني على متن السلم في المنطق. - ط. 1 - القاهرة، مصر : مكتبة و مطبعة مصطفى البابي...، 1959.

5 - معيار العلم في فن المنطق / تأليف الغزالي ؛ - ط. 1 - بيروت، لبنان : دار الكتب العلمية.

6 - قزل إيجاز لبديع الزمان النورسي، نسخة إلكترونية خاصة، عندي على الكمبيوتر.

7 - حاشية البناني على القويسني، ط 1، دار الفكر.

8 - شرح الأخضري على سلمه، البابي الحلبي. د ت.

9 - الطيبية وحواشيها = مخطوطة.

10 - طرر السلم الشنقيطية = مخطوطة.

فهرس المحتويات

مقدمة التحقيق 3

ترجمة الأخضري 6

نسبه 6

مصنفاته 6

نماذج من المخطوطة التي اعتمدت عليها 7

كتاب السلم المرونق 9

أولا : التعريف بالكتاب 9

ثانيا : موضوعه 9

ثالثا : منهجه 9

رابعا : أهميته 10

خامسا : مراجعه 10

سادسا : صحة نسبة الكتاب إليه 10

دراسة عن كتاب الضوء المشرق على سلم المرونق 11

أولا : ماهيته 11

ثانيا : منهجه 11

ثالثا: مراجعه 11
تعريف بشرح بديع الزمان النورسي 13
عملي في الكتاب 15
مقدمة 17
الفصل الأول: في حكم الاشتغال به 36
الفصل الثاني: في أنواع العلم الحادث 40
الفصل الثالث: في الدلالة وأنواعها 46
الفصل الرابع: في مستعمل الألفاظ 52
الفصل الخامس: في نسبة الألفاظ للمعاني 65
الفصل السادس: فصل 69
الفصل السابع: في الكل والكلية والجزء والجزئية 71
الفصل الثامن: في المعرفات 74
الفصل التاسع: في القضايا وأحكامها 83
الفصل العاشر: في التناقض 99
الفصل الحادي عشر: في العكس المستوي 104
الفصل الثاني عشر: في القياس 108
الفصل الثالث عشر: في الأشكال 113
الفصل الرابع عشر: في القياس الاستثنائي 123
الفصل الخامس عشر: في لواحق القياس 126

الفصل السادس عشر: أقسام الحجة 129
خاتمة أحسنها الله تعالى لنا 134

متن السلم المرونق في المنطق

للشيخ العالم العلامة عبد الرحمن الأخضري 139
الفصل الأول في حكم الاشتغال به 140
الفصل الثاني في أنواع العلم الحادث 141
الفصل الثالث في الدلالة وأنواعها 141
الفصل الرابع في مستعمل الألفاظ 141
الفصل الخامس في نسبة الألفاظ للمعاني 142
الفصل السادس 142
الفصل السابع في الكل والكلية والجزء والجزئية 143
الفصل الثامن في المعرفات 143
الفصل التاسع في القضايا وأحكامها 144
الفصل العاشر في التناقض 145
الفصل الحادي عشر في العكس المستوي 146
الفصل الثاني عشر في القياس 146
الفصل الثالث عشر في الأشكال 147
الفصل الرابع عشر في القياس الاستثنائي 149
الفصل الخامس عشر في لواحق القياس 150

الفصل السادس عشر أقسام الحجة 151

خاتمة 151

أهم المراجع والمصادر 154

فهرس المحتويات 155

AL-ḌAW᾽ AL-MUŠRIQ ᶜALĀ SULLAM AL-MANṬIQ LIL-᾽AḪḌARI

by

Muḥammad Maḥfūẓ ben Al-Muḫtār fāl
Al-Šanqīṭi

Edited by

ᶜAbdul-Ḥamīd ben Muḥammad al-᾽Anṣāri

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH
Beirut-Lebanon